سامي مروان مبيّض

تاريخ دمشق المنسي

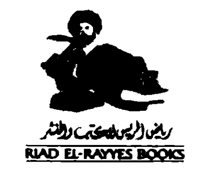
أربع حكايات ١٩١٦-١٩٣٦



سامي مروان مبيّض

تاريخ دمشق المنسي

أربع حكايات ١٩١٦-١٩٣٦



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

The Forgotten History of Damascus
Four Stories 1916-1936
By: Sami Moubayed

First Published in May 2016

BEIRUT — LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb

www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-637-9

الطبعة الأولى: أيار (مايو) ٢٠١٦

تصميم الغلاف والإخراج الفني: آرتيستو — علي الحاج حسن

المحتويات

إهداء

إلى الوالدين العزيزين:

دمشق بخير وستعود كما أردتما لها أن تكون

المقدمة

يضمّ هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التاريخية المنشورة باللغة الإنكليزية في مجلات أكاديمية محكمة خلال الأعوام الماضية، وتتناول مراحل مختلفة ومنسيّة من تاريخ مدينة دمشق المعاصر. تبدو في الظاهر قصصاً متفرقة حدثت ذات يوم في أقدم مدينة مأهولة في العالم، ولكنها في الحقيقة متصلة جداً، وفي طيّاتها دروس وعبر علّها تكون مرجعاً لأجيال قادمة من السوريين عموماً والدمشقيين بالتحديد، الذين شهدوا انهيار سورية في السنوات الخمس الماضية، وسيشهدون ولادتها من جديد عند انتهاء هذه الحرب القاسية التي عصفت بالبلاد والعباد منذ عام ٢٠١١. جميع هذه الدراسات، أو «القصص الدمشقية»، ذات صلة مباشرة بما يحدث في سورية اليوم، وهي دراسات معاصِرة في معناها الحقيقي وتاريخية في زمانها وأحداثها فقط.

المنسيّة الأولى، وعنوانها «حكومة الأمير سعيد الجزائري»، تدور أحداثها في أيلول ١٩١٨، وتحكي قصة الأسبوع الفاصل بين خروج العثمانيين ودخول الجيوش العربية والإنكليزية مدينة دمشق في نهاية الحرب العالمية الأولى. وعلى رغم دراسة تلك المرحلة برمتها (الحرب العظمى والثورة العربية الكبرى) بإمعان ودقة من المؤرخين العرب والأجانب، إلاّ أن كل من تطرق لها على مدى قرن كامل من الزمن تجاوز هذا الأسبوع المصيري من حياة دمشق، أو اختصره ببضع جمل قصيرة لا تفيه حقه، متجاهلاً الأحداث الداخلية للمدينة، إمّا عن سوء نية أو عن جهل، مسقطاً عن الدمشقيين شرف إنقاذ مدينتهم من الخراب والفوضى. فقد شهد هذا الأسبوع أحداثاً جساماً تمثلت بانتشار النهب والسرقة في أرجاء دمشق، فما كان من أهالي المدينة إلا أن نهضوا، بمساعدة الأمير سعيد الجزائري، ليمسكوا بزمام الأمور ويعيدوا الحياة والخدمات والأمن إلى مدينتهم من دون انتظار مساعدة من أحد، هاشمياً كان أو بريطانياً. بايع الدمشقيون الأمير سعيد حاكماً عليهم، وبذلك عطلوا كل الوعود المقطوعة من الإنكليز للشريف حسين بن علي، أمير مكة المكرمة وقائد الثورة العربية الكبرى، بتعيين أحد أبنائه حاكماً على دمشق بعد جلاء الجيوش العثمانية، ولهذا السبب وحده حُكم على هذه التجربة بالإعدام في كتب التاريخ الأجنبية وشُطبت من التاريخ السوري المعاصر، ولو نجحت لكانت غيّرت مستقبل الشرق الأوسط.

المنسيّة الثانية «التجربة الفيدرالية في سورية»، التي بدأت في حزيران ١٩٢٢ وانتهت بعد ثمانية عشر شهراً فقط، عندما أسقطها السوريون أنفسهم، وهي قصة ما عُرف يومها بـ«الاتحاد السوري الفيدرالي»، الذي جمع بين

دولة دمشق ودولة حلب ودولة جبال العلويين. تلك التجربة الفاشلة كانت محاولة فرنسية لتجزئة المجزَّأ من سورية الكبرى، وفرض نظام حكم غريب عن بلاد الشام وعادات أهلها وتاريخهم. حاول الفرنسيون يومها نقل عاصمة الحكم من دمشق إلى حلب، ولم يعرفوا أن دمشق لا تُحكم من الشمال السوري، كما لا تُحكم بمعزل عن سهل حوران، والاتحاد الفيدرالي الذي يحاول البعض إعادته اليوم فشل فشلاً ذريعاً، لأنه لم يأخذ في عين الاعتبار مطالب السوريين بالوحدة، وفُرض عليهم بالإكراه من ضباط فرنسيين لا يعرفون هذه البلاد ولم يستشيروا أحداً من أبنائها أو أعيانها، إنْ من طريق انتخابات أو استفتاء، فأسقطه أبناء دمشق وحلب والساحل السوري بالممارسة.

المنسيّة الثالثة، ولعلها الأقرب إلى قلبي، هي تأسيس كلية الطب في دمشق عام ١٩٠٣، التي كانت نواة بناء الجامعة السورية العريقة عام ١٩٢٣. تدور أحداث هذه «المنسيّة» من بداية القرن العشرين وحتى نهاية رئاسة الأب المؤسس للجامعة السورية الدكتور رضا سعيد في عام ١٩٣٦. تقصّ هذه التجربة العريقة فصلاً كاملاً من تاريخ دمشق ودور المدينة الريادي بنشر العلم والمعرفة في المشرق العربي، وتأتي أهمية هذا الفصل بالتحديد بعد الخراب والتدمير الكبيرين اللذين لحقا بقطاع التعليم العالي في السنوات الخمس الماضية من الحرب السورية. صنّاع الأوطان هم ليسوا فقط السياسيين والثوار، بل أيضاً الشعراء والكتّاب والأساتذة والأطباء، وجميعهم لعبوا دوراً جباراً في إنشاء الجامعة السورية وتطويرها منذ ولادتها معهداً للطب في العهد العثماني. أسس الدمشقيون لجامعة عريقة لم تعرف المنطقة مثيلاً لها سوى الجامعة الأميركية في بيروت، متحدّين قسوة ظروف

الحرب العالمية الأولى وتبعات انهيار الدولة العثمانية. وحاربتهم القوتان العظيمتان، فرنسا وبريطانيا، في عملهم العلمي، لأن الجامعة السورية، أو ما عرف لاحقاً بجامعة دمشق، كانت خير دليل على أنّ هذا الشعب العظيم لا يحتاج إلى وصاية أو رعاية من أحد، لأنه شعب جبّار وخلاقٌ ومبدع، ولأن عاصمته دمشق هي مدينة نور وعلم، تصدِّر علمها للآخرين قبل أن تنهل من علومهم، وتؤسس لجيل كامل من الثوار الرافضين مشاريع الغرب الاستعمارية في بلادهم.

المنسيّة الرابعة والأخيرة «جمهورية الرئيس محمد علي العابد»، هي عن فترة حكم أول رئيس سوري منتخب، الأب الفعلي والمؤسس للجمهورية السورية، ولو أنها كانت أيام الاحتلال الفرنسي. تجربة الرئيس العابد في الحكم كانت الأطول مقارنة بتجربة نظرائه أيام الفرنسيين، وكانت فريدة أيضاً بأحداثها الجسيمة، ويجب أن تُدرَس، أولاً لأن العابد كان الرئيس الأول للبلاد، وثانياً لأنها هُمشت في كتب التاريخ، إما من الوطنيين الذين جاؤوا إلى الحكم في عهد الجلاء أو من البعثيين والقوميين العرب الذين أعادوا كتابة تاريخ سورية الحديث من وجهة نظرهم بعد توليهم الحكم عام ١٩٦٣. لم يحظ الرئيس العابد بشهرة الرئيس شكري القوتلي أو شعبية الرئيس جمال عبد الناصر أو حنكة الرئيس حافظ الأسد، لكنّه كان ذا خلقٍ رفيع وطموح عال، وضع الدعامات الأولى لمؤسسة حكم كانت ضعيفة وصغيرة في عهده ثم كبرت وتشعّبت وتعاقب عليها بالسيف والنار واحد وعشرون حاكماً، بعضهم جاء بصوت الشعب وكثيرون بالإكراه والانقلابات العسكرية، وقلةٌ منهم نعموا بمسك ختام مشرف مثل الرئيس العابد، الذي خرجت دمشق بأسرها في جنازته إثر مغادرته الحكم بسنوات

قليلة. مات معظم نظرائه إما رمياً بالرصاص أو خلعاً أو نفياً أو إهمالاً من السوريين أنفسهم، وبذلك تكون تجربة الرئيس العابد هي التجربة المنسيّة والفريدة المستحقة لدراسة عميقة لم يكتبها أحد من السوريين أو الأجانب الذين درسوا فترة الانتداب الفرنسي في بلادنا.

القاسم المشترك في كل هذه المنسيّات هي الخالدة دمشق، مسرح الأحداث ومنارة الشرق. تتعرض هذه المدينة العظيمة حالياً لحرب ضروس دمرت الماضي القريب وشوهت الحاضر والمستقبل معاً، إلا أنها لم تستطع أن تلغي ذاكرة أهلها الطيبين، المحبّين للحياة والطامعين دوماً بغد أفضل. من يتجول في شوارع دمشق اليوم لا يكاد يعرفها: أكياس رمل ومتاريس وحواجز تفتيش وقذائف هاون ورتل طويل من الشهداء وخلوّ شبه كامل من الشباب بين الثامنة عشرة والأربعين. فقدت المدينة الكثير من زهرة شبابها، ولكنها صامدة ومصرّة على الحياة، مثلها مثل أهلها وأبنيتها القديمة، الشاهدة على التاريخ، التي ستروي ذات يوم ما حدث لها ولأبنائها لأجيال وأجيال. وحدنا نحن نصنع التاريخ، ووحدها دمشق تكون الملهم والمعلم الأكبر، والشاهد الحيّ على تاريخ البشرية.

سامي مروان مبيّض
دمشق الشام
٢٥ شباط ٢٠١٦

المنسية الأولى

حكومة الأمير سعيد الجزائري، أيلول ١٩١٨

بدأ الجيش العثماني، الذي كان يوماً جيشاً جراراً جبّاراً، بالانسحاب التدريجي من مدينة دمشق في نهاية الحرب العالمية الأولى من أمام مدافع جيوش الحلفاء ونيرانهم، وذلك في الثالث عشر من أيلول عام ١٩١٨، قبل أشهر معدودة من انهيار الإمبراطورية العثمانية برمتها وتراجعها إلى طيات كتب التاريخ. كان الثالث عشر من أيلول يوماً عصيباً على العثمانيين، حيث فُرض عليهم مجبرين الخروجُ من مدينة دخلوها عام ١٥١٦، وأحبوها وأكرموها بلقب «شام شريف»، نظراً إلى قداستها الدينية، لأنها كانت عاصمة دولة بني أمية وحاضنة الجامع الأموي الكبير ومزاراً لأضرحة الصحابة الكرام وزوجات النبي محمد ﷺ. غادر ضباط الجيش التركي دمشق بعيون دامعة ووجوهٍ شاحبة مليئة بالغضب والحزن ومرارة الهزيمة، أما الدمشقيون،

فتعاملوا مع هذه اللحظة التاريخية بخليط من المشاعر المختلفة والمتناقضة، حيث هلّل البعض لهزيمة الدولة العثمانية وعبّروا عن فرحهم بالرقص على جوانب الطرقات الرئيسية وفوق أسطح المنازل، مطلقين الأعيرة النارية في الهواء، بينما كان البعض الآخر أكثر تحفظاً وحزناً، مدركين أنه ستكون للهزيمة أبعاد جسيمة على المنطقة برمتها، مثل المرحوم نصوح بابيل، عميد الصحافيين السوريين وصاحب جريدة «الأيام» الدمشقية، الذي وصف المشهد في مذكراته بالقول:

«لقد شهدتُ بعيني مع ألوف الخلائق، انسحاب جيش الإمبراطورية العثمانية من شوارع دمشق في طريقه إلى أقصى الشمال السوري، فتأثرت كما تأثر الكثيرون أمثالي، الذين أحزنهم أن يشاهدوا مصرع إمبراطورية إسلامية كبيرة تزول من الوجود نتيجة مؤامرات خبيثة»[١].

اخترقت القوات الهندية والأسترالية التابعة للجيش البريطاني دفاعات الجيش العثماني في فلسطين، وبدأت بالزحف شمالاً تجاه دمشق في التاسع عشر من شهر أيلول. أبرقت دوريات الاستطلاع الجوية البريطانية إلى قيادتها في القدس، أنه لا وجود للجيش التركي على مدى أربعة وعشرين كيلومتراً من أسوار مدينة دمشق، وأن أهل المدينة جاهزون لاستقبال جيوش الحلفاء، لا كمحتلين، بل كفاتحين. الضابط البريطاني الشهير توماس إدوارد لورنس، المعروف في عالمنا العربي بلورنس العرب، الذي حارب إلى جانب الشريف حسين في ثورته العربية، ذكر في كتابه **«أعمدة الحكمة السبعة»** ذلك اليوم التاريخي بالقول: «عندما سقطت دمشق انتهت

الحرب الشرقية، أو بالأصح انتهت الحرب العالمية كلها». يضيف لورنس أن دمشق كانت أكثر من مجرد جائزة ترضية للحلفاء، معتبراً سقوط المدينة «ختامَ» الثورة العربية كلها(٢).

أما حاكم دمشق العثماني جمال باشا المرسيني، الملقب بجمال باشا الصغير، فقد فضّل البقاء في دمشق خلال النصف الأخير من شهر أيلول للإشراف بنفسه على انسحاب قواته المهزومة من المدينة، وقام على مدى ثلاثة عشر يوماً بإدارة أمور ما بقي من جيشه المكسور من داخل بهو فندق فيكتوريا الفاخر، المطل على نهر بردى والواقع قرب سوق الخيل القديم الذي أصبح يعرف في ما بعد بساحة المرجة.

يُعَدّ الفندق قطعة معمارية بارعة الجمال والذوق والأناقة، بناه الوجيه الدمشقي أحمد عزت باشا العابد عام ١٨٧٩ على طراز الأبنية الحجرية الضخمة الموجودة في باريس وبرلين، والتي كانت تجسد قوة الإمبراطوريات الفرنسية والألمانية وفخامتها. كان فندق فيكتوريا محجاً للضباط العثمانيين وحلفائهم الألمان خلال الحرب الكبرى، حيث فضله جمال باشا المرسيني على مبنى السراي الحكومي المجاور، لأنه أكبر وأحدث من السراي نفسه. وجد الحاكم العثماني فيه ملاذاً آمناً في تلك الأسابيع العصيبة من حياة دولته المنهارة، حيث أصبح بين ليلة وضحاها يمثلها تمثيلاً رمزياً فقط في دمشق، لا يستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء أو إيقاف انهيار الدولة العثمانية بعد أربعة قرون من حكمها بلاد الشام.

لم تتطرق معظم الدراسات التاريخية باللغتين العربية والإنكليزية إلى أحداث دمشق في هذين الأسبوعين المصيريين من حياة المدينة، وفضَّل كتّابها

التركيز إما على مجريات الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على السوريين، أو على وعود البريطانيين الزائفة للأسرة الهاشمية في الحجاز، وحلم ربّ تلك الأسرة، الشريف حسين بن علي، بحكم البلاد العربية المحررة كافة من الدولة العثمانية. لن يتناول هذا البحث أياً من تلك القصص المعروفة، فمعظمها أَشبعه المؤرخون العرب دراسة وتدقيقاً على مدى قرن كامل، بل سنحاول تسليط الضوء على أحداث المدينة الداخلية، وكيف قام أهلها بلملمة حياتهم اليومية وإعادة الأمن إلى بلادهم وهم يشاهدون انهيار الدولة التركية العليّة أمام أعينهم، محاولين الحفاظ على ما بقي من أجهزة الحكم، من درك وجيش، وإدارة البرق والبريد، والبلدية، ومحطة الحجاز، وخدمات النظافة والكهرباء والماء.

في تلك القصة تتجلى أبهى صفات الوطنية والنبل والكرامة لدى الدمشقيين وإصرارهم على الحياة، وعلى ألاّ يكسرهم ظرف سياسي، وألاّ يكونوا رهينة لأي مؤامرات خارجية على بلادهم.

القصة تبدأ في الثالث عشر من أيلول وتنتهي بدخول القوات العربية والبريطانية دمشق في الأول من تشرين الأول عام ١٩١٨، وهي صفحة من تاريخ المدينة غابت عن معظم كتب التاريخ والمناهج المدرسية منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا. بطل القصة وفارسها رجلٌ واحد قام بمبادرة شخصية منه لحماية المدينة من الفوضى والنهب والحرائق، اسمه «الأمير سعيد الجزائري».

«الأهالي ينتظرون سقوط المدينة بأيدي الحلفاء في أي لحظة». هذا ما سجله الأمير سعيد في مذكراته في خريف عام ١٩١٨. لعب هذا

الرجل، الجزائري الأصل والدمشقي المربى والهوى، دوراً محورياً في الانتقال السلمي من الحكم العثماني إلى الحكم العربي الهاشمي. لكن التاريخ لم ينصفه، لأسباب مختلفة. بعض ما كتب عدّه «حاكماً بالصدفة»، والبعض الآخر وصفه بالرجل الطموح الفاقد للشرعية السياسية والوطنية، وبالتالي لا يستحق أي دراسة معمقة ولا يصنَّف في صف أبطال الاستقلال اللاحقين، مثل شكري القوتلي وهاشم الأتاسي وفارس الخوري. ويعود هذا التحقير المنهجي بشكل رئيسي إلى ما كتبه لورنس العرب عن الأمير سعيد، حيث وصفه بالمدّعي الكاذب والمقرصن على الحكم وبالرجل المنحط أخلاقياً. وبقيت هذه الصفات القاسية وغير المنصفة ملاصقة للأمير الجزائري حتى الممات، بحكم أن مذكرات لورنس هي من أكثر المراجع صدقية لدى جيلٍ كامل من المؤرخين العرب والأجانب.

ولم تقف الاتهامات عند لورنس، حيث وصف وزير خارجية فرنسا آنذاك ستيفان بيشون، الأمير سعيد بذلك الرجل «غير المتزن والمحدود الذكاء»، بانياً تقويمه القاسي أيضاً على ما كتبه لورنس عنه في كتاباته وعلى التقارير البريطانية المرسلة يومها من دمشق إلى كل من باريس ولندن[٣].

ولكن في وقفة حق أمام التاريخ والحقيقة، نجد أنه لولا شجاعة الأمير سعيد وروح المبادرة لديه لكان مصير دمشق مختلفاً تماماً، ولربما أشبَهَ بمصيرَ بغداد الأسود بعد الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣، مع اعترافنا برعونة الرجل أحياناً واندفاعه اللامدروس الذي كاد يكلفه حياته ويدمر المدينة ويحولها ركاماً لو أنه قرر مجابهة الإنكليز بعد خروج العثمانيين. ولا نستطيع

أن نفهم الأمير سعيد وتلك الأسباب النفسية والوطنية التي دفعته نحو كرسي الحكم في دمشق، من دون الدخول في سيرة عائلته وإرثها التاريخي والمعنوي في العالم الإسلامي ودورها منذ منتصف القرن التاسع عشر في حماية دمشق من المصائب والشدائد والمحن.

عبد القادر العظيم

ولد الأمير سعيد الجزائري في دمشق عام ١٨٨٣، هو حفيد المجاهد الكبير عبد القادر الجزائري، قائد ثورة الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي التي دامت سبعة عشر عاماً من دون انقطاع (منذ عام ١٨٣٠ حتى انتهائها بالقوة أمام جبروت الجيش الفرنسي في كانون الأول من عام ١٨٤٧). اعتُقل الأمير عبد القادر وهو في الواحدة والثلاثين من عمره، وسيق مكبلاً مهاناً إلى سجون تولون وبو وأمبواز الفرنسية، مع أعضاء أسرته كافة، رجالاً ونساءً وأطفالاً، الذين قضى معظمهم تحت التعذيب ودفن في زنزانات سجن أمبواز، الذي استخدمته الحكومة الفرنسية منذ القرون الوسطى لنفي أعدائها وتصفيتهم. وبعد سنوات شاقة في المعتقل، أطلق سراح الأمير عام ١٨٥٥ ونفي إلى دمشق بطلب شخصي منه. دخل الأمير دمشق متعباً

وحزيناً، ولكن مكرَّماً بعائلة دمشقية كبيرة ومبالغ مالية خرافية من الحكومة الفرنسية كنوع من الترضية بعد وصول نابليون الثالث إلى الحكم، قُدرت بثلاثمئة ألف فرنك فرنسي سنوياً، ولو أن بعض المصادر تشير إلى أن الأمير عبد القادر لم يقبل المال الفرنسي وصرف على نفسه وعلى عائلته بدمشق من ماله الخاص. سمحت هذه الثروة الطائلة للأمير عبد القادر بأن يمول ويحكم المدينة من فسحة داره الكبيرة في زقاق النقيب بحيّ العمارة خلف جامع بني أمية الكبير. كان قصر الأمير عبد القادر خليطاً نفيساً من الفن المعماري الأفريقي والعربي، برخامه البرتقالي والأخضر الفاخر، وزجاجه الملون وأسقفه المزخرفة، ومياهه الوفيرة، وأشجار ليمونه العالية. أصبح الأمير عبد القادر رمزاً من رموز المدينة وأحد أهم مشغلي شبابها، الذين التحقوا بعائلته مرابعين وخدماً ومحاسبين وكتاباً. كانت دمشق يومها في أشد الحاجة إلى المال وإلى بطل مسلم ورمز قومي يعطي أهلها الأمل ويساعدهم على النهوض من حالة ركود اقتصادي وغطرسة آغوات الشام ورجالهم المسلحين، فوجدت كل ما تحتاجه من عون في شخص الأمير عبد القادر الجزائري، فتوّجته ملكاً عليها.

عدَّ أهالي دمشق الأمير عبد القادر بطلاً عظيماً، لمقارعته الاحتلال الفرنسي، وأباً روحياً لفقراء المدينة وبسطائها، ومعلماً لشيوخها وعلمائها. قام الأمير فور وصوله بشراء عدة بيوت على ضفاف نهر بردى إلى جانب باب الفراديس، وهو أحد أبواب دمشق السبعة. كان الأمير يمتلك كل ما يطمح إليه أي زعيم أو طامح إلى الزعامة، بدايةً بالشرعية الدينية، إذ ينتهي نسبه إلى النبي محمد ﷺ، وصولاً إلى الفكر، لكونه من علماء الطريقة الصوفية الحاكمة يومها في دمشق، مروراً بالمال والحكمة والقاعدة الشعبية. كان

بريقه أسطورياً، حيث علقت زوجة أحد الدبلوماسيين البريطانيين المقيمين في دمشق يومها بالقول: «كان عقله لا يقل جمالاً عن وجهه، وهو في كل شبر منه سلطان»(٤). وقال الكاهن الأميركي هنري جيسوب، أحد مؤسسي الجامعة الأميركية في بيروت: «لا تكمل زيارة دمشق من دون الاتصال بذلك الأمير النبيل»(٥).

كان عام ١٨٦٠ استثنائياً في حياة مدينة دمشق وفي سيرة آل الجزائري، عندما صنع الأمير عبد القادر التاريخ مرة أخرى في تموز من ذلك العام، بعد اندلاع نزاع دموي مسلح ورهيب إثر انتفاضة فلاحي جبل لبنان الموارنة ضدّ ملاّك الأراضي الإقطاعيين من الطائفة الدرزية. تلك المعارك الطائفية أدت إلى موجة واسعة من السرقة والاغتصاب والنهب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، ولم يمرّ زمن قبل أن تصل الفوضى إلى بعض القرى المسيحية في سهل البقاع مثل حاصبيا وراشيا وزحلة. كان الدروز أشد بسالة في القتال من الموارنة، ويمتلكون سلاحاً أفضل، فهاجموا تلك القرى وأجبروا من بقي من أهاليها على الهروب في عتمة الليل إلى دمشق المجاورة، بحثاً عن الأمان في أحيائها المسيحية الواقعة داخل أسوار المدينة القديمة. كانت دمشق تغلي يومها، حيث لفّت الشائعات المدينة بأن اللاجئين المسيحيين المذعورين قادمون كفرق استطلاع لجهات أوروبية تنوي غزو الدولة العثمانية من الداخل واحتلالها وفكفكتها. مصدر الشائعة غير معروف، لكن خلفيتها كانت في الشعور بالمرارة لدى مسلمي الدولة العثمانية بعد هزيمة سلطانهم في حرب القرم بين ١٨٥٣ و١٨٥٦، فاعتبروا أحداث عام ١٨٦٠ تتمة لتلك الحرب على خليفتهم وإسلامهم، فهاجم بعضهم القنصلية الروسية في دمشق وقتلوا مجموعة من الدبلوماسيين الأجانب المقيمين في المدينة،

كان من بينهم القنصل الدنماركي في دمشق. وفي التاسع من تموز، هاجمت مجموعة من المرتزقة الهائجين أحياء دمشق المسيحية، مستفيدين من الفوضى العارمة، وقاموا بحرق كل الكنائس وبذبح ما لا يقل عن خمسة وعشرين ألف مسيحي على مدى ثمانية أيام بلياليها. اصطف أهالي المدينة وراء الأمير عبد القادر للدفاع عنها وعن أهلها المسيحيين وضيوفهم العزل، وحموا أكثر من ستة عشر ألف شخص بين طفل وشيخ وامرأة، بمن فيهم جميع أفراد طاقم القنصليات الروسية واليونانية. وجد معظم المسيحيين الأمان في قصر الأمير عبد القادر، الذي جمعهم في أروقة الطابق العلوي وهم يبكون ويندبون مصير أهلهم وذويهم، مطمئناً الجميع إلى أن لا أحد سيمسّهم بمكروه مادام هو موجوداً. وعندما وصل الغوغاء إلى دار الأمير، قرر مواجهتهم بنفسه، ممتطياً صهوة جواده العربي وحاملاً سيفه المسلول الذي شُهر في وجه الفرنسيين يوماً، وصرخ غاضباً أمام الناس: «أهكذا تُرضون نبيكم محمداً؟ لن أعطيكم مسيحياً واحداً، فجميعهم إخوة لي، وجميعهم في حمايتي وحماية أسرتي»[٦]. كان لهذا الموقف المشرف والشجاع أثر بالغ في نفوس أهالي الشام وفي أروقة الحكم في إسطنبول وصل إلى مسامع السلطان نفسه. وبدأت الهدايا والثناءات تنهمر على دار الأمير الدمشقية من كل حدب وصوب، وكان من بينها مسدسان حربيان مطليان بالذهب هدية من الرئيس الأميركي أبراهام لينكولن، وسيف من ملكة بريطانيا، وقلادة من الحبر الأعظم في الفاتيكان، ووسام الشرف الفرنسي من الإمبراطور نابليون الثالث. وبعد قرابة ستين عاماً من تلك الأحداث المؤسفة، أي في عام ١٩١٨، ظهر الأمير سعيد الجزائري حالماً بلعب دور مشابه لدور جده المجاهد في حماية دمشق مرة أخرى من الخراب والقتل والفتنة الطائفية.

الحرب العالمية الأولى في دمشق

نشأ الأمير سعيد في طفولته وشبابه وهو يسمع عن مآثر جده العظيم وبطولاته ودوره الأسطوري في حياة المدينة التي أحبها ووهبها كل ما يملك. ولد الأمير سعيد سنة وفاة جده الذي سمّاه «محمد سعيد»، وعاش حياةً كاملةً في ظل هذا الرجل، وحاول جاهداً أن يكون خير خلف لخير سلف، وأن يستثمر تلك السمعة العطرة للاستفادة منها سياسياً واجتماعياً، عله يتخطاها بجهدٍ شخصي يوماً ما. ولعله وجد فرصته التاريخية في أيلول ١٩١٨، عندما بدأ القناصل الأجانب مغادرة دمشق، منذرين بقرب سقوط المدينة في فوضى عارمة لربما تكون أفظع وأشد من أحداث عام ١٨٦٠. لم تكن دمشق -المتعبة أساساً- في أحسن أحوالها مع نهاية الحرب العالمية الأولى، فالشوارع كانت مليئة بالجثث

الهامدة، بعضهم قتله الجوع، والآخر سقط قتيلاً بنيران الفوضى المحلية، والبعض بقي مرمياً على الأرض لأيام عدة قبل أن تتفسخ جثته أو تأكلها القوارض، والبعض رمي في نهر بردى الذي تحولت مياهه النقية إلى لون قرمزي داكن لكثرة اختلاطها بدماء الدمشقيين(٧). المستشفى الحميدي في حيّ البرامكة، المعروف لاحقاً بمستشفى الغرباء أو بالمستشفى الوطني، كان مزدحماً هو الآخر، إما بالجثث المتلاصقة، بعضهم بلباسه العسكري الرسمي والبعض الآخر عارٍ تماماً، أو بمن ينتظر رحمة الموت، إما جريحاً أو عليلاً، نتيجة وباء التيفوئيد والكوليرا اللذين عمّا دمشق خلال الحرب(٨).

وبالإضافة إلى كل هذا القهر، عاش أهالي دمشق شتاء ذلك العام وصيفه الملتهب من دون كهرباء في بيوتهم وشوارعهم، بعدما كانوا قد نعموا بنور «الكوران» (أي الكهرباء باللغة العامية) لعقد كامل من الزمن، بسبب أن السلطات العثمانية كانت قد قطعت التيار الكهربائي بشكل كامل عن المدينة لعجزها المالي عن تشغيل محطات التوليد. أصبحت الشوارع مظلمة وغير آمنة بعد المغيب، يحكمها المتسولون واللصوص والمجرمون الفارون من عدالة كانت قد بدأت تتلاشى شيئاً فشيئاً(٩). هاجمت مجموعة لصوص أسواق القماش ليلاً وإسطبلات الخيل ومخازن الحبوب من دون أي تدخل من مخافر الدرك، التي أغلقت أبوابها أمام الناس منذ بداية شهر أيلول، ثم جاءت الشائعات لتقتل ما بقي من عزيمة عند الدمشقيين، أبرزها أن الجيش الألماني المرابط في المدينة ينوي تلغيم دمشق ونسفها عن بكرة أبيها، عقاباً لأهلها الداعمين للثورة العربية وانتقاماً لحلفائهم الأتراك(١٠).

الشائعة الثانية كانت تقول إن مجموعة من البدو يقفون على مشارف دمشق، يستعدون لغزو المدينة والقيام بأعمال واسعة من النهب والاغتصاب. هيمن الخوف على أهالي دمشق، ولزم العقلاء والشيوخ بيوتهم للدفاع عن عرضهم وشرفهم، وتوجه الفتيان إلى المتاجر لحماية الأرزاق، وأصبحت دمشق مدينة أشباح حزينة وعليلة، خالية تماماً من أي روح أو بسمة.

فضلاً عن القلق النفسي، انشغلت دمشق بهمّ المجاعة الكبرى التي ضربت شقيقتها بيروت وهددت بالوصول إلى عاصمة الأمويين لتحصد ما بقي من الحياة فيها. وهرب وجهاء بيروت وأثرياؤها على متن السفن الأوروبية قبل إغلاق المرفأ بشكل كامل، أو جاؤوا إلى دمشق، مضاعفين بذلك عدد سكان المدينة، في الوقت الذي انخفض فيه عدد أهل بيروت من ١٨٠ ألف نسمة إلى ٧٥ ألفاً[١١]. خلال كل هذه الشدائد، جاء إلى دمشق كاهن مسيحي من ولاية مينيابوليس الأميركية وكتب عن مشاهدة الموتى في شوارع المدينة قائلاً: «الجوع في كل مكان، ورجال دمشق إما في الخدمة الإلزامية أو في السجون أو فارون من الجيش وخارج البلاد. نساؤها وأطفالها أحيلوا إلى دركِ العوز»[١٢]. يضيف الكاهن الأميركي أن شرطة المدينة تعثر على ما لا يقل عن سبعين جثة مجهولة الهوية يومياً، وأن الأهالي يعانون من الجوع نتيجة الحصار الأوروبي لمرافئ الدولة العثمانية كافة. ويضيف أن دمشق خلت بشكل كامل من المؤن لأول مرة منذ اندلاع الحرب، لأن الطرق بين المدينة وغوطتها كافة مقطوعة من النشالين والمجرمين الذين أطلقوا النار حتى على البغال والحمير لكي لا يستطيع أحد أن يُدخل ولو حبة قمح واحدة إلى دمشق. والنتيجة كانت المزيد من الخوف واليأس.

اقتصادياً، كانت دمشق مفلسة إفلاساً مطلقاً. صحيح أن العثمانيين دفعوا مسبقاً الرواتب والأجور كافة لغاية نهاية عام ١٩١٨، لكن العملة الورقية المتداولة كانت قد هوت بمقدار ١٢ في المئة من قيمتها الذهبية، والفوضى أدت إلى سرقة ملايين الليرات التركية من خزينة الدولة قبل رميها في الشوارع بعد فقدانها قيمتها بشكل كامل[١٣]. وبالإضافة إلى إغلاق معظم المخافر، حطم الجيش الألماني سيارات فوج الإطفاء قبل أن يضرم النار في مستودعات السلاح والذخيرة، ما أدى إلى نشوب حرائق مخيفة لم تطفئها إلاّ قدرة رب العالمين. قاموا أيضاً بتحطيم أقفال السجون والسماح لجميع المجرمين بالفرار إلى شوارع دمشق. وغصّت مجاري المياه بجثث القتلى والحيوانات، وامتلأت الشوارع بإطارات الآليات العسكرية التركية وحطامها. وتوقف عمال النظافة تماماً عن جمع قمامة المدينة منذ الخامس عشر من أيلول ١٩١٨، أي أن دمشق عاشت أسبوعين كاملين مع النفايات وتعرضت لجميع أنواع الأوبئة، وعانت من فقدان شبابها ورجالها بين الثامنة عشرة والخمسين من العمر، فجميعهم سيقوا إلى معارك الحرب الكبرى بأمر من السلطان العثماني عند إعلان النفير العام في ما عرف بمعارك «السفر برلك» الشهيرة. البعض عاد ليروي ما حدث، إلاّ أنّ الملايين قتلوا في أرض المعارك العثمانية. خلال الحرب، جنّدت الدولة ما لا يقل عن مليونين وثمانمئة ألف جندي عربي كان للسوريين حصة الأسد منهم، وقتل منهم أكثر من ٣٢٥ ألفاً، ومات ما لا يقل عن ٢٤٠ ألفاً نتيجة الأمراض، وأُسر أو فُقد ٢٥٠ ألف عسكري[١٤].

التاريخ يقرع باب آل الجزائري مرة أُخرى

أدرك حاكم دمشق العثماني جمال باشا الصغير، أن التفاوض مع الحلفاء بات ضرباً من الخيال، وفضّل الحديث مع وجهاء دمشق وعقلائها لتأمين سلامة جيشه خلال عمليات الانسحاب من المدينة المنكوبة، لكن جميع أصدقائه من علية القوم كانوا خارج المدينة في أيلول ١٩١٨، إمّا في المعتقلات أو في المنفى أو على مشارف المدينة ضمن صفوف جيش الشريف حسين بن علي. وكان لجمال باشا صديقان اثنان ما زالا في خدمة الدولة العثمانية، أولهما أمير الحج الدمشقي عبد الرحمن باشا اليوسف، وثانيهما وزير الأوقاف في الدولة العثمانية محمود فوزي باشا العظم، وكلاهما كانا في إسطنبول ذلك الشهر، يستعدان للعودة إلى دمشق[١٥]. ولإنقاذ الموقف، طلب جمال باشا الصغير المعونة من الأمير سعيد الجزائري، مدركاً أن قواته الجزائرية البالغة ١٢ ألف عنصر،

قادرة على حماية المدينة والجيش العثماني المنسحب. «دمشق أصبحت في حالة فوضى لا مثيل لها، وأخشى وقوع حوادث تسيء إلى سمعة المدينة»، هذا ما قاله الأمير، فردّ الحاكم العثماني: «كيف العمل والجيش مشغول بالانسحاب والأعداء يتقدمون نحو العاصمة، والشائعات أن طلائعهم أصبحت في الغوطة، حيث إنهم سيدخلون المدينة بين لحظة وأخرى؟»[١٦] كان صوت جمال باشا يرتجف عند مصارحته الأمير سعيد، الذي اقترح عليه تسليح الأهالي وإنشاء «حرس وطني» لحماية الأحياء، كما فعل الفرنسيون في باريس خلال ثورة عام ١٧٨٩.

«إنني كجدي عبد القادر العظيم أرغب في المحافظة على الأرواح ومنع الاعتداء على النساء والأطفال والوقوف دون النهب والسلب وما قد يحدث بين الطوائف المختلفة من أناس لا أخلاق لهم»[١٧]. ابتسم جمال باشا ابتسامة صفراوية وقال: «عليك أن تحميني أنا ايضاً، أليس كذلك؟» هزّ الأمير برأسه مجيباً بنعم، لكنه اشترط انسحاباً كاملاً وفورياً للقوات العثمانية والألمانية كافة من دمشق، مع تحديد فترة زمنية وجيزة لإتمام المهمة، وتسليم ما بقي من مخازن السلاح والعتاد للجنة ينتخبها أهالي المدينة تكون هي السلطة المشرفة على عملية الانسحاب سياسياً وعسكرياً. عند سماع قبول جمال باشا الشروط كافة، طلب الأمير سعيد من الوجيه رضا العطار، وهو ضابط دمشقي سابق في الجيش العثماني ذو خبرة عسكرية جيدة، مراقبة الأحياء وتمكين الجيش التركي من الانسحاب بأمان. وبعد سنوات، نشر جمال باشا المرسيني روايته الرسمية في مذكرات صدرت باللغة العربية في بيروت، نافياً حصول أي حديث من هذا النوع بينه وبين الأمير سعيد، ومصراً على أنه لم يطلب قطّ مساعدة أحد في جلاء قواته عن دمشق[١٨].

باشر الأمير سعيد بإرسال قواته الجزائرية المسلّحة إلى مداخل دمشق كافة، وكان هدفها الأول حماية الجيش التركي المنسحب والثاني حماية المدينة من أي شغب أو غزوات خارجية. المجموعة الأولى نُشرت جنوب المدينة في حيّ الشاغور لحماية سكانه من الطائفة الشيعية والموسوية اليهودية، ووزعت الفرق الأخرى على الميدان، وباب شرقي، وباب توما، والقصاع، وحيّ الأكراد على سفح جبل قاسيون. وتوجهت مجموعة كبيرة من رجال الأمير إلى حيّ الصالحية والمهاجرين، حيث منزل الحاكم التركي ومعظم ضباطه، ومجموعة أخرى لحماية وسط المدينة، من حيّ باب الجابية وسوق مدحت باشا والحميدية مروراً بساحة المرجة وصولاً إلى حيّ عرنوس خارج سور المدينة القديمة.

في عام ٢٠١٥، تحدث نجل الأمير سعيد الأمير فاتح الجزائري وقال: «أعيد الأمان لمدينة دمشق خلال ساعات ببضعة رجال فقط لا يتجاوز عددهم المئة، لأن لا أحد سوانا امتلك السلاح والقوة البشرية التي استخدمت بشكل وطني وصحيح»[١٩].

ذهب الأمير سعيد برفقة ثلاثة من أقربائه، جميعهم يحملون السلاح، إلى مبنى السراي، أو دار الحكومة، في ساحة المرجة ليجدوه خالياً تماماً من أي حراكٍ أو نشاط رسمي. ذلك البناء، الذي دُشن عام ١٩٠٠ على الضفة الجنوبية لنهر بردى خلف مبنى البلدية، خرج منه موظفوه العثمانيون آخذين معهم كل الأوراق الرسمية والأختام الحكومية، وعند دخول الأمير سعيد المكان لم يعترضه أحد، فصعد درج السراي العريض المجلل بسجادة التشريفات الحمراء، واتجه نحو مكتب والي الشام في الطابق العلوي الذي كان يوماً

مقراً لكل من الوالي الإصلاحي حسن ناظم باشا وجمال باشا السفاح حاكم المدينة في بداية الحرب العظمى، والذي أصبح بعدها مكتباً لجميع رؤساء الحكومات السورية في عهد الاستقلال. وجد الأمير مقعد الحكم شاغراً، فجلس عليه عامداً، معلناً نفسه حاكماً عربياً مستقلاً لولاية الشام[٢٠]. قال الأمير: «اعتبرت نفسي مسؤولاً عن دمشق». كان المنصب سهلاً على قاطنه الجديد، لم يكلفه مالاً ولا معارك ولا حتى مجرد سجال سياسي أو حتى معركة انتخابية، وأصبح الأمير الشاب البالغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً، أول حاكم عربي لمدينة دمشق بعد أربعة قرون من الحكم العثماني، وكان أول أوامره دخول مكاتب جريدة «الشرق» في حيّ السنجقدار القريب، التي كانت تصدرها السلطات العثمانية باللغة العربية، وإعادة تسميتها بـ«الاستقلال العربي»، صدر منها عدد واحد يتيم، حمل على صفحته الأولى المديح والثناء لعائلة الأمير الجزائري، بعدما كانت الصحيفة ذاتها قبل أيام معدودة فقط تغدق المديح على السلطان العثماني وتمطره إطراءً وتفخيماً وتعظيماً[٢١].

مبايعة الأمير

جمع الأمير بعدها من حضر من وجهاء المدينة لمبايعته حاكماً شرعياً عليها، من دون الإشارة إلى أي انتخابات مستقبلية طبعاً أو إلى شكل الحكم أو نوعه. وفي مذكراته المنشورة عام ١٩٦٨، يقول الأمير إن الاجتماع عُقد في السراي الكبير، لكن المحامي يوسف الحكيم، الذي تقلّد مناصب وزارية عدة في العشرينيات، أكّد أنّ الاجتماع كان في مبنى البلدية وليس في دار الحكومة[٢٢]. وذكر الطبيب أحمد قدري، وهو أحد أركان جمعية «العربية

الفتاة» وطبيب الشريف حسين بن علي الشخصي، أن الأمير سعيد اغتصب ولاية الشام اغتصاباً وسرقها بخبث من الوجيهين شكري باشا الأيوبي ورضا باشا الركابي، اللذين كان قد كلفهما الشريف حسين إدارة شؤون المدينة ريثما تصل الجيوش العربية والبريطانية في بداية تشرين الأول(٢٣). يتساءل الدكتور قدري كيف لسعيد الجزائري أن ينصّب نفسه خلفاً للعثمانيين بعد سنوات من العمل في خدمتهم وتحت رايتهم، معتبراً أنّ الرجل لا يصلح لهذه المهمة لا من قريب ولا من بعيد.

أما عن خيارات الشريف حسين لقيادة المدينة، فأولها كان الركابي باشا، وهو ضابط رفيع خدم في الجيش العثماني لسنوات طويلة وتقلّد عدّة مناصب حساسة، منها حاكم للقدس ثم للمدينة المنورة. وبالإضافة إلى خبرته العسكرية، كان الركابي باشا سياسياً محنكاً تجاوز الخمسين من العمر، لديه علاقات واسعة مع أعيان المدينة وعلمائها(٢٤)، وقد أدى موقفه الرافض دخول الحرب العالمية الأولى إلى فصله من الجيش التركي نهاية عام ١٩١٤ وانضمامه بعد عامين إلى ثورة الشريف حسين.

أما الأيوبي باشا، فكان قد تجاوز السابعة والستين من العمر، وهو ضابط رفيع أيضاً في الجيش العثماني، شغل منصب قائد الكلية الحربية في دمشق قبل اندلاع الحرب، ثمّ انضمّ إلى ثورة مكة عام ١٩١٦. اعتقله الأتراك وزجوا به في سجن خان أسعد باشا الواقع في سوق البزورية، حيث تعرّض لتعذيب جسدي رهيب لكي يفشي أسماء رفاقه في جمعية «العربية الفتاة» وفي معسكر الشريف حسين(٢٥). أُطلق سراحه بعد خروج الأتراك، ولكن ليس بأمر من الأمير سعيد، بل بفضل تظاهرة عمّت شوارع المدينة بقيادة

زعيم المقاومة في الجولان السوري الشيخ أحمد مريود، الذي اقتحم السجن وأخرج شكري باشا ثم اتجه معه إلى قلعة دمشق لإطلاق سراح السجناء كافة هناك، من دون الرجوع إلى سجلاتهم القانونية وأسباب اعتقالهم[٢٦].

أنكر الأمير سعيد أن يكون الشريف حسين قد كلَّفَ أياً من الركابي باشا أو شكري باشا ولاية الشام، مصراً على أن التكليف كان له وحده، وأن الشريف حسين قام بذلك عبر نجله الأمير فيصل، الذي قابله قبل قرابة شهر في مدينة عمان[٢٧]. كان الأمير سعيد يومها قادماً من الأناضول بتكليف من جمال باشا لمفاوضة الثوار وهم يتقدمون نحو دمشق[٢٨]. وفق رواية الأمير، فإن فيصل أكّد له أن لا تفاوض مع العثمانيين، وأن الشريف حسين يرغب في تسليم الأمير سعيد زمام الأمور في دمشق فور سقوط الدولة العثمانية.

يوم خروج الأتراك، كان شكري باشا لا يزال في السجن، ورضا باشا خارج المدينة، ما سهَّل على الأمير سعيد تولي الحكم بمفرده، ضارباً عَرض الحائط بكل ما قاله فيه الخصوم والأعداء. رأى سعيد الجزائري أن هذا الواجب المقدس حق شرعي له، بالإضافة إلى كونه عين الصواب، لأنّ عائلة الجزائري وحدها تملك السلاح والرجال لحماية المدينة والقدرة على استعادة الأمن والأمان، ولربما كانت هذه الأسباب وراء عدم معارضة أي من الأيوبي أو الركابي استيلاء سعيد على السلطة، علماً أنّ كليهما كانا يعتبران نفسيهما أحق بكرسي الحكم.

اتفق معظم المؤرخين مع رواية لورنس ورفاقه، أنّ الشريف حسين لم يكلف الأمير سعيد حكم دمشق، وأنّ القرار كان وليد اللحظة عند الأمير الجزائري. لم يكن هناك الكثير من الود أصلاً بين الأسرة الهاشمية

والأمير سعيد، وتحديداً مع الشريف فيصل نفسه، الذي عدَّ الأمير سعيد حليفاً للأتراك، وكان يقول إن والده الشريف حسين يحذر من التعاون معه، متهماً إياه بالمخادعة والمكر. عائلة الجزائري كانت بالفعل قد عملت مع الأتراك، مثلها مثل وجهاء مدينة دمشق كافة، ولكنها اصطدمت معهم مرات عدة، كان آخرها في بداية الحرب العظمى، عندما أعدم والي الشام جمال باشا السفاح الأمير عمر الجزائري (عمّ الأمير سعيد) شنقاً في ساحة المرجة بتهمة الخيانة لمصلحة دول أوروبية. أما شقيقه الأمير عبد القادر الحفيد، فقد انشق عن الدولة العثمانية بعد إعلان الثورة العربية عام ١٩١٦ وبايع الشريف حسين أميراً على المؤمنين، وأحبه فيصل حباً شديداً، على عكس تقويمه للأمير سعيد، وعَدّه رمزاً للبطولة ومثالاً للشجاعة، وقال يوماً إنّ الأمير عبد القادر الصغير هو الوحيد بين آل الجزائري الذي يحق له أن يدعي أنه حفيد للأمير عبد القادر الجد. وكان الشريف حسين قد أعطى عبد القادر مبلغاً من المال لشراء ولاء زعماء الموحدين الدروز للثورة العربية، فغادر معسكرات الثورة بعد قبضه المال وعاد إلى دمشق معلناً ولاءه مرة ثانية للدولة العثمانية[٢٩]. أخذت تلك الرواية يومها أبعاداً واسعة في الأوساط السياسية، ودمرت سمعة الأمير عبد القادر وشقيقه الأمير سعيد، ولعلها السبب الأساس لكراهية كل من البريطانيين والأسرة الهاشمية إياهما ورفضهم المطلق أن يكونوا هم حكام دمشق الجدد.

إدارة الدولة

بدأ الأمير سعيد بترتيب البيت الدمشقي واختيار فريق عمله لحكم العاصمة أولاً، ومن ثم سورية كلها، كما كان يعتقد، وطلب من صديقه الصحافي والروائي معروف أرناؤوط إحضار راية الثورة العربية من منزله في حي العمارة، في الدار التي شهدت أحداث عام ١٨٦٠ . قيل يومها إن هذه الراية أعطاها لشقيقه عبد القادر الشريف فيصل، لتُرفع فوق دار الحكومة بدمشق بعد خروج آخر جندي عثماني من المدينة. واختلف المؤرخون على هوية مصمم هذه الراية، التي أصبحت علماً للمملكة الأردنية الهاشمية في ما بعد. فالبعض قال إنّ مَن رسمها هو الدبلوماسي البريطاني مارك سايكس، أحد صناع اتفاقية سايكس-بيكو الشهيرة، أما جعفر العسكري، أحد أبرز ضباط جيش الثورة العربية، فقال إن الراية من تصميم الشريف حسين نفسه.

المؤرخة الفلسطينية الدكتورة خيرية قاسمية من جامعة دمشق، صاحبة أحد أهم الكتب عن تاريخ الحكم الفيصلي في سورية، قالت إن الراية صمّمها رجالات جمعية العربية الفتاة(٣٠). كانت الراية مؤلفة من ثلاثة خطوط أفقية عريضة، بيضاء وسوداء وخضراء، يرمز كل منها إلى عصر الخلافة الراشدة والأموية والعباسية بالإضافة إلى مثلث أسود من جهة اليسار.

وصلت راية الشريف حسين إلى دار الحكومة يرفعها معروف أرناؤوط في سيارة الأمير سعيد، يرافقها سيراً على الأقدام آلاف الناس، الذين كانوا يهتفون بحياة الشريف حسين والأمير فيصل والأمير سعيد. تسلّم الأمير العلم وسلّمه بدوره لسعيد آغا الحافي، أحد وجهاء حيّ الميدان، الذي رفعه على سارية السراي الكبير بعد إنزال العلم التركي الأحمر المرفوع في دمشق منذ أربعة قرون متتالية. عند إتمام مراسم رفع العلم والتحية، أعلن الحاكم الجديد أن المدينة قد تحررت تماماً ونهائياً من الحكم العثماني. مع الأسف، لا توجد صورة فوتوغرافية تخلد تلك اللحظة التاريخية من حياة المدينة. واختلف الناس والمؤرخون وشهود العيان على تاريخ رفع العلم العربي في دمشق، فيقول الأمير سعيد إنه رفع في الثامن والعشرين من أيلول، ويؤكد لورنس العرب أن الحدث كان في الثلاثين من الشهر ذاته، بفارق ثمانية وأربعين ساعة. جريدة «المقتبس» الدمشقية نفت كلتا الروايتين، وأكدت في عددها الصادر يوم ٢٧ أيلول، أن العلم العربي رفع في السادس والعشرين من شهر أيلول، أي يوم خروج آخر جندي عثماني من دمشق. «المقتبس» كانت آخر جريدة عربية تصدر بدمشق في هذه الفترة، ويؤكد رئيس تحريرها العلامة محمد كرد علي في افتتاحيته، أن هذا اليوم خالد في تاريخ «الناطقين بلغة الضاد عامة وقاطني حاضرة الشام خاصة، خفق فيه العلم العربي

بألوانه الأربعة على الرؤوس، بعد أن طال العهد ونسيت الأمة العربية أن الدهر ربما أعاد سيرتها الأولى، وبدّلها من عسرها يسراً ومن يأسها أملاً»[٣١].

بعد مراسم رفع العلم، طلب الأمير سعيد من صديقه المحامي فارس الخوري، وهو نائب مسيحي سابق في مجلس النواب العثماني، أن يخطب بالجماهير المتجمعة أمام دار الحكومة، لكونه يملك مهارات خطابية غير موجودة لدى الأمير. لا يوجد نص لخطاب الخوري الارتجالي في ذلك اليوم، كذلك لا يشير إليه في مذكراته الصادرة بعد سبعين سنة، والتي جمعتها حفيدته الأديبة كوليت خوري بدمشق[٣٢]. كان لخطاب فارس بك بالناس تأثير عظيم في نفوسهم، وصفقوا له وهتفوا حتى بلغت أصواتهم السماء. ثم أذاع الأمير سعيد بياناً على الناس، جاء فيه:

> **إن العلم العربي في هذه الساعة يخفق فوق دار الحكومة العربية المقدسة، فسلام أيها العلم.**
>
> **إن الواجب المقدس الذي يتحتم قضاؤه عليكم في هذه الساعة التاريخية، هو أن تحتفظوا بالتؤدة والسكون، وأن تؤيدوا القوة الساهرة على تأييد استقلالكم وكيانكم تأييداً يُظهركم بمظهر الشعب الجدير بالحياة. إن ساعة العمل قد حانت، وهذا الملك الفسيح الذي خفقت فوقه راية التمدن العربي القديم، قد أخذ يتنفس بعد رقدته وخموده، فيجب أن تقدسوا هذه البرهة التي أنقذتكم وبددت ظلمات اليأس الذي كان مستولياً عليكم وعلى قلوبكم وأفئدتكم. حافظوا على السكون، وإن قمتم بذلك فإنكم تبرهنون أنكم جديرون**

بالاستقلال والتحرير. إن في البيوت والمنازل والخدور نسوة أقعدهن العجز وأمسك بهن الخور عن العمل، فنلفت أنظاركم إلى الكهول والأطفال والنساء.

إن فيكم دم محمد ﷺ ودم أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم، فلا يجب أن تأتوا بعمل يخلّ براحة النساء، وأنتم أبناء هذا الوطن المقدس الذين يفدون الرخيص والغالي في سبيل صون نسائه وأطفاله وكهوله.

إن إطلاق الرصاص يقلق بالأمن العام، فالذين يتظاهرون بمثل هذا المظهر المستنكر الذي لا يتفق مع صالح الأمة العربية المستقلة، علينا أن نُلحق بهم العقاب المؤلم ويُعتبرون أعداء الوطن العربي. تعاونوا معنا لحفظ كيان هذا الملك العربي ببذل دمائكم وأموالكم والتضحية بالمآرب الشخصية والمنافع الذاتية. ساعدونا وساعدوا العرب يا رجال العرب وشبان العرب وعشاق تمدن العرب[٣٣].

في اليوم التالي، أقيمت الصلاة في الجامع الأموي الكبير بدمشق باسم الشريف حسين «ملك العرب»، وأمّ بالمصلين الأمير سعيد نفسه، بصفته ولياً عن الأمة. كان عهد الأمير سعيد مليئاً بالمصائب والمشاكل منذ أيامه الأولى، ففي ٢٦ أيلول وقع عصيان درزي مسلح على أبواب دمشق، ودخل بعض المرتزقة المدينة لنهب المتاجر في الليل. الكولونيل لورنس قال إن اللصوص أرادوا الاستفادة من الفوضى العارمة والانتقام من المسيحيين الدمشقيين، كما حصل عام ١٨٦٠[٣٤]، وقد رفض الضابط البريطاني

المسؤول وقتها التدخل، قائلاً إن الليل لا يصلح للقتال «لأنه يساوي بين الغشيم والحكيم»، فأمر الأمير سعيد بإطلاق النار على المتمردين عند اقترابهم من ساحة المرجة، وسقط خمسة منهم قتلى في نهر بردى، وجرح العشرات. ثم أمر الحاكم الشاب بعدم دفن الموتى، لكي يكونوا عبرة لكل من يجرؤ على مهاجمة دولته الفتية من الآن فصاعداً، وقام بعد عودة الهدوء في الصباح بنفي جميع الدروز خارج المدينة، عدا زعماءهم ومشايخهم، الذين بايعوه حاكماً عليهم، وكان بينهم الفارس الشاب سلطان باشا الأطرش، الذي عيّنه الأمير مستشاراً له في الشؤون العسكرية، نظراً إلى خبرته القتالية ومكانته السياسية عند الطائفة الدرزية وكافة السوريين.

ولم تمضِ ساعات على إخماد هذا الشغب، حتى اندلعت مشكلة أخرى في وجه الأمير، حين أطلق الأهالي النار على آخر مجموعة من الجيش التركي وهي تغادر دمشق باتجاه دمر ثم بيروت. ردّ فلول الأتراك على النار بمثلها قرب السراي الكبير، ما أدى إلى حالة من الهلع في الشوارع أجبرت الأمير على النزول من مكتبه تحت رشقات الرصاص لفكّ هذا النزاع بنفسه، حاملاً مسدسه الحربي وصائحاً بالدمشقيين الثائرين: «لا تطلقوا النار على جيش منهزم منسحب، فهذه ليست من عاداتنا ولا من شيمنا»[٣٥]. حاول تذكير الناس بنبل دمشق وشرفها الحربي، وبأنها دوماً كانت للأتراك «شام شريف»، وأن على أهلها احترام ماضيها وعاداتها وشرفها، لكنّ الشعب كان في حالة من الهياج جعلته لا يأبه لكلام الأمير، فأصابوا أحد رجال الأمير بطلق ناري في ساقه وهو يصعد على عمود المرجة القديم لتعليق شارة الأمان للأتراك.

وفي الليل، بدأت عملية نهب جديدة، وهذه المرة من البدو، في بساتين المزة جنوب غرب المدينة وفي طريق الربوة بينها وبين دمر القديمة. قام قائد شرطة دمشق عبد العزيز الشيخ بمواجهتهم عند فندق فيكتوريا برشاش حربي رُفع في الهواء وبدأ يطلق الرصاص على نحو ١٠٠ بدوي مسلح يحملون السيوف والبنادق، فقتل معظمهم مع خيولهم وهرب من بقي منهم، أما القليلون الذي أسروا، فأعدمهم الأمير شنقاً في ساحة المرجة.

الحادثة الرابعة والأخيرة كانت عند مهاجمة العصابات المسلحة قطاراً مدنياً في الغوطة الشرقية ظنوا أنه يحمل صناديق من الذهب عائدة إلى الضباط العثمانيين الفارين من دمشق[٣٦].

في اليوم التالي، باشر الأمير عمله عند تمام السادسة صباحاً من مقر مكتب والي الشام في السراي الكبير. كان عليه اختيار رجال العهد الجديد، من معاونين ووزراء، بناءً على تاريخهم السياسي ومكانتهم الاجتماعية ونضالهم في الثورة العربية. الوقت كان يدهم الجميع، والأمير يرغب في إتمام المهمة قبل قدوم لورنس وفيصل ليعطي رجاله الشرعية الكافية التي تمنحهم حصانة أمام مخططات البريطانيين. ذهبت إدارة البرق والبريد مناصفةً بين معروف أرناؤوط وصديقه عثمان قاسم، وطلب منهم الأمير الإبراق إلى المدن والقرى السورية كافة لإعلان تأسيس حكم وطني في دمشق تحت إمرته. «بناءً على تسليمات الدولة التركية، فقد تأسست الحكومة العربية الهاشمية على دعائم الشرف. طمأنوا الجميع وأعلنوا الحكومة باسم الحكومة العربية»[٣٧]. وُقِّعت الرسالة باسم «الأمير سعيد»، من دون تحديد الأسرة أو النسب، فكلاهما كان معروفاً لدى الناس. بعدها أمر الأمير بمصادرة

ما بقي من الأموال العثمانية ووضعها تحت مراقبة صديقه شكري التاجي، وهو رجل ثري وصاحب أملاك وخبرة إدارية واسعة، فقام الأخير بجرد الممتلكات العامة للدولة وسلمها بدوره للضابط الدمشقي ممدوح العابد. ثم عيّن الأمير الضابط الشامي سعدي كحالة قائداً للدرك، والفلسطيني أمين التميمي مديراً للأمن العام، كذلك عيّن الوجيه عمر بيهم حاكماً لمدينة بيروت، وأحمد مختار بيهم قائداً لأمنها.

في صباح يوم السابع والعشرين من أيلول، عادت دمشق إلى طبيعتها وكأن شيئاً لم يكن. فُتحت الأسواق لبيع الحرير وأنواع الأقمشة كافة، بالإضافة إلى البهار والطعام والحلويات ومستلزمات الحياة اليومية. وعاد عمال النظافة إلى عملهم، وكذلك موظفو البلدية والدوائر الحكومية كافة. بقيت المدارس وحدها مغلقة حتى إشعار آخر، وكذلك كليتا الحقوق والطب، وقام بعض الخياطين الدمشقيين بتفصيل أعلام صغيرة لراية الثورة العربية بيعت للأطفال في سوق الحميدية تمهيداً لرفعها في الاستقبال الشعبي للأمير فيصل، الذي كان من المقرر أن يصل إلى دمشق في الأيام الأولى من شهر تشرين الأول.

وزارة الأمير سعيد

شكّل الأمير سعيد حكومة مصغرة لإدارة شؤون البلاد، مؤلفة من خمسة وزراء، هم: فارس الخوري، عطا الأيوبي، شاكر الحنبلي، جميل الألشي وبديع مؤيد العظم. كان فارس الخوري، المولود في قرية حاصبيا، أكبرهم سناً وأكثرهم علماً وشهرة بين الناس. درس الرياضيات في الجامعة الأميركية في بيروت وبدأ حياته العملية مدرساً في قرية مجدل شمس في الجولان السوري قبل الالتحاق بالهيئة التدريسية في الجامعة الأميركية. عمل مترجماً في القنصلية البريطانية بين عامي ١٩٠٢ و١٩٠٧، ثم انتخب نائباً في مجلس المبعوثان في إسطنبول. أما عطا الأيوبي، البالغ من العمر الواحدة والأربعين عاماً، فكان صهر الأمير سعيد، ومن كبريات عائلات دمشق العريقة. درس الإدارة العامّة في إسطنبول، والتحق بخدمة الدولة العثمانية موظفاً

من الدرجة الأولى، فأصبح محافظاً لمدينة اللاذقية عام ١٩٠٨. سيرته الذاتية كانت قريبة من سيرة شاكر الحنبلي، المولود في دمشق أيضاً، والذي درس في إسطنبول وتدرج في خدمة الدولة ليصبح متصرفاً لمدينة حماه في آخر أيام الإمبراطورية العثمانية. بديع مؤيد العظم هو أيضاً متخرج في معاهد إسطنبول، عمل في إدارة الديون العامّة في مدينة الموصل قبل تعيينه ضابطاً جمركياً في عاصمة الخلافة، ثم نائباً مع فارس الخوري في مجلس المبعوثان. العسكري الوحيد في حكومة الأمير كان جميل الألشي، وهو أيضاً من جيل الأمير، منتمٍ إلى عائلة ثرية وعريقة من حيّ القيمرية الدمشقي. خدم جميل الألشي في الجيش العثماني في خلال الحرب قبل انشقاقه لينضم إلى ثورة الشريف حسين عام ١٩١٦.

باستثناء الألشي، كان جميع وزراء الأمير ماسونيين مثله، وانتموا إلى أحد المحافل البريطانية أو الاسكتلندية في نهاية القرن التاسع عشر. كان ما يجمعهم «عشيرتهم» الماسونية وعملهم الوطني ووظائفهم المتشابهة في الدولة العثمانية والخبرة والتجربة المشتركة والعمر أيضاً، فجميعهم (باستثناء فارس الخوري) كانوا من جيل واحد، وكلهم تخرجوا في أعرق مدارس إسطنبول وجامعاتها. الأمير سعيد ومؤيد العظم كانا قد درسا القانون وعملا قاضيين في محاكم الدولة. الخوري والألشي والأيوبي أصبحوا بعد سنوات قليلة من رجالات الدولة السورية المعاصرة وتعاقبوا على كرسي الحكم في رئاسة مجلس الوزراء. لم يكن هناك أيّ منصب وزاري لأي من رجالات الأمير، علماً أنهم باشروا مهماتهم لأيام معدودة في مبنى السراي الحكومي بصفة وزير. وأصرّ الأمير على عدم التفريق بينهم بالرتبة أو المنصب أو الواجبات والحقوق، لا يعلوهم صوت سوى صوت الرئيس.

بعد تشكيل الحكومة، استدعى الأمير صديقه الضابط الدمشقي زكي العظمة وطلبَ منه مخاطبة الضباط البريطانيين الموجودين مع الشريف حسين في الحجاز: «تجنبوا الاحتكاك مع الجيش العثماني المنسحب وأنتم تدخلون دمشق، فهذا الجيش تحت حماية الأمير سعيد الجزائري، وتعاملوا منذ هذا اليوم وصاعداً مع حكومته الشرعية في دمشق». ثم أبرق الأمير إلى الجيش الفرنسي عبر الوزير شاكر الحنبلي، طالباً من ضباطه عدم دخول المدينة قبل حصول الحكومة على مباركة رسمية من الشريف حسين. وهذه المباركة -بالطبع- لم تأتِ قط.

مواجهة الأوروبيين مجدداً

في تمام الساعة السادسة صباحاً في الأول من تشرين الأول عام ١٩١٨، دخلت القوات العربية والبريطانية مدينة دمشق بعشرة آلاف جندي من جنسيات مختلفة، يقودهم الضابط الأسترالي الميجور آرثور أولدين. بعد ثلاث ساعات، أي في الساعة التاسعة صباحاً، دخل لورنس العرب نفسه المدينة بحفاوة لم يسبق لها مثيل، وشبَّهها البعض بمراسمِ وداع واستقبال محمل الحج الدمشقي، بينما قال البعض الآخر إنها تذكِّر بالاستقبالات الشعبية التي رافقت السلطان عبد الحميد الثاني في بداية حكمه في إسطنبول. خرج الآلاف بشكل عفوي للترحيب بلورنس، عدا الأمير سعيد، الذي فضّل البقاء في مكتبه ذلك الصباح منتظراً من الضابط البريطاني أن يزوره في ديوان السراي لتقديم طلب رسمي إليه بصفته حاكماً للمدينة. كان التاريخ يُكتب من جديد خارج السراي، فالنساء كنّ يزغردن من على شرفات المنازل ويرمين الجيش الفاتح بالورود وماء الزهر، بينما يرقص الأولاد فرحاً

في الشوارع حاملين علم الثورة العربية، والرجال يطلقون النار في الهواء من أسلحتهم القديمة، ويهتفون بحياة فيصل ولورنس. دخل قائد الجيش البريطاني في الشرق الجنرال إدموند أللنبي (رئيس لورنس المباشر) دمشق بمشهد أكثر إبهاراً من الجميع، في سيارة «رولس رويس» فاخرة، فضية اللون ومكشوفة السقف لم يشاهد الدمشقيون مثلها في حياتهم. يصف لورنس هذا العرس الدمشقي في مذكراته بالقول: «كل رجل وامرأة وطفل في هذه المدينة، البالغ عدد سكانها ربع مليون، كانوا في الشوارع منتظرين شرارة قدومنا لإشعال فؤادهم. دمشق انفجرت بجنون من الفرح». ثم يتحدث كيف دمّر الأتراك والألمان ذخيرتهم قبل الانسحاب: «حرقوا مخازن السلاح، وهزت دمشق الانفجارات الرهيبة، نيرانها غطّت السماء بدخان أبيض. التفتُّ إلى مساعدي الكولونيل ستيرلنغ وهمست في أذنه: دمشق تحترق، شاعراً بالغثيان لمجرد تخيل هذه المدينة العظيمة رماداً ثمناً للحرية»(٣٨). يضيف لورنس: «آلمنا أن نرى المدينة في حُطام، ولاحت لنا بساتينها الخضراء ونهرها اللامع، بجمالها المعهود، كلؤلؤة في شمس النهار».

ذهب الميجور أولدين مباشرةً إلى فندق فيكتوريا ليرفع العلم البريطاني فوق ساريته، بأمر من إدموند أللنبي، وليعتقل الحاكم العثماني جمال باشا الصغير وجميع رجالات الدولة التركية، من دون أن يعلم أن جمال باشا كان قد غادر المدينة في الليلة الفائتة. صرخ من على مدخل الفندق شاهراً سلاحه: «إذا كان الحاكم هنا فليأتِ إليّ!» عوضاً عن جمال باشا ظهر الأمير سعيد الجزائري من على الشرفة مخاطباً الضابط الأسترالي باللغة الإنكليزية: «اصعد إلى هنا، هنا الأمير سعيد»(٣٩). كان هذا أول اجتماع بين الأمير وممثل جيوش الحلفاء بقيادة جبهتهم الشمالية. وقف أولدين أمامه بلباسه

العسكري الكامل يقابله الأمير سعيد بطربوشه التركي الأحمر جالساً على مقعد شرقي مزين بالصدف الدمشقي. كان كلاهما في أقصى حالات الإبهار والغرور والشعور المطلق بالانتصار على الآخر. كان الأمير سعيد معتزاً بدوره الحالي وبإرث جده الذي لم يفارق مخيلته يوماً، معتبراً نفسه رمزاً من رموز المقاومة الحديثة، والضابط الأسترالي القادم إلى بلاد الشرق يعتبر نفسه هو الآخر منقذاً للشعوب العربية ومحرراً لها من الطغيان والتخلف. بالنسبة إلى الأمير سعيد، لم يكن الضابط أولدين مختلفاً عن طينة الضباط الفرنسيين الذين حاربوا جده الأمير عبد القادر الجزائري لسنوات ونفوه وعذبوه في سجون فرنسا. الرغبة في الثأر كانت واضحة على الأمير الدمشقي.

بدأ الأمير حديثه ببرودة أعصاب وهدوءٍ كامل: «لماذا دخلت شاهراً السلاح لمدينة مستقلة لها نظامها ولها تقاليدها؟» كان يتكلم باللغة العربية، على رغم أنه كان يجيد الإنكليزية، رغبةً منه في تثبيت هويته العربية والمسلمة أمام هذا الضابط الأوروبي. أجاب الضابط: «دخلت بأمر من الجنرال أللنبي إلى مدينة يحكمها الأتراك لاحتلالها احتلالاً عسكرياً»، فقاطعه الأمير سعيد مصححاً: «إذاً ينبغي أن تعلم أنك على خطأ بقولك إنك دخلت لاحتلال مدينة تركية، وما كان ينبغي لك أن تدخل وجيشك إلى مدينة لها حريتها واستقلالها شاهرين سلاحكم في وجهها، ولولا أنكم تنتسبون إلى حكومة حليفة لما اعتبرناكم ضيوفاً عندنا ولطلبنا منكم الانسحاب منها فوراً». حاول أولدين شرح الموقف لحاكم المدينة: «يا سمو الأمير، نحن لم نأتِ إلى العاصمة بقصد الإساءة إلى حكومة حليفة لنا، بل جئنا لنضع هذا الجيش تحت تصرفكم لتتمكنوا بواسطته من توطيد الأمن في عاصمة خلت من رجال الأمن والشرطة». ابتسم الأمير وردّ: «أمن البلاد كان بيد أهل البلاد

حتى في زمن الترك، وأنت حينما دخلت بجيشك هل وجدت غير الهدوء والسكينة والنظام؟ ولمّا كان عندنا من الجنود ورجال الدرك والشرطة ما يخولنا إمدادكم بصفتكم حلفاء، فنحن على استعداد لمعونتكم»(٤٠). ثم نادى جنوده وأمرهم بمرافقة الضابط الأسترالي إلى حيّ باب شرقي ليرى بنفسه الانسحاب المنظم للجيش العثماني من المدينة القديمة. لم يورد أحد تفاصيل هذا الاجتماع إلا الأمير سعيد نفسه، ولم يأتِ على ذكرها أحد من ضباط الحلفاء، ولا حتى لورنس العرب نفسه.

وصل إلى دمشق في اليوم ذاته الشريف ناصر، أحد أقرباء الشريف حسين، رسولاً من الأمير فيصل، مبلغاً أنّ فيصل سيدخل المدينة المحررة في الثالث من تشرين الأول، أي بعد يومين. كان الشريف ناصر من خيرة ضباط الجيش العربي وتزعم المجاهدين في معارك المدينة المنورة خلال الثورة العربية. سأل الأمير سعيد إن كان لديه تفويض من الشريف حسين لحكم المدينة، فرد الأول بالتأكيد القاطع: «لولانا لكان الألمان قد دكوا دمشق بسلاح المدفعية من أعلى جبل قاسيون»(٤١). بعد سنوات، ادعى الأمير سعيد أن الشريف ناصر أثنى على حكمه في دمشق وطلب منه الاستمرار رسمياً بمهماته إلى حين قدوم الأمير فيصل. عارض الدكتور أحمد قدري من جمعية «العربية الفتاة» هذه الرواية بشدة، نافياً أن يكون الشريف ناصر قد أعطى أي أمر من هذا النوع للأمير الجزائري. على العكس، يقول الدكتور قدري إن الشريف ناصر كان يعتقد عند دخوله دمشق أن المدينة تحت حكم شكري باشا الأيوبي ورضا باشا الركابي، ولم يكن يتخيل قط أن يكون الأمير سعيد قد أطبق على حكم الشام بشكل كامل(٤٢).

في المساء، أقيمت وليمة على شرف الشريف ناصر في قصر الجزائري في حي العمارة، ولم يُدع إليها أي من الضباط الأجانب الذين دخلوا دمشق ذلك الصباح. جاءهم ضابط بريطاني سائلاً الشريف ناصر والأمير سعيد القدوم فوراً إلى فندق فيكتوريا لمقابلة لورنس العرب في مقره المؤقت.

لورنس كان يتطاير غضباً من الأمير سعيد ويرغب في وضع حد نهائي لحكمه دمشق، معتبراً إياه انقلاباً على الشرعية الهاشمية وعلى وعود البريطانيين للشريف حسين بحكم المدن العربية المحررة كافة من الحكم التركي. رفض الأمير سعيد الدعوة، وقال للرسول الإنكليزي إنه وضيوفه مشغولون بتناول العشاء، طالباً منه العودة مجدداً في الصباح. بدا الانزعاج واضحاً عليه بسبب لهجة الضابط البريطاني وتصرفات لورنس، الذي لم يتعامل مع دمشق كصديق، بل كمندوب سامٍ، وتجاهل الأمير تماماً منذ دخوله المدينة في الصباح الباكر، رافضاً الاعتراف بشرعية حكمه.

في مذكراته، يقول لورنس إن الأمير سعيد رفض تلبية الدعوة بحجة أنه متعب ويستعد للنوم الباكر. عاد الرسول البريطاني ثانية بأوامر أكثر وضوحاً وصرامة، مهدداً باعتقال الأمير والشريف ناصر في حال عدم حضورهم الفوري إلى فندق فيكتوريا. ثار شقيق الأمير، عبد القادر الحفيد، من هذا التهديد العلني، وكان يعرف لورنس جيداً من خلال الثورة العربية، حيث عملا سوياً على تلغيم جسر نهر اليرموك، ولم يكن له من وقتها أي احترام أو ودّ، والشعور طبعاً كان متبادلاً. واعتبر الأمير سعيد لورنس جاسوساً خبيثاً، فيما اعتبره لورنس مغتصباً للحكم ومدّعياً للقومية والشرف. امتنع الجميع عن تناول الطعام عند سماع هذا الإنذار، وحاول ناصر تبرير طلب

لورنس بالقول: «ربما حدث حادث مهم أو جاء خبر من الجبهة يدعو إلى ذهابنا حالاً».

عند وصول الأميرين سعيد وعبد القادر إلى فندق فكتوريا، وجدوا الأيوبي باشا والركابي باشا في بهو الفندق، بصحبة الوجيه الدمشقي رضا العابد ونوري الشعلان والطبيب أحمد قدري، يحيط بهم ضباط من الجيش البريطاني. في الخارج انتشر حول المكان عشرة فرسان من رجال آل الجزائري، حاملين البنادق الألمانية والسيوف. نزل لورنس من غرفته ليجد السوريين يتبادلون حديثاً ودياً حول وضع البلاد وتحديات المرحلة، وعند رؤيته نهض الأمير عبد القادر واستأذن من شقيقه الكلام وعيناه يملؤهما الشرّ، قائلاً بصوت جهوري: «يا لورنس، أنت تهدد أبناء عبد القادر بالسجن مَسوقاً بدسائس الدساسين، وأنت تعلم أننا لا نخشى الحبس ولا الموت، بل لا نخشى أحداً سوى الله. نحن أتينا بهذا العلم (مشيراً إلى العلم المرفوع فوق البناء) وقد تسلمته من الملك حسين بن علي بعد أن طيف به حول الكعبة وصلى عليه أربعون ألف مسلم، وهو يخفق الآن فوق الرؤوس، ولن يتزحزح من مكانه حتى تراق آخر نقطة من دمائنا. إذا كان الخلاف على هذا الكرسي فنحن نرفسه بأرجلنا»[٤٣]. حاول لورنس التماسك، وكتب لاحقاً أنه كان يرغب في إطلاق النار وقتل الأمير عبد القادر في هذه اللحظة، ولكنه تريث قائلاً: «كان الإجرام واضحاً في أعينهم (أي سعيد وشقيقه عبد القادر)[٤٤]».

لم يتكلم لورنس طوال الحديث، بل جلس متلون الوجه أمام الحضور طوال الوقت، حتى تدخل الدكتور أحمد قدري، مبرراً الخلاف بين الإخوة الجزائريين والكولونيل البريطاني بالقول: «هناك سوء تفاهم يا أمير». قاطعه

الأمير عبد القادر بغضب: «لا يجوز لأحد أن يقاطعني»، واستمر في كلامه، ثم اقترب من شكري باشا العجوز ووضع يده على رأسه الشايب وخاطبه برفع الكلف الاجتماعية والبروتوكول: «ألم نتعاهد يا شكري على خدمة هذه البلاد بكل تضحية من دون أن نطمع بالمناصب؟» هزّ الأيوبي رأسه بالإيجاب، فأكمل الأمير عبد القادر: «تسلموا إذاً هذا الكرسي الموقت، والمفروض بنا المحافظة عليه وعلى هذا العلم وعلى استقلال البلاد»[٤٥].
بقي الأمير سعيد صامتاً لكي لا يخالف شقيقه الثائر، ثم نهض باتجاهه معانقاً ومقبلاً رأسه وقال: «حقاً يا أخي أنت جدير بأن تكون حفيداً لعبد القادر»، ثم التفت إلى الحاضرين وقال لهم: «إني أتنازل مقدماً عن هذا المنصب للشريف ناصر، ولم أشغله إلاّ للضرورة المحتمة، وها أنا نزولاً على رأي أخي، أتنازل عنه باختياري». تقصّد الأمير أن لا يتنازل لأحد من الدمشقيين الموجودين، لا رضا باشا ولا شكري باشا، معتبراً كليهما شريكين في المؤامرة البريطانية عليه وعلى شقيقه. في اليوم التالي سلّم الأمير مقاليد الحكم ومفاتيح السراي، بعد مبايعة الشريف حسين، منهياً بذلك أقصر فترة حكم عرفته مدينة دمشق في تاريخها الطويل.

خاتمة

تتمة القصة معروفة لدى كل من درس أو تابع تاريخ سورية المعاصر، وخلاصتها أن لورنس بقي في دمشق ثلاثة أيام فقط وغادرها بعد تثبيت حكم الأسرة الهاشمية في الرابع من تشرين الأول. ذهب حكم آل الجزائري طيّ النسيان، وبايع الدمشقيون فيصل بن الحسين ملكاً عليهم في الثامن من آذار من عام ١٩٢٠، بعد تشكيل الحكومة العربية في دمشق بصلاحيات كاملة، مع مجلس وزراء ومجلس نواب جرت له انتخابات عامة سنة ١٩١٩. سقط حكم فيصل بعد أشهر قليلة، في تموز عام ١٩٢٠، نتيجة معركة ميسلون الشهيرة، التي استشهد خلالها وزير الحربية يوسف العظمة قبل ساعات من احتلال الفرنسيين مدينة دمشق بتسعة آلاف عسكري، وقاموا بحل الجيش السوري ونفي فيصل إلى خارج البلاد، وأمروه بألاّ يعود أبداً

إلى عاصمة الأمويين التي أحبها تماماً كما أحبها العثمانيون من قبله. هرب فيصل إلى عواصم أوروبا، مطالباً الحكام بتعويضه بعرش عربي، فقلده البريطانيون ملكاً على العراق من عام ١٩٢١ حتى وفاته في أحد مستشفيات سويسرا عام ١٩٣٣. مات ولم ترَ عيناه أرض الشام مرة أخرى. ولم يعد لورنس أيضاً إلى دمشق، فقد توفي في بريطانيا إثر حادث دراجة نارية بعد فيصل بسنتين، عام ١٩٣٥.

أما الأمير عبد القادر الحفيد الثائر، فقد أُردي قتيلاً بأمر من رضا باشا الركابي خلال ترؤس الأخير أول حكومة في عهد الملك فيصل بعد أشهر قليلة من إخراج شقيقه من الحكم. أما الأمير سعيد، فقد عمّر طويلاً، حتى عام ١٩٧٠، وكتب له أن يصبح شاهداً على ستة وعشرين عاماً من الاحتلال الفرنسي لسورية وجميع الانقلابات التي هزت دمشق منذ عام ١٩٤٩ حتى قيام حكم البعث عام ١٩٦٣. في عام ١٩٧٠ قابله الرئيس حافظ الأسد بصفته حاكماً سابقاً لمدينة دمشق وأحد أبرز وجهائها السابقين.

في سنوات الانتداب الفرنسي، كان الأمير سعيد يظهر بين فينةٍ وأخرى ليذكّر الناس بوجوده، لكونه حفيداً للأمير عبد القادر الجزائري ووارثاً لدوره التاريخي حامياً للمدينة وأقلياتها. عاد إلى دمشق بعد منفى قصير في مدينة حيفا الفلسطينية دام حتى سنة ١٩٢٤، ليؤسس في العام ذاته جمعية الخلافة السورية في دمشق، رداً على إلغاء جمهورية كمال أتاتورك العلمانية منصب الخلافة، وتفرّغ لإيجاد خليفة صالح للمسلمين، عارضاً نفسه للمنصب، طبعاً بشرعية نسبه الشريف إلى الرسول الأعظم. وعندما قصف الفرنسيون دمشق إبان الثورة السورية الكبرى في تشرين الأول عام ١٩٢٥، ظهر

الأمير سعيد مجدداً، مستشهداً بأحداث ١٨٦٠ و١٩١٨. دمرت نيران فرنسا قصر العظم الشهير في سوق البزورية وحطمت أكثر من مئة وخمسين منزلاً من أجمل بيوت دمشق وأبهاها. القصف الوحشي أدى إلى مقتل ١٤١٦ مدنياً، بينهم أطفال ونساء، وإلى تشريد أكثر من ٣٠٠ دمشقي وتدمير ٢٢٠ متجراً، وبلغت قيمة الدمار خمسين مليون فرنك فرنسي[٤٦]. في منتصف المعركة، هبَّ الأمير سعيد إلى حيّ باب توما المسيحي، الذي خيّم الخوف على سكانه العُزَّل بعد بثّ فرنسا خبراً كاذباً مفاده أن الثوار ينوون اقتحامه وقتل جميع سكانه ثأراً لدماء السوريين. وللمرة الثانية في التاريخ، فُتحت أبواب قصر الجزائري في حيّ العمارة ليستوعب ثلاثة آلاف مواطن دمشقي من أسر المسيحيين كافة، «أنتم بأمان، تماماً كما كان أجدادكم بأمان في رحاب هذا المنزل». ثم ذهب الأمير سعيد إلى بيروت لمقابلة المندوب السامي الفرنسي موريس سراي، برفقة وفد من تجار الشام، مطالباً بوقف فوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات إلى المدينة المنكوبة، مرة أخرى.

بعدها أطلق الحملة الوطنية لمقاطعة شركة كهرباء دمشق البلجيكية عندما رفعت تعرفة ركوب الترامواي، مشعلة الغضب لدى الدمشقيين، وخصوصاً الشباب والنقابات وأعضاء الحزب الشيوعي السوري. هاجم رجال الأمير حافلات الترامواي وأضرموا النار بداخلها، ثم دخلوا المتاجر وأجبروا أصحابها على الإغلاق وعلى مقاطعة شركة الكهرباء برفضهم دفع التعرفة، وباستخدام مصابيح الكاز مجدداً، في عصيان مدني ممنهج ضد حكومة الانتداب. واستمر الإضراب بأمر من الأمير طوال صيف عام ١٩٣١، ونجح في إجبار الشركة الأجنبية على التراجع وخفض تعرفة الكهرباء والركوب في الترامواي بقرش سوري. في تشرين الأول عام ١٩٣١ ترأس

الأمير سعيد تظاهرات حاشدة عمّت أرجاء المدينة، في الذكرى الأربعين لاستشهاد عمر المختار قائد المقاومة الليبية ضد الإيطاليين. أثبت الأمير يومها أنه ما زال بوسعه تحريك الشارع الدمشقي وإبراز نفسه أحد وجهاء المدينة وأعيانها.

لا تزال سيرة الأمير سعيد مجهولة لدى معظم الناس، حيث تعامل معه بعض المؤرخين العرب بخفة وسخرية تامة. حاول الأمير إنصاف نفسه عام ١٩٦٨ عند نشره مذكراته، لكنها كصاحبها لم تنل الاهتمام المطلوب، لسبب أول هو أنّها نشرت في الجزائر وليس في دمشق، وبأعداد صغيرة وُزعت على الأصحاب والمعارف لا على المكاتب الكبرى. أما السبب الآخر لتجاهلها، فهو أنها صدرت بعد أشهر قليلة من هزيمة عام ١٩٦٧، عندما كان الشارع العربي يعاني من مرارة الانكسار واحتلال كل من القدس الشرقية والضفة الغربية وسيناء والجولان السوري. لم يكن أحد يرغب يومها في مطالعة كتاب رجل عجوز من عصر بائد. في بداية عام ٢٠١٦ أعادت مؤسسة الأمير عبد القادر الجزائري بدمشق طبع الكتاب تحت إشراف الأمير جعفر، أحد أحفاد الأمير عبد القادر من الجيل الرابع.

في المحصلة، حاول الأمير سعيد جاهداً أن يكون مخلصاً لسيرة جده الكبير ولدمشق التي احتضنتهما، ولأهلها الذين بايعوا الجد والحفيد من بعده على مدى أجيال متعاقبة، حاكمَين عليهم. لكن القدر لم يستجب لطموحات الأمير، فلم يكن لديه أي من مآثر جده، ومع ذلك لا نستطيع إلاّ أن نعتبر سيرته مشهداً من تاريخ دمشق، لكونها شاهداً حقيقياً على ما جرى للمدينة بعد خروج الأتراك وقبل دخول العرب نهاية الحرب العالمية الكبرى.

ولا تزال قصة الأمير سعيد الجزائري منقوصة، لأنها ببساطة لم يقترب منها أحد سوى لورنس العرب بمذكراته الإشكالية. وإلى حين تسليط الضوء عليها بشكل علمي وممنهج، تبقى رواية الأمير سعيد نفسه لأحداث عام ١٩١٨ هي الأدق لما حدث في دمشق، وكان من الممكن أن يحدث في خريف ذلك العام.

الهوامش

١ نصوح بابيل، **صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين**، ١٧.

٢ توماس إدوارد لورنس، **أعمدة الحكمة السبعة**، ٦٨٤.

٣ مالكوم رسل، **الدولة العربية العصرية الأولى: سورية في حكم فيصل الأول**، ٢١٢.

٤ برجيت كينان، **دمشق: كنوز المدينة القديمة**، ١٦٢.

٥ نفس المصدر.

٦ نفس المصدر، ١٦٢.

٧ نفس المصدر، ١٦٢.

٨ نفس المصدر، ٦٧٦.

٩ فخري البارودي، **مذكرات**، الجزء الأول، ١١٢-١١٣.

١٠ قدري القلعجي، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ٢٥٦.

١١ إليزابيث طومسون، **مواطنو المستعمرات**، ٢٢.

١٢ نفس المصدر.

١٣ وثائق الخارجية البريطانية ٣٧١-٣٣٨٤ ملف رقم ١٢٧ – رسالة من غيلبرت كلايتون إلى لندن في ١٥ تشرين الاول ١٩١٨.

١٤ إليزابيت طومسون، **مواطنو المستعمرات**، ١٢٢.

١٥ خالد العظم، **مذكرات**، ١-٢.

١٦ الأمير سعيد الجزائري، **مذكراتي**، ١٢٨.

١٧ نفس المصدر، ١٢٩.

١٨ محمد جمال باشا، **كيف جلت قوات العثمانية عن بلاد العرب**، ١٣٣.

١٩ لقاء المؤلف مع الأمير فاتح الجزائري (دمشق، ١١ آذار ٢٠١٥).

٢٠ الأمير سعيد الجزائري، **مذكراتي**، ١٣٠.

٢١ مالكوم رسل، **الدولة العربية العصرية الأولى**، ١٠.

٢٢ يوسف الحكيم، **سورية والحكم الفيصلي**، ٣٨.

٢٣ أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ٧٣.

٢٤ سامي مبيض، **فولاذ وحرير**، ٣١٩-٣٢٠.

٢٥ نفس المصدر، ٣٣-٣٤.

٢٦ صبحي العمري، **لورنس: الحقيقة والأكذوبة «أوراق الثورة العربية ثلاثة أجزاء»**، ١٨٨-١٩٠.

٢٧ علي سلطان، **تاريخ سورية: حكم فيصل بن الحسين**، ٢١.

٢٨ علي علاوي، **فيصل الأول**، ١٣١.

٢٩ نفس المصدر، ١٣٩

٣٠ خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق**، ٤٨.

٣١ جريدة المقتبس (٢٧ ايلول ١٩١٨)

٣٢ كوليت خوري، **أوراق فارس الخوري**، الجزء الأول، ١٩.

٣٣ الأمير سعيد الجزائري، **مذكراتي**، ١٣١-١٣٢.

٣٤ توماس إدوارد لورنس، **أعمدة الحكمة السبعة**، ٦٧٥.

٣٥ الأمير سعيد الجزائري، **مذكراتي**، ١٣٤.

٣٦ خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة**، ٢١.

٣٧ الأمير سعيد الجزائري، **مذكراتي**، ١٣٣.

٣٨ توماس إدوارد لورنس، **أعمدة الحكمة السبعة**، ٦٦٥.

٣٩ الأمير سعيد الجزائري، **مذكراتي**، ١٣٥.

٤٠ نفس المصدر، ١٣٦.

٤١ نفس المصدر، ١٣٧.

٤٢ علي سلطان، **تاريخ سورية: حكم فيصل بن الحسين**، ٢٣.

٤٣ الأمير سعيد الجزائري، **مذكراتي**، ١٤٠.

٤٤ توماس إدوارد لورنس، **أعمدة الحكمة السبعة**، ٦٧٥.

٤٥ الأمير سعيد الجزائري، **مذكراتي**، ١٤٠.

٤٦ فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، ١٧٨



الأمير سعيد الجزائري حاكم مدينة دمشق في ايلول ١٩١٨



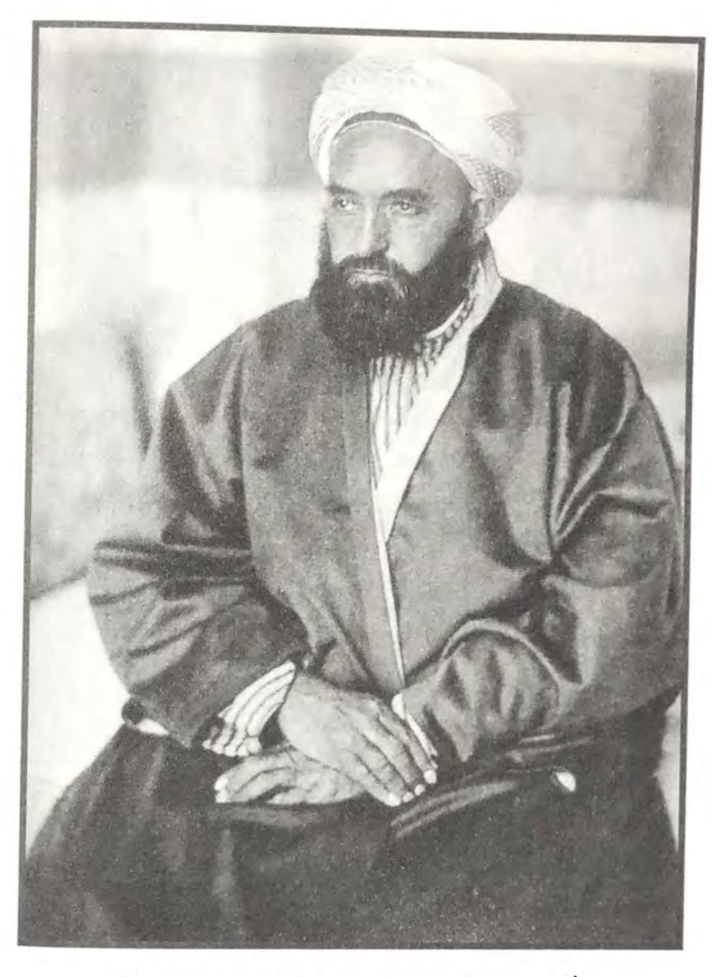
دخول قوات الشريف حسين بن علي مدينة دمشق يوم ١ تشرين الأول ١٩١٨



قوات الشريف حسين بن علي ترفع راية الثورة العربية عام ١٩١٧



الضباط الانكليز يدخلون دمشق مع جيش الشريف حسين
في ١ تشرين الأول ١٩١٨



الأمير عبد القادر الجزائري، جد الامير سعيد عام ١٨٥٧



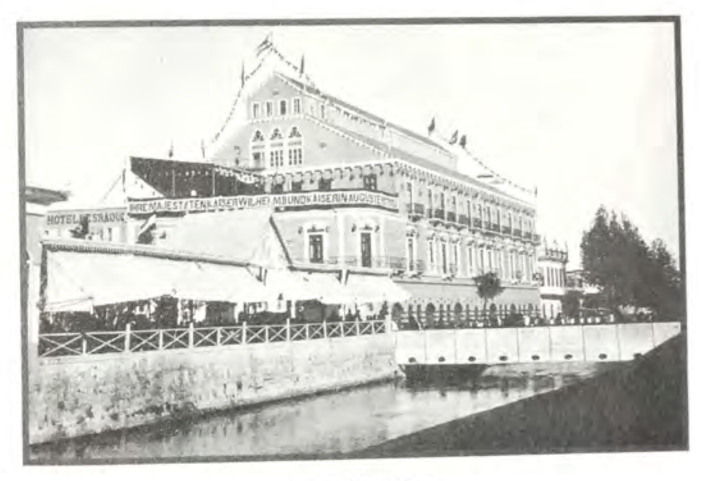
الشريف حسين بن علي، أمير مكة وقائد الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦



الامير فيصل بن الحسين ومعه الجنرال البريطاني اللنبي على مدخل فندق فكتوريا بدمشق عام ١٩١٨



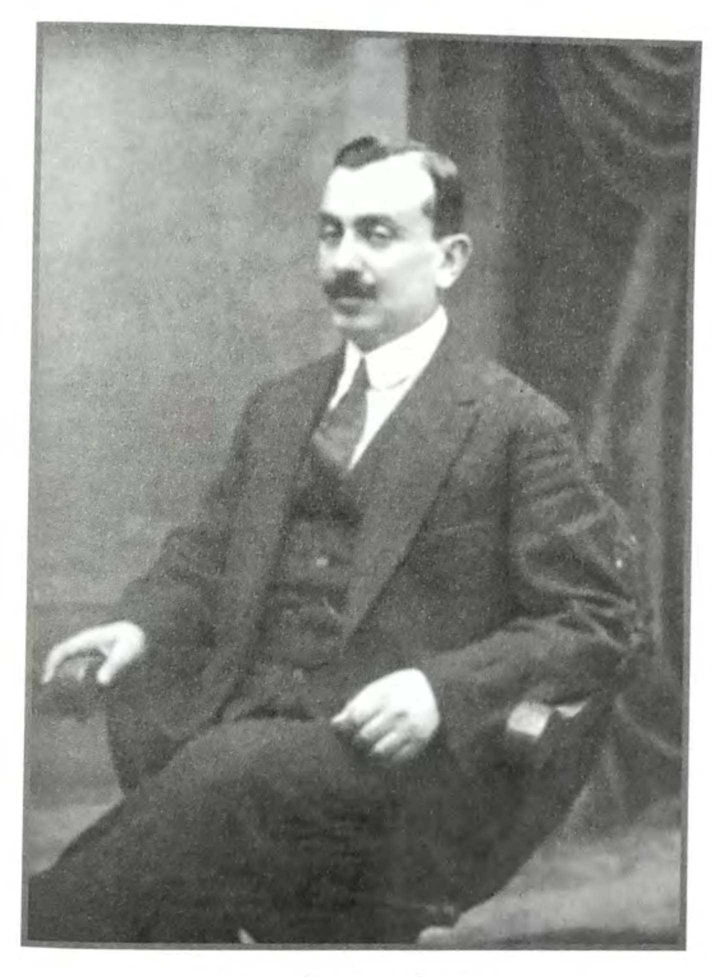
الأمير فيصل ولورنس العرب أيام الثورة العربية الكبرى



اوتيل فيكتوريا



الفريق رضا باشا الركابي، مرشح الشريف حسين لحكومة دمشق بعد خروج العثمانيين



جميل الألشي وزير الأمير سعيد



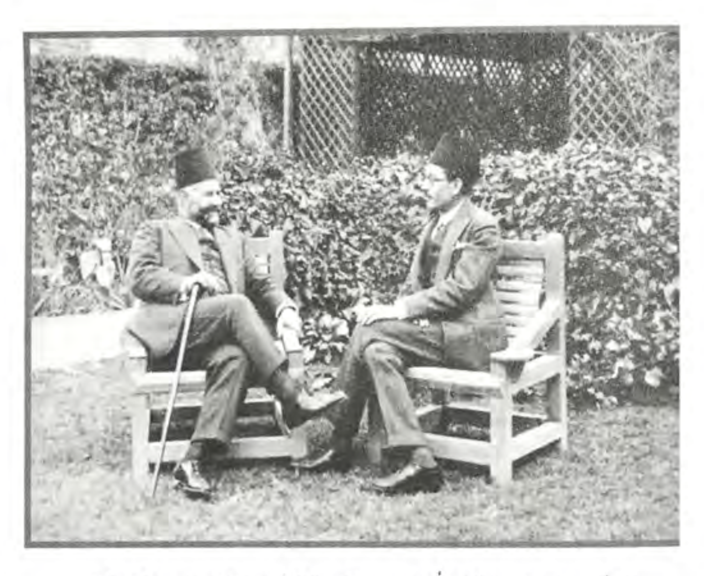
عطا الأيوبي وزير الأمير سعيد



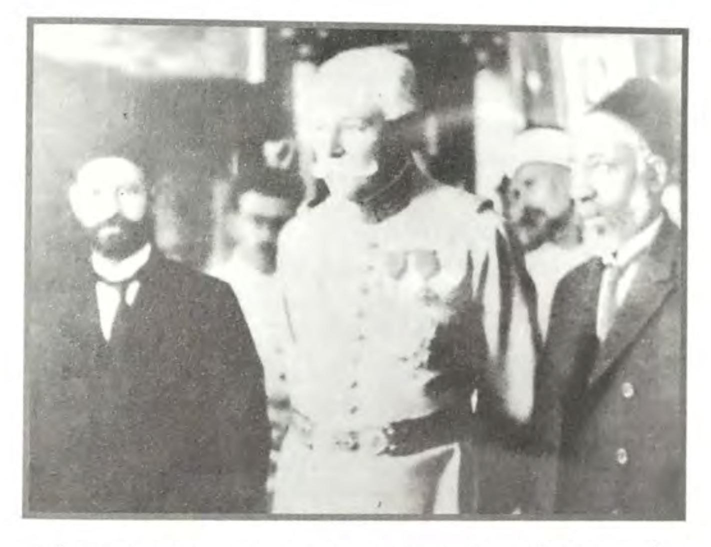
فارس الخوري وزير الأمير سعيد



الشهيد الأمير عبد القادر الجزائري الحفيد، شقيق الأمير سعيد



الأمير سعيد مستقبلاً مندوب فاروق الأول ملك مصر في دمشق في الأربعينيات



الأمير سعيد والمندوب السامي الفرنسي موريس سراي، خلال توسط الأول عند الاخير لوقف العدوان الفرنسي على دمشق أيام الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥



الأمير سعيد أيام الشيخوخة مع الرئيس هواري بومدين في الجزائر



قصر آل الجزائري بزقاق النقيب في حي العمارة خلف الجامع الأموي الكبير



الأمير سعيد وأولاده



السراي الحكومي



بيروت رياسة البلدية الموقرة

بناء على تسليمات الدولة التركية فقد تأسست الحكومة العربية الهاشمية على دعائم الشرف هنئوا العموم واعلنوا الحكومة باسم الحكومة العربية

رئيس الحكومة الموقتة الامير سعيد

بيان إعلان حكومة الأمير سعيد

المنسية الثانية

التجربة الفيدرالية، حزيران ١٩٢٢

ولدت الدولة السورية المعاصرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الحكم العثماني عام ١٩١٨، وعاشت أنواعاً مختلفةً من الحكم، بين ديموقراطي وعسكري، انفصالي ووحدوي، برلماني ورئاسي، مركزي وفيدرالي. ولعل الحكم الفيدرالي هو الأكثر غموضاً لدى السوريين، فهو عبارة عن صفحة مجهولة للكثيرين منهم يجب أن تدرس بشكل دقيق، واليوم تحديداً، لكثرة الكلام عن ضرورة قيام نظام فيدرالي لامركزي في سورية، ينهي هيمنة دمشق التاريخية على المناطق الأخرى كافة، ويعيد توزيع ثروات البلاد ويتيح لكل من المدن السورية ممارسة شيء من الحكم الذاتي. المطروح على السوريين اليوم فيدرالية حديثة من دون ذكر كلمة «فيدرالية»، وهم لا يعرفون طبعاً أن أجدادهم خاضوا التجربة ذاتها منذ

أقل من مئة عام، إلا أنها باءت بالفشل لأسباب مختلفة ستعَالج في هذا البحث التاريخي.

لقد تغيّرت الجغرافيا السورية مراراً خلال سنوات القرن العشرين، قبل أن تطحن نيران الحرب البلاد السورية عام ٢٠١١، ولم يكن أحد من السوريين يوماً راضياً بحدوده الجديدة المرسومة من الدول الاستعمارية خلال الحرب العالمية الأولى، فالبعض كان يرغب في التوسع جنوباً لاستعادة إمارة شرق الأردن التي اقتُطعت من الأراضي السورية وأُعطيت للأسرة الهاشمية في بداية العشرينيات، والبعض الآخر حلم باستعادة دولة لبنان الكبير التي أقيمت أيضاً على الأراضي السورية عام ١٩٢٠. الحلم كان مزدوجاً طبعاً، فجميع ملوك الأردن حلموا كثيراً بالوصول إلى عرش دمشق، وكذلك الأسرة الهاشمية في العراق قبل عام ١٩٥٨، فقد طُرحت رسمياً فكرة وحدة سورية عراقية ثلاث مرات: في ١٩٣٢، ١٩٤٩ و١٩٧٨. وفي إحدى المرات كانت الرغبة أن تكون فيدرالية، ومرة أخرى طُرح تبادل الحكم مناصفة بين دمشق وبغداد، لكن جميع تلك الطروحات سقطت مع تسارع أحداث المنطقة. كان ملوك الأردن عند حصول أي فراغ سياسي في سورية، إما بسبب انقلاب عسكري أو وفاة حاكم، يطالبون المجتمع الدولي بملئه بضم البلدين تحت العرش الهاشمي، حتى ثار الرئيس شكري القوتلي غضباً عام ١٩٤٦، وقال إن العادة جرت أن «يعود الفرع إلى الأصل وليس العكس»، مرحباً بعودة الأردن إلى الوطن الأم سورية.

لكن حتى داخلياً، قسّمت فرنسا أبناء الوطن الواحد إلى دويلات، ورسمت حدوداً نفسية وإدارية بين الداخل والساحل والشمال والجنوب، وفرضت

على السوريين في بداية العشرينيات نظام حكم غريباً عن عاداتهم وتقاليدهم وقاموسهم السياسي، يدعى «الاتحاد السوري الفيدرالي». عند احتلال دمشق عام ١٩٢٠، قسّم الفرنسيون البلاد إلى خمس دول صغيرة: دمشق، حلب، سنجق لواء إسكندرون، جبل العلويين وجبل الدروز، ليحكمها مباشرة ضباط فرنسيون أو بعض السياسيين السوريين الموالين لدولة الانتداب. في عام ١٩٢٢ جُمعت ثلاث من هذه الدول في نظام فيدرالي ولد ولادة قيصرية وعاش حياةً قصيرة لم تتجاوز ثمانية عشر شهراً. معظم كتب التاريخ تتجاهل هذه التجرية تماماً، معتبرة أن التجربة كانت قصيرة وفاشلة ولا تستحق أن تُدرّس أو تُخلّد في كتبنا. ولا تأتي الكتب المدرسية السورية الرسمية منذ الجلاء على ذكر هذا الاتحاد، ولا نجد له أثراً في الأدبيات السورية أو الأعمال السينمائية أو التلفزيونية الدرامية. المنتسبون إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي يعدّونه وصمة عار في تاريخ بلاد الشام، التي بنظرهم يجب أن تتحد بحدودها الطبيعية، لا أن تُكرّس أو تعترف يوماً بحدود سايكس-بيكو الاصطناعية. كذلك الأمر مع القوميين العرب واليساريين والبعثيين، الذين يطمحون جميعاً إلى أمة عربية موحدة ولا يعترفون بولاءات ضيقة الأفق لمدن سورية، مثل دمشق وحلب مثلاً، أو لعصبيات طائفية، سنية كانت أو علوية أو شيعية. المندوب السامي الفرنسي هنري غورو هو مهندس هذه الدويلات الصغيرة وصانع نظامها الفيدرالي، وأخذ جميع القرارات المصيرية في هذا الموضوع من دون استشارة أيٍّ من السوريين، معتبراً أن الجمهورية الفرنسية أعلم بمصلحتهم وقدراتهم على الحكم. ولهذا السبب طبعاً، فشل الاتحاد الفيدرالي فشلاً ذريعاً يومها. حكومة دمشق سجلت بدورها اعتراضاً رسمياً على هذه الحدود وعلى قيام

الدولة اللبنانية على أراضيها عام ١٩٢٠[1]. عندما أعلنت فرنسا قيام دولة حلب في شمال سورية ودولة العلويين في الساحل السوري، رفع رئيس الوزراء جميل الألشي استقالته لمكتب المندوب السامي الفرنسي في بيروت احتجاجاً على هذا التقسيم، وقُبلت الاستقالة على الفور.

دويلات صغيرة قبيل الاتحاد

في الثالث من أيلول عام ١٩٢٠، أعلنت فرنسا الحاكمة قيام دولة دمشق الكبرى في جنوب غرب سورية. كانت دمشق ولم تزل أقدم مدينة مأهولة في العالم، عمرها لا يقل عن عشرة آلاف سنة من حضارات قديمة يونانية وبيزنطية ورومانية وإسلامية وغيرها. ضمّت دولة دمشق كلاً من مدينتي حمص وسط البلاد وحماه على نهر العاصي، وأصبحت دمشق نفسها عاصمة هذه الدولة الصغيرة بعدما كانت يوماً مركز حكم خامس أكبر إمبراطورية عرفها التاريخ، وصلت مساحتها إلى ثلاثة عشر مليون كيلومتر مربع وضمت بلاد القوقاز والسند والمغرب والأندلس. كانت دمشق عام ١٩٢٢ أكثر تطوراً من جميع شقيقاتها المدن السورية، عدا حلب، ولعلّها كانت أكثر المدن تأثراً بالتقسيمات الفرنسية، حيث دفعت ثمناً جغرافياً

باهظاً تحت حكم دولة الانتداب، التي حرمتها مثلاً موارد أربعة أقضية غنية قريبة كانت حتى عام ١٩٢٠ جزءاً مهماً من الأراضي السورية، هي حاصبيا وراشيا وبعلبك وسهل البقاع، وألحقت جميعها بالدولة اللبنانية الوليدة، بالإضافة إلى سلخ مدينة مصياف عن منطقة حمص وإلحاقها بدولة العلويين على الساحل السوري. ثم سلخت فرنسا مدينة عجلون عن سهل حوران وضمّتها إلى إمارة شرق الأردن على حدود سورية الجنوبية، التابعة سياسياً لبريطانيا العظمى[٢].

عُيّن حقي بك العظم حاكماً لدولة دمشق، ذلك السياسي المحنك البالغ من العمر الخامسة والستين عاماً والمنتمي إلى عائلة أرستقراطية عريقة حكمت دمشق بولاء مطلق للدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر. بدأ حقي العظم حياته السياسية مرشحاً عن دمشق لمجلس المبعوثان العثماني في عام ١٩١٢، وعند فشله في الانتخابات هاجر إلى مصر ليؤسس حزباً سياسياً مناهضاً للحكم التركي. حكم عليه العثمانيون بالإعدام وبقي في منفاه المصري من عام ١٩١٣ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ليعود بعدها إلى دمشق بعد أن نسج شبكة واسعة من العلاقات الودية مع حكامها الفرنسيين الجدد، وليطرح نفسه زعيماً على المدينة مع بداية عهد الانتداب عام ١٩٢٠. كان حقي العظم ماكراً وطموحاً ومدعوماً من وجهاء المدينة القدامى وبعض موظفي الدولة السابقين أيام العثمانيين، يملك من المال والذهب ما يكفيه لشراء ولاءات الناس وتكريس حكمه والياً عليهم.

ووفق الإحصاءات الفرنسية الرسمية، بلغ عدد سكان «دولة دمشق» قرابة ستمئة ألف نسمة، ٧٥ في المئة منهم من المسلمين السُّنة، و١١,٣ في المئة

من المسيحيين، يعيش معهم خمسة آلاف علوي (٠,٨ في المئة) وأربعة آلاف درزي (٠,٧ في المئة) وخليط من الأقليات الشيعية والإسماعيلية واليهودية.[٣] وبلغ عدد الأجانب في دولة دمشق ٤٩ ألف شخص، وهم مزيج من الضباط والموظفين الفرنسيين المسيحيين والجنود السنغاليين والأفارقة التابعين لجيش الشرق الفرنسي، جميعهم من المسلمين السُّنة. وصممت فرنسا علماً جديداً للدولة الفتية، أزرق اللون تتوسطه دائرة بيضاء كبيرة وعلم فرنسي صغير في أعلى جانبه الأيسر. وحُرمت هذه الدولة وزارتي الدفاع والخارجية اللتين تولتهما فرنسا، وقد حكمها حقي العظم أيضاً من دون مجلس نيابي أو دستور أو أي محاسبة من سلطة قضائية أو تشريعية، وكانت جميع قرارات الدولة المصيرية يتخذها هنري غورو شخصياً، المقيم في بيروت وليس في دمشق.

أما دولة حلب، فأُسست بمرسوم فرنسي في أيلول عام ١٩٢٠، وجوهرتها مدينة حلب التاريخية والعريقة، الواقعة على بعد أربعة وأربعين كيلومتراً شرق الحدود السورية التركية. كانت حلب عبر التاريخ مركزاً للصناعة والتجارة، وأصبحت أيام العثمانيين ثالث أكبر مدينة في السلطنة، بعد القاهرة والقسطنطينية، بالإضافة إلى كونها من أكبر مدن الشرق الأوسط. لقد قُزمت حلب بحدودها الجديدة كثيراً، مثلها مثل شقيقتها دمشق، حيث عانت من فرض حدود جغرافية بينها وبين تركيا، وهي المدينة التي كانت مقصداً للتجار والحجاج ورجال الدين من كل الطوائف، مستفيدة من موقعها في آخر طريق الحرير الواصل بين الصين وبقية العالم، وهذا ما جعل منها مدينة غنية جداً، لأن تجارة العالم كانت تمرّ عبرها منذ الأزل وحتى عام ١٨٦٩، عند إنشاء شركة قناة السويس للملاحة البحرية التي جعلت

الناس تفضل الشحن البحري للبضائع عوضاً من الطرق الكلاسيكية البرية. ضمت دولة حلب سنجق لواء إسكندرون على الضفة السفلية لنهر العاصي، ووصلت حدودها حتى نهر الفرات ومدينة دير الزور. طبعاً كانت مدينة أنطاكيا السورية جزءاً من دولة حلب، إلى أن أعطاها الفرنسيون للحكومة التركية، مع أراضي اللواء، عام ١٩٣٩.

ترأس دولة حلب الوجيه العجوز كامل باشا القدسي، وهو موظف رفيع وإقطاعي كبير من أعيان المدينة، خدم لسنوات طويلة في الإدارة العثمانية والياً وحاكماً ومتنفذاً. كان كامل باشا دوماً على خلاف شرس مع حكام دمشق، وتحديداً مع حقي العظم نفسه، الذي عَدَّ نظيره الحلبي فاقداً للشرعية ولا يحق له أن يصدر التشريعات أو المراسيم من دون العودة إلى دمشق العاصمة. رفض العظم الاعتراف باستقلالية حلب الإدارية وبأي صفة رسمية لكامل القدسي. وإمعاناً في الرفض، أصرّ حقي العظم على عدم الاعتراف بأي مرسوم يحمل توقيع كامل القدسي، وتحديداً إذا كان يتعلق بإنهاء خدمة أي موظف في إدارة دولة حلب، فعندما كان القدسي يفصل موظفاً لسبب ما، كان حقي العظم يحضره على الفور إلى دمشق ويعيّنه فيها نكاية بالقدسي.

أما عن سكان دولة حلب، فمعظمهم كان من العرب، مع وجود قوي للأكراد في المنطقة الشرقية، وللمسيحيين الأثرياء في حلب المدينة. كان عدد السكان أعلى مما هو في دمشق، ووصل إلى ستمئة وأربعة آلاف نسمة، من دون حساب البدو في المنطقة الشرقية. بلغ عدد السكان خمسمئة وألفين من المسلمين السُّنة (٨٣,١ في المئة)، وثلاثين ألفاً من العلويين (٥ في المئة)،

واثنين وخمسين ألفاً من المسيحيين (٨,٦ في المئة)، إضافة إلى سبعة آلاف يهودي (١,٢ في المئة) وثلاثة آلاف أجنبي من ديانات وجنسيات مختلفة[٤]. علم دولة حلب رفع فوق دوائرها، وكان أبيض اللون مزيّناً بثلاث نجمات صفر وعلم فرنسي صغير في أعلى الجانب الأيسر.

كما الحال مع بقية الدول، تأسست دولة العلويين في أيلول عام ١٩٢٠ بمرسوم فرنسي حمل توقيع الجنرال غورو، وامتدت سلطتها على مدينتي اللاذقية وطرطوس الساحليتين، بغالبيتهما السُّنية، ولكنها استثنت جسر الشغور شمال غرب البلاد وسنجق طرابلس شمال لبنان. قُسمت الدولة إلى ثمانية أقضية لكل منها قائمقام، وكل قضاء وُزع إلى ناحية لكل منها مدير معين من سلطة الانتداب.

وكانت كلمة «علوي» تُستخدم للمرة الأولى، حيث أدخلها الفرنسيون إلى القاموس السوري للتفريق بينهم وبين المسلمين السُّنة، الذين سُمّوا في أوراقها الرسمية بالمُحمّديين، وعليه بات السُّنة برأي فرنسا يتبعون النبي محمد ﷺ، والعلويون يتبعون الإمام علي بن أبي طالب، رابع الخلفاء الراشدين وزوج فاطمة الزهراء كريمة النبي. ووفق إحصاء عام ١٩٢٣، بلغ عدد سكان دولة العلويين ١٠١ ألف علوي، و٩٤ ألف مسلم سُني، و٣٤ ألف مسيحي وخمسة آلاف إسماعيلي. المسلمون السُّنة والمسيحيون الأرثوذوكس، المقيمون في قرى مجاورة للساحل السوري، شكلوا ثلثي سكان دولة العلويين. كان عدد المسلمين والمسيحيين أكبر من العلويين في الدولة العلوية، وتفوقوا عليهم بالمال والمستوى التعليمي، وبذلك كانت لهم – وليس للعلويين– اليد العليا في الدولة الجديدة، فحتى في دولتهم لم يشكل

العلويون أكثر من ٤ في المئة من موظفي الدولة، بالرغم من حصولهم على جميع معالم السيادة، مثل مجلس حكم محلي، وشرطة محلية، وهويات شخصية باسم دولتهم، وعلم جديد فيه شمس كبيرة مرسومة على خلفية بيضاء[٥].

الطائفة العلوية كانت مجموعة صغيرة من السوريين، معظمهم مقيم في جبال اللاذقية، والبعض في مدينتي حمص وحماه وفي سنجق إسكندرون. معظم ما عرفه الناس عنهم كان مبنياً على نسج الخيال وقصص شعبية تداولها السوريون من جيل إلى آخر من دون الرجوع إلى الطائفة نفسها لمعرفة حقيقة دينهم وعاداتهم الاجتماعية. ومع مرور السنين الطويلة، نشأ نوع من «الجيب العلوي» في جبال الساحل السوري، كان خالياً تماماً من أي حضور حكومي للدولة العثمانية، وتحولت قراهم، نتيجة هذا الإهمال، بؤراً للتخلف، فلم ترسل السلطات العثمانية إليهم المدرسين والشرطة، نظراً إلى أن لا أحد من موظفي الدولة العلية كان يرغب في قضاء خدمته الإلزامية في قرى الساحل السوري النائية. الكهرباء مثلاً دخلت دمشق عام ١٩٠٧ ولم تصل إلى قرى العلويين حتى منتصف الأربعينيات. ومع بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كان عدد العلويين لا يتجاوز مئة ألف نسمة، جميعهم يعملون في الزراعة. اليد العاملة العلوية كانت الأرخص في سورية، وكان أبناء الطائفة يزرعون القطن والحرير وأفخر أنواع التبغ، الذي كان المفضل دوماً لمدخني الغليون في أوروبا.

لم يقبل الجنرال غورو إعطاء الكثير من الحكم الذاتي للعلويين، ورفض تعيين حاكم محلي لدولتهم، كما كان الحال في دولتي دمشق وحلب، فوُضعت الدولة العلوية تحت حكم ضابطين خدما في المغرب العربي، هما

الجنرال نايجير والجنرال بيلوت، اللذان حكما الجبل واللاذقية بمساعدة مستشارين فرنسيين مكلفين إدارة العدل والبرق والبريد والجمارك، يساعدهم مجلس من الأهالي مؤلف من اثني عشر رجلاً، هم سبعة علويين ومسيحيان وسُنيان وإسماعيلي واحد[٦]. وحدّد المندوب السامي عمر المجلس بعام واحد يمتلك وحده صلاحية تجديده.

الفيدرالية السورية

في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩٢٢، قرر الجنرال غورو تمزيق الأمة السورية أكثر فأكثر، بإنشائه نظام الاتحاد السوري الفيدرالي، الذي جمع بين الدويلات الثلاث. جاء غورو إلى دمشق يومها معلناً ولادة الاتحاد بخطاب طويل أمام الأهالي يشرح فيه شكل الحكم الجديد وأسباب قيامه. المفاجأة الأولى كانت أن عاصمة الاتحاد ستكون حلب، لا دمشق، وأن النظام الجديد سيعطي كل دولة حق إدارة شؤونها المالية والعدلية والطابو والأوقاف والبرق والبريد والتعليم والدرك والأمن العام[٧]. كذلك لا يحق لأيّ دويلة التدخل في شؤون الدويلات الأخرى في أيٍّ من هذه الأمور، ولكن لكل منها الحق بالحفاظ على نظامها التعليمي المستقل وعلمها المفروض حديثاً من الفرنسيين. رُسمت حدود الدول الجديدة على الورق،

وكان لكل دولة لون على الخرائط الفرنسية الرسمية، من دون إنشاء حدود فعلية على الأرض. أما عن عائدات الاتحاد، فيحق لكل دولة ان تأخذ ٥٠ في المئة من مواردها لنفسها وأن توزع ما بقيَ بالتساوي على شقيقاتها، من دون التدخل في كيفية صرف هذه الأموال[٨]. ويجتمع خمسة عشر مندوباً عن الدول الثلاث لانتخاب رئيس من بينهم، ولكن لكل دولة الحق بالحفاظ على حاكمها المحلي[٩]. ومدة رئاسة رئيس الاتحاد تكون أربع سنوات، تُحدَّد بالإجماع بين أعضاء المجلس[١٠]. وفي داخل المجلس، يحق لكل دولة صوت واحد في الأمور المتعلقة بشؤون الاتحاد العامة، وتتساوى الأصوات بين دمشق وحلب والعلويين، ولا سلطة للعاصمة حلب على الدول الأخرى. وتُعَدّ الأعياد الرسمية السورية أعياداً جامعة بين كل مواطني الاتحاد، منها عيدا الفطر والأضحى، رأس السنة الهجرية، المولد النبوي، عيد رأس السنة المسيحية، وعيد الميلاد، وعيدا الفصح الشرقي والغربي، إضافة إلى اعتبار عيد الثورة الفرنسية، أي الرابع عشر من تموز، عيداً رسمياً للاتحاد السوري الفيدرالي.

في الاجتماع الأول لانتخاب أعضاء المجالس المحلية، عُيِّن الوجيه صبحي بركات رئيساً مؤقتاً للاتحاد للإشراف على أول انتخابات رئاسية. كان صبحي بركات شاباً وسيماً وثرياً لم يتجاوز الثالثة والثلاثين من العمر، منحدراً من أسرة عريقة في مدينة أنطاكيا السورية في سنجق إسكندرون. كانت علاقته ممتازة مع أثرياء حلب وتجارها الكبار، ولكن لا يجمعه شيء مع الدمشقيين، ولا يعرف الكثير عن مدينتهم سوى ما شاهده بنفسه خلال زياراته القصيرة والمتقطعة عام ١٩١٩ عندما كان نائباً عن أنطاكيا في المجلس النيابي السوري قبل احتلال الفرنسيين سورية. بدأ صبحي بركات

حياته ثائراً على الفرنسيين، حاملاً السلاح ضدهم في الشمال، لكنه سرعان ما هادن الحكام الجدد عارضاً عليهم التعاون السياسي مقابل منحه أرفع المناصب في دولة الانتداب. نشأت علاقة احترام وود بينهما دامت حتى منتصف الثلاثينيات، وعدّه الفرنسيون حليفاً ولم يتعاملوا معه يوماً كتابع أو رجل مأجور، كما كان الحال مع كثير من السوريين الموالين لفرنسا يومها. ولتلميع صورته أمام الشارع المعارض لفرنسا وعملائها، قيل يومها إن صبحي بركات حفيد الصحابي الجليل خالد بن الوليد، الذي قاد المعارك ضد الفرس والرومان، وبدأ بعدها رئيس الاتحاد التعريف عن نفسه وتوقيع جميع مراسيمه باسم «صبحي بركات الخالدي»[١١].

لم يعجب الاتحاد أحداً من أعضائه، سواء في ذلك الدمشقيون والحلبيون والعلويون، فالدمشقيون غضبوا من إعطاء العاصمة لحلب ورفضوا المساواة بينهم وبين سكان دولة العلويين، معتبرين أن لا مجال للمقارنة بين حضارتهم العريقة وإرثهم الثقافي مع أعضاء الاتحاد الآخرين، كذلك سجلوا اعتراضاً عنيفاً على حدود دمشق الجديدة وفرض فرنسا تعرفة جمركية على كافة بضائعهم المصدرة إلى فلسطين. ويضاف إلى قائمة احتجاجات الدمشقيين أن رئيس الاتحاد لم يكن من دمشق، ما صعَّبَ على الدمشقيين كثيراً هضم هذا التحجيم السياسي المجحف لمدينتهم.

كان صبحي بركات عثماني الهوى والمنشأ، يتكلم اللغة العربية بصعوبة بالغة، ويفضل التحدث مع الناس باللغة التركية، ما أطلق ضده سيلاً من المقالات الساخرة في صحف دمشق، حيث نشر المحررون عن قصدٍ خطابَ القسم الذي ألقاه بركات في حلب يوم عيّنه الفرنسيون من دون تصحيح أي من

أخطائه الإملائية والنحوية، طالبين من القراء تصحيحها بأنفسهم وإرسالها إلى مكتب رئيس الاتحاد في حلب، مظهرين بذلك ضعف صبحي بركات وفقدانه الهوية السورية والعربية(١٢).

أما أهالي حلب الشهباء، فلم ترقهُم التجربة الفيدرالية أيضاً، على الرغم من تسمية مدينتهم عاصمةً، ما جعلهم متفوقين سياسياً على الدمشقيين، فهناك عداء تاريخي وتنافس رهيب بينهم وبين الدمشقيين، وقليل من الود مع أهالي الساحل السوري، وتحديداً الفقراء من الطائفة العلوية(١٣).

أزعجت الحلبيين فكرة محاصصة الثروة ومشاركتهم المال مع دمشق واللاذقية، فوفق القانون الجديد كان بإمكان ضرائب حلب مثلاً أن تُستثمر في جامعة دمشق أو في مشاريع زراعية في الساحل، فرفض الحلبيون هذا الكلام، مطالبين بإنشاء جامعة لديهم وعدم ضخ مالهم الوفير بمشاريع بعيدة لا تعنيهم، وأغضبهم أيضاً أن أجور موظفي دولة دمشق ورواتبهم كانت أعلى من أجورهم، بحجة أن المعيشة في دمشق كانت أغلى من حلب(١٤).

وما زاد غضب الحلبيين، أن الحدود الجديدة للمدينة أثرت تأثيراً كبيراً في خفض التجارة الكبيرة والمربحة جداً بين حلب وتركيا، فيما لم تعوضهم التجارة الداخلية مع دمشق عن السوق التركية. وبحسب الأرقام الفرنسية، ازداد استهلاك العائلة الحلبية بنسبة ٧٢ في المئة بين شباط ١٩٢٤ وشباط ١٩٢٥، ما أضرّ باقتصاد المدينة، التي كانت تعاني في الأصل تراجعاً في مواردها بسبب خسارة السوق التركية وزيادة عدد السكان نتيجة لجوء أربعين ألف أرمني إليها هاربين من مجازر العثمانيين

منذ عام ١٩١٥. كان صعباً على حلب أن تتخلى عن مواردها لدمشق أو للعلويين، وهي بأشد الحاجة إليها. وكذلك الحال عند العلويين، لم يعجبهم الاتحاد لأسباب عدة، أولها حالة الفوقية التي يمارسها أهالي دمشق وحلب تجاههم، وهددوا بالانسحاب منه مرتين خلال مدّة حياته القصيرة.

انتخابات الاتحاد

على الرغم من وعود الديموقراطية الفرنسية، عيّنت حكومة الانتداب في المرحلة الأولى أعضاء الاتحاد ووزراءه كافة، معتبرة أن التجربة الديموقراطية تحتاج لفترة زمنية لكي تختمر لدى السوريين. تغير الحال عند إنهاء مهمة غورو في المشرق واستبدال ضابط فرنسي به يدعى ماكسيم ويغان، الذي أمر بالإعداد لانتخابات عامة في الاتحاد السوري حُددت في حزيران ١٩٢٣، وكانت الأولى من نوعها منذ بدء الاحتلال قبل ثلاث سنوات، وجرت على مرحلتين. طلب ويغان من الدول الثلاث انتخاب من يمثلها في ثلاثة برلمانات محلية، وحدد نائباً واحداً لكل ألف مواطن، ومن ثم انتخاب برلمان مركزي لدولة الاتحاد عبر البرلمانات المحلية يكون مكلَّفاً انتخاب رئيس جديد للبلاد. يجتمع البرلمان المركزي مرتين كل شهر في العاصمة حلب

ويرأسه رئيس الدولة نفسه. وحُددت السن الانتخابية بخمسة وعشرين عاماً، ومُنعت النساء من المشاركة ترشيحاً وتصويتاً، على رغم نقاش برلمان سورية لعام ١٩٢٠ بند إعطاء السوريات حق الانتخاب، لكن المرسوم لم يصدر بسبب احتلال الفرنسيين البلاد بعد أشهر قليلة. وكان شرط الترشح لأيٍّ منصب اتحادي أن يكون المرشح مؤهلاً علمياً، غير محكوم، ومقيماً في دولته منذ ستة أشهر على الأقل(١٥).

وبالرغم من تحفظاتهم العلنية، تعامل الدمشقيون ببالغ الاهتمام مع الانتخابات النيابية والرئاسية، آملين خطفَ بريق حلب في الاتحاد وإعادة العاصمة إلى دمشق عبر صناديق الاقتراع. وظهرت أربعة تيارات سياسية في هذه الفترة للتنافس على مقاعد البرلمان:

الأول مجموعة من الوجهاء بزعامة الرئيس صبحي بركات، مقرهم مدينة حلب، وهم مدعومون علناً من دولة الانتداب.

الثاني برئاسة حاكم دولة دمشق حقي العظم الطامح إلى رئاسة الاتحاد. كان كل من بركات والعظم محسوباً على فرنسا ومديناً لها بتاريخه السياسي وزعامته المحلية. العظم كان عاشقاً للفخامة والبروتوكول الأوروبي الأرستقراطي الفاخر، البعيد كل البعد من عادات الدمشقيين وطريقة عيشهم البسيطة، فأجبر وزراءه مثلاً على ارتداء وزرات وأوشحة من الحرير والبروكار في المناسبات الرسمية، لكل منها لون يعبّر عن منصب صاحبه ومكانته الحكومية(١٦). هذا الأمر دفع صبحي بركات إلى السخرية من هذه العادات، بحكم أن بداياته كانت في الميدان والمعارك ضد الفرنسيين، وأنه لا يتقن فن الصالونات ومعشر الباشوات مثل حقي العظم. وما يُذكر عن

بركات، أنه عند ترؤسه الاتحاد تحدته مجموعة من الفتية بأن يجرؤ على القدوم إلى دمشق، مهددين بتصفيته جسدياً لو فعل، ومتهمين إياه بالعمالة لفرنسا، فقبل التحدي، وأعلن أنه سيأتي إلى دمشق في التاريخ الفلاني ويمشي في شوارع المدينة من دون مواكب أو سلاح، من جسر فيكتوريا إلى ساحة المرجة ثم إلى شارع بغداد المدشن حديثاً، متحدياً بدوره الفتيان بمواجهته وجهاً لوجه[١٧]. وبالفعل، ترجل صبحي بركات من سيارته في التاريخ المذكور ونزل إلى شوارع دمشق، ولم يجرؤ أحد على الاقتراب منه. كانت هذه العفوية بعيدة كل البعد من حقي العظم فيما تقرب الرئيس بركات من الناس العاديين والبسطاء.

وفي حادثة أخرى، هجم على رئيس الاتحاد وهو في أحد فنادق بيروت، شاب عشريني من عائلة البني، شاهراً مسدس في وجهه، فانقضّ عليه صبحي بركات برجولة وسحب المسدس منه، وخلال الاشتباك رماه قتيلاً على الأرض. الرئيس بركات قال إنه أطلق النار دفاعاً عن النفس، وأصرّ أعداؤه على أنه أعدم الشاب لكي يكون عبرة للآخرين[١٨].

الثالث كان الفريق رضا باشا الركابي، الضابط الرفيع المنشق عن الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى، الذي عُيِّن أول رئيس للوزراء أيام الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠، وكان من أبرع الضباط العرب وأكثرهم خبرة وحنكة سياسية وعسكرية. خدم أيام العثمانيين حاكماً للمدينة المنورة وللقدس الشريف، وقائداً للجيوش التركية في بغداد والبصرة. بعد الاحتلال الفرنسي لسورية هرب الركابي باشا إلى عمّان وعمل مستشاراً للأمير عبد الله بن الحسين ثم رئيساً لوزراء إمارة شرق الأردن بين

آذار ١٩٢٢ وشباط ١٩٢٣. استقال من منصبه ليعود إلى دمشق مرشحاً عنها لانتخابات الاتحاد المحلية، طامحاً إلى رئاسة الاتحاد الفيدرالي. الركابي باشا كان أكثر دهاءً وخطورة من منافسيه صبحي بركات وحقي العظم، وكانت فرنسا تقيم له وزناً ولا تثق به، بسبب ميوله القومية ومواقفه الوطنية. وكان الركابي أيضاً أكثر شعبية عند الدمشقيين، وله أتباع بين رجال الأعمال وداخل عائلات المدينة عبر علاقات القرابة والمصاهرة لآل الركابي، حيث كانوا من أبرز عائلات دمشق وأغناها يومها. عُرفت عنه الجدية التامة والصلابة في التعامل مع الآخرين. عند توليه الحكم نهاية عام ١٩١٨ كانت دمشق تعاني من فوضى عارمة بعد خروج العثمانيين، تخللتها عمليات رهيبة من السطو والنهب. أمر الركابي بنصب المشانق في ساحة المرجة، وقام بإعدام كل من شارك في بث الفوضى من دون أي محاكمة، مستغلاً صلاحياته حاكماً عرفياً للمدينة، وخاطب الناس قائلاً: «لن أكون أرحم من جمال باشا (السفاح)»، الذي أعدم مجموعة من الأحرار في الساحة ذاتها عام ١٩١٦، ومنذ ذلك اليوم حتى بداية السبعينيات، استمر عرف إعدام الدولة المجرمين شنقاً في ساحة المرجة.

الرابع كان الزعيم الوطني الشاب فوزي الغزي، البالغ من العمر الثالثة الثلاثين يومها، والذي خُلد بعد سنوات بصفته واضع أول دستور جمهوري للبلاد عام ١٩٢٨. درس فوزي الغزي القانون في جامعات إسطنبول، وعاد إلى دمشق محامياً لامعاً وأستاذاً بارعاً في جامعتها، وخطيباً وكاتباً في القانون والإصلاح والسياسة والإدارة. عمل قبل بدء الاحتلال الفرنسي محافظاً لقضاء حاصبيا وراشيا، ثم تفرغ للتدريس وترجمة كتب القانون من التركية إلى اللغة العربية. برنامجه الانتخابي لعام ١٩٢٣ كان

يدور حول المحافظة على وحدة الأراضي السورية وإصدار عفو عن المنفيين كافة خارج البلاد والمعتقلين السياسيين في السجون الفرنسية من دون مذكرات توقيف. لم يطالب الغزي علناً بإنهاء الانتداب، لعدم إعطاء فرنسا الذريعة القانونية لشطب ترشيحه، لكن هذا كان موقفه العلني في مجالسه الخاصة وأمام طلابه في كلية الحقوق. طبعاً كان جُلّ جمهوره من الشباب الوطني المثقف والأطباء وأساتذة الجامعة، وكذلك كان حليفَه في الانتخابات الوجيه واثق مؤيد العظم، نجل شفيق مؤيد العظم، الوطني النبيل الذي أعدمه العثمانيون عام ١٩١٦.

أما المجموعة الخامسة، فكانت ترمي إلى إجهاض الانتخابات بشكل كامل، ويتزعمها الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، أحد أبرز رجالات العصر، والملقب عند البعض بسعد زغلول سورية. درس الشهبندر الطب في الجامعة الأميركية في بيروت، وعمل طبيباً أيام العثمانيين ووزيراً للخارجية قبل دخول الفرنسيين عام ١٩٢٠. كان خطيباً مفوَّهاً وكاتباً عنيفاً في الشؤون القومية، بالإضافة إلى كونه رجلاً عصامياً صنع مجده بعلمه الدؤوب لا بفضل المال أو زعامة موروثة. كان الشهبندر ينحدر من أسرة متوسطة الحال، أرسلته إلى الجامعة الأميركية بشق الأنفس لإتمام علمه، نتيجة النبوغ الواضح لديه منذ الصغر. في نهاية القرن التاسع عشر انتسب الشهبندر إلى محفل نور دمشق الاسكتلندي الماسوني، وتعرف عبره إلى شخصيات عالمية وتبادل معها الرسائل والأفكار، كان من بينهم الرئيس الأميركي وودرو ويلسون، ثم سافر الشهبندر إلى واشنطن ولندن وخطب في مجلس العموم وحل ضيفاً في البيت الأبيض محاولاً شرح مأساة الشعب السوري لصناع القرار الإنكليز والأميركيين. عارض الشهبندر تقسيم البلاد بشدة، وكذلك

قيام الاتحاد السوري الفيدرالي، ورفض أن يشرِّع هذا النظام الدخيل عبر الترشح لمنصب فيه، كما فعل زميله في الحقل الوطني فوزي الغزي. وعلى العكس، قرر الدكتور الشهبندر إسقاط الانتخابات البرلمانية في دمشق ومقاطعتها تماماً، متهماً جميع المرشحين بالخيانة لو رفضوا فعل ذلك، ومطالباً فوزي الغزي بسحب ترشيحه للحفاظ على سمعته الوطنية[١٩].

وبفضل حملة الشهبندر الواسعة التي هزت عرش الشارع الموالي لفرنسا، قاطع كثير من أهالي دمشق الانتخابات النيابية ذلك العام، التي سجّلت الجولة الأولى منها ٤٩ ألف ناخب في مدينة دمشق، ولم تتجاوز نسبة الاقتراع الـ٢٥ في المئة فقط[٢٠]. في حلب وحمص وحماه كانت نسبة المشاركة أعلى ووصلت إلى ٤٩ في المئة، بسبب ضعف تيار الشهبندر نسبياً بالمقارنة مع دمشق. وكانت المشاركة عالية أيضاً في أرياف كل من دمشق واللاذقية وحلب، حيث وصلت نسبة الاقتراع إلى ٧٧ في المئة. بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، أعلنت حكومة الانتداب أن انتخابات البرلمان المركزي سوف تجرى يوم ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٣. وخوفاً من حملة جديدة من الشهبندر، حددت فرنسا التاريخ ثم أجّلته من دون سابق إنذار أو تحديد تاريخ جديد، وذلك لشلّ حركة الشهبندر وضرب جاهزيته في تحريك الشارع مسبقاً يوم الانتخابات. وأعلنت فرنسا التاريخ الجديد للانتخابات في اليوم ذاته، أي ٢٩ تشرين الأول، ولم يستطيع الشهبندر إيقافها أو تعطيلها مرة أخرى.

لم تكن النتيجة مُرضية للحركة الوطنية، فحملة الشهبندر ذهبت أدراج الرياح، وفوزي الغزي خسر الانتخابات بسبب التحريض الفرنسي المستمر عليه، وفازت قائمة حقي العظم كاملةً في دمشق، حاصدةً مقاعد المدينة

الأحد عشر. رضا الركابي أيضاً خسر المعركة، ولكن بسبب التحريض الشهبندري عليه، علماً بأنه صديق قديم للشهبندر منذ أيام الثورة العربية. كان الركابي باشا سياسياً متمرساً، وكان الشهبندر يقول إنه يحميه من طموحه الشخصي الذي قد يدمره سياسياً في حال انزلاقه نحو التعاون غير المشرف مع الفرنسيين. لم يوجه الركابي اللوم إلى الشهبندر، بل إلى حكومة الانتداب، قائلاً بغضب: «سيدفعون ثمناً بالدم لتعاملهم معي بهذه الطريقة! أنا لن أنسى ولن أغفر أبداً!»[٢١]. وفي الشمال، فاز صبحي بركات بستة عشر مقعداً من أصل ١٩، وفي جبل العلويين فاز حلفاؤه باثني عشر مقعداً، جميعهم طبعاً كانوا مدعومين من الفرنسيين.

اعتبر الشهبندر مجرد حصول الانتخابات من دون موافقته، فضلاً عن نتائجها، ضربةً قاسية للحركة الوطنية برمتها، فبدأ الضغط بالوسائل المتاحة لديه كافة، إقناعاً أو إرضاءً أو حتى تهديداً، على كل نواب دمشق المنتخبين، لإجبارهم على الاستقالة، معتبراً أن الاتحاد لا ينبغي له أن يأخذ صبغة ديموقراطية بأي شكل من الأشكال، وأن وجودهم يشرّع الانتخابات. وهاجم بعضُ الشباب المقنَّعين، بإيعاز من الشهبندر، منزل أحد النواب المنتخبين حديثاً وكان قد رفض الانصياع لنصائح الوطنيين، وهو الشيخ عبد الحميد العطار خطيب الجامع الأموي الكبير بدمشق، فضربوه ضرباً مبرحاً عند توجهه إلى الجامع الأموي في يوم الجمعة التالي، وبقيت آثار الكدمات على وجهه فترة طويلة، كذلك قاطع الأهالي خطبه بأمر من الشهبندر أيضاً، متهمين الشيخ بتشريع الاتحاد الفيدرالي[٢٢]. أما رشدي الركابي السكري، أحد أكبر تجار سوق البزورية، فقد عوقب هو الآخر بمقاطعة شاملة لبضائعه، بطلب من الدكتور الشهبندر، وتم تهديد

بقية النواب المتشبثين بمقاعدهم عبر رسائل خطية تحمل رسم إما رصاصة أو خنجر[٢٣].

اجتمع السياسيون الجدد بعدها لانتخاب رئيس للاتحاد تحت ضغط الوطنيين وخوفاً من تراجع فرنسا عن التزاماتها تجاهه، فانسحب حقي العظم من المعركة الانتخابية، معطياً أصواته لابن عمه بديع مؤيد العظم ليخوض المعركة ضد صبحي بركات، الذي صبّت أصوات نواب حلب ودير الزور وجبل العلويين في مصلحته، لأنه لم يكن لآل العظم أي وزن في الشمال السوري، وهُزم في دمشق وحدها. نصف أصوات نواب دمشق ذهبت لبديع مؤيد العظم، ولكنها لم تكف لإيصاله إلى سدة الرئاسة، وأُعلن فوز صبحي بركات مجدداً برئاسة الاتحاد. وطعن حقي العظم في النتائج، ورفض تسليم السراي الحكومي لرجال صبحي بركات، ما دفع الجيش الفرنسي إلى إخراجه بالقوة، مع السماح له بأن يحافظ على منصبه حاكماً لدولة دمشق[٢٤]. أما بديع مؤيد العظم، فقد عوضه صبحي بركات عن الهزيمة بتعيينه رئيساً لمجلس النواب في دولة دمشق[٢٥].

وأدرك المندوب السامي الفرنسي ماكسيم ويغان، أن الدمشقيين لن يقبلوا بالاتحاد ما دام مقره في حلب ورئيسه من أنطاكيا، فأمر بنقل العاصمة إلى دمشق بعد فوز صبحي بركات على منافسه بديع مؤيد العظم. وبذلك بقيت حلب العاصمةَ لمدة عشرة أشهر من عمر الاتحاد ودمشق ثمانية أشهر. وفي السراي الكبير بدمشق، المطل على نهر بردى عند ساحة المرجة، اجتمع النواب في البرلمان المركزي، لأن البناء الحالي للمجلس في شارع العابد لم يكن موجود بعد. دخلوا صالون السراي لتسلُّم مقاعدهم في المجلس

الجديد بطرابيشهم التركية الحمراء مرتدين بدلات التوكسيدو الغربية، وكان بعضهم يدخن السيجار الفاخر. وزينت الأعلام الفرنسية المكان على طول درج السراي الفخم، مرفقة بأعلام كل من دول دمشق وحلب وجبل العلويين. في قاعة الاستقبال، قدم لهم الرئيس صبحي بركات عصير الليمون البارد بالثلج المطحون وهو يرتدي لباس التشريفات الكامل مع الأوسمة والنياشين كافة. بدايةً، عين الرئيس بركات الوجيه الدمشقي الثري محمد علي العابد وزيراً في حكومته، وكان رجلَ دولة من الطراز الرفيع، عمل سفيراً للدولة العثمانية في واشنطن عام ١٩٠٨. إلى جانبه، جلس زميله رجل القانون العلامة فارس الخوري، وهو نائب سابق في البرلمان التركي وأول وزير مالية في سورية، كذلك كان عضو هيئة تدريسية في الجامعة الأميركية في بيروت وفي الجامعة السورية. في فترة انسحاب الجيش العثماني في دمشق، شكل فارس الخوري مع بعض الوجهاء حكومة مصغرة لإدارة شؤون البلاد وإعادة الأمن إلى مدينة دمشق المنكوبة. شاركه في عام ١٩٢٣ الوجيه الدمشقي عطا الأيوبي، وهو محافظ سابق لمدينة اللاذقية ووزير للداخلية في بداية عهد الانتداب. جميعهم كانوا أكبر من الرئيس بركات سناً ويتمتعون بخبرة سياسية عالية، ولعلهم أبرز أعيان المدينة يومها، مالاً وجاهاً وعلماً، ولم يبخلوا بإعارة أسمائهم للاتحاد السوري الفيدرالي وإضفاء الشرعية عليه، بالرغم من علاقة الصداقة والاحترام بينهم وبين صديقهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر.

أما عن بقية المدن، فانتخب طاهر الأتاسي من حمص ورشيد البرازي من حماه عضوين عن مجلس دمشق وممثلَيْ دولة دمشق في الاتحاد، وكلاهما من كبريات العائلات السياسية السورية. وفي حلب، كان هناك

غالب إبراهيم باشا ورشدي المدرس وحسين أورفلي وإسكندر سالم. أما نواب دولة العلويين فكانوا جابر العباس وإسماعيل هواش وإسماعيل جنيد وعبد الوهاب هارون وإسحاق نصري. رسمياً، كان مجلس الاتحاد تحالفاً بين أنداد سياسيين لا فرق بينهم في المركز أو الراتب أو الواجبات أو الصلاحيات، ولم توجد مناصب في الاتحاد، مثل وزارات الداخلية والمالية والمعارف، فالجميع كان مسؤولاً عن كل هذه الحقائب، التي كانت تدار بشكل جماعي، كما كانت المهمات توزع على الجميع والقرارات تتخذ بالتصويت بغالبية أعضاء المجلس.

نهض الرئيس صبحي بركات لمخاطبة الوزراء والنواب، مختاراً مفرداته هذه المرة بعناية فائقة، لقطع الطريق على سخرية أعدائه من لغته العربية الركيكة. وبالرغم من قصر عمر المجلس، فإنه استطاع إنجاز الكثير من الأمور المهمة، والفضل يعود إلى النخبة السياسية التي أحاطت بصبحي بركات. أول الإنجازات كان إعادة تأسيس الشرطة السورية بشكلها العصري، وإعفاء مديرها القديم حمدي الجلاد من منصبه، لتورطه باختلاس أموال خلال شقّ طريق بغداد، وتعيين الضابط المسيحي نقولا شاهين بديلاً منه، وهو من عائلة متوسطة الحال من حيّ القيمرية، برز اسمه في سلك الشرطة أيام العثمانيين. وبالنتيجة، باتت لسورية الاتحادية شرطة عصرية اشترت الحكومة لها دراجات نارية للمداهمة بدلاً من الهوائية السابقة، وأُعطي أعضاؤها سلاحاً حديثاً، وأقيمت لهم دورات من خبراء فرنسيين. وألغت الحكومة بعدها الامتيازات كافة الممنوحة للدول الأجنبية على الأراضي السورية والسارية المفعول منذ أيام العثمانيين، ومنها الحصانة

من المحاكمة أمام القضاء السوري. في الأول من آب ١٩٢٤، وقّع صبحي بركات اتفاقاً مع الحكومة اللبنانية هو الأول منذ تأسيس دولة لبنان الكبير، لإنشاء مصرف سورية ولبنان على بعد أمتار من دار الحكومة. وبناءً على هذا الاتفاق، أصدرت سورية عبر الاتحاد أول عملة ورقية منذ عام ١٩٢٠.

وبالرغم من كل إشكالياته السياسية، كان مجلس الاتحاد تقدمياً بامتياز، بالمقارنة مع الحكومات السورية المتعاقبة في عهد الانتداب. استثمر الرئيس بركات في قطاع التعليم مثلاً، وأمر بإدخال وسائل الأمان إلى المدارس والجامعات، كمطفئات الحريق وسلالم النجاة، وأقرّ في عهده أول قانون سير في سورية، ووضعت إشارات المرور اليدوية في الشوارع، بالإضافة إلى شاخصات المرور. أمر صبحي بركات بزيادة التوعية الصحية والطرقية، بإجراء دورات مجانية للأهالي والجمعيات والنقابات على كيفية التعامل مع الحريق، الزلازل، العواصف والزوابع في الساحل السوري، والجفاف في ريف إدلب وحماه. أيضاً أصدر قراراً ريادياً بالسماح للسجناء بالعمل خلال قضاء فترة محكومياتهم لقاء مبلغ من المال يحدده مدير السجن يُدفع كراتب، لا كصدقة، ويُعَدّ هذا العمل جزءاً من خدمتهم المجتمعية. وتُعطى أعلى الأجور لمن يجيد القراءة والكتابة من السجناء ومن يعلم زملاءه الأميين. أما المهن الأخرى المدفوعة الثمن، فكانت التنظيف وخياطة الملابس والتمريض ومساعدة العجزة. وكان ربع الراتب يدفع شهرياً خلال وجود الأشخاص في السجن، وتُجمع بقية الراتب لتُمنح للسجين بعد خروجه كي يستطيع بدء حياته برأس مال صغير[٢٦]. ولم يفرض الاتحاد السوري الفيدرالي أيضاً أي ضريبة جديدة على الشعب السوري طوال فترة حكمه،

بعد اعتراض الرئيس بركات أمام حكومة الانتداب بالقول: «كفى الشعب السوري معاناة! سوف نغطي أي عجز من حرّ مالنا»[٢٧].

الاتحاد السوري الفيدرالي لم يكن طبعاً معصوماً من الخطأ، مثله مثل أي حكومة في العالم. ومن أبرز القصص التي رافقت عهده، وقوع جريمة مروعة في حلب، عند العثور على جثة طفل لا يتجاوز عمره العشر سنوات مُغتصباً ومقتولاً في ريف المدينة. ألقت السلطات القبض على عصابة القتل وحوكم أفرادها في مدينة حلب، ولدهشة الجميع، وبسبب الرشوة والمحسوبيات، أعلن القاضي الحلبي براءتهم، فما كان من الرئيس بركات إلا أن تدخل بنفسه، بعد تسريب الحادثة للصحافة السورية، وأمر باعتقال جميع القضاة الموكلين بالقضية، وكان هذا مصدر حرج شديد للرئيس، لأن معظمهم كان محسوباً عليه في مدينة حلب[٢٨]. وبعد نقل المحكمة إلى دولة دمشق وإجراء محاكمة جديدة، حكم على الجناة بالإعدام شنقاً حتى الموت، لكنّ القصة شكلت صدمة لدى الناس، وأدت إلى إشارات استفهام عدة عن نزاهة القضاء في مدينة حلب، المحسوبة طبعاً على رئيس الاتحاد، المهيمن سياسياً في الشمال السوري.

أما الفضيحة الأخرى، فكانت تدور حول حياة الرئيس بركات الشخصية، المليئة بالترف والبذخ. كان بركات شاباً وسيماً وثرياً، وكان عازباً يعشق صرف المال ومعاشرة النساء، ولديه من العشيقات العدد الكثير. عند تسلّمه الحكم عام ١٩٢٢، وصفته الصحف بـ«الأعزب رقم واحد» في سورية، وقالت إن على الراغبات في الزواج التعرف إلى هذا العريس «اللقطة». بعض السيدات سارعن إلى التقرب من الرئيس الوسيم، لعله يقوم بخطبة

بناتهن، وبعض الفتيات كنّ أكثر جرأة، إلى درجة مغازلة رئيس الاتحاد من على شرفة المنازل، إما بمنديل مطرز أو رسائل غرام. كان الرئيس نفسه يعشق هذا الاهتمام، ويتجول في شوارع دمشق وحلب بسيارته الحمراء المكشوفة ويرغي مع الأثرياء من علية القوم في ولائم فاخرة، حيث يتقرب منه الجميع إما لمصالح سياسية أو ليعرّفوه إلى بناتهم أو شقيقاتهم بغرض الزواج. ونزولاً عند رغبة الأهل، تقدم الرئيس بركات للزواج من الآنسة ليلى، كريمة الوزير محمد علي العابد (الذي أصبح أول رئيس للجمهورية عام ١٩٣٢).

قيمة العروس الفعلية لم تكن في جمالها ولا في نسبها الكبير، فصبحي بركات لم يكن يحتاج أياً منهما. كانت قيمتها في ثروة جدها أحمد عزت باشا العابد، أحد أبرز رجال الدولة العثمانية وأغناهم. كان العابد باشا مستشاراً لدى السلطان عبد الحميد الثاني، وهو العقل المدبر وراء إنشاء محطة الحجاز، التي وصلت بين دمشق والمدينة المنورة، كذلك كان يملك أسهماً في شركة قناة السويس المصرية وأكبر فندق في دمشق، فيكتوريا، وكان أيضاً صديقاً لقيصر ألمانيا وجميع سلاطين بني عثمان.

عند وفاته في مصر عام ١٩٢٤، كتبت جريدة الأهرام قائلة: «كان هو كل شيء في الدولة العثمانية، لا يمرّ قانون من دون الرجوع اليه»[٢٩]. كان صبحي بركات يدرك هذا الأمر جيداً، ويعرف أن في جعبة أحمد عزت باشا العابد من الأملاك والأراضي والأبنية في دمشق والقاهرة وإسطنبول ما يرغب في الاستفادة منه عبر إرث العروس من جدها يوم مماته. كان زواجاً سياسياً بشكل كامل، مبنياً على المصلحة لا على الحب. وبالفعل، جرت

حفلة خطوبة لم تشهد لها دمشق مثيلاً في قصر العابد بحيّ المهاجرين. حضر الحفل رجالات الدولة السورية كافة ورجالات الانتداب وضيوف كبار من تركيا ومصر بدعوة من جدّ العروس، الذي أشرف على الزفاف بنفسه. بعد فترة وجيزة، فكّ الرئيس بركات الخطبة من دون سابق إنذار واقترن على الفور بزوجة جديدة كانت أغنى من ليلى العابد، وهي ابنة درويش باشا، الوجيه التركي المالك معظم قرى سهل البقاع. استشاط محمد علي العابد غضباً من فعل الرئيس غير المشرِّف وغير الأخلاقي والبعيد كل البعد من أخلاق الدمشقيين، وقضى ما بقي من عمر الاتحاد لا يكلم أو حتى يصافح صبحي بركات، واصفاً الرجل بالمخادع والدجال. أما الصحافة الصفراء، فقد تابعت قصة الخطوبة والزواج باهتمام بالغ، وكتبت عنها أكثر بكثير من كل ما كتب عن صبحي بركات أو الاتحاد نفسه.

الخاتمة

في حزيران ١٩٢٤ قام المندوب السامي الفرنسي ماكسيم ويغان بجولة في دويلات الاتحاد الثلاث ليسمع من الناس رأيهم بنظام الحكم وبرئيسه. الجميع كان غاضباً وغير راضٍ عن التجربة السياسية الفيدرالية غير الناجحة، والدمشقيون بالأخص طالبوا إما بإعادة استقلال مدينتهم أو بوحدة الأراضي السورية.

أهالي حلب أيضاً اشتكوا من الاتحاد وقالوا إنه يكلفهم الكثير من المال، إذ يقومون بالتبرع بأرزاقهم للدمشقيين ولأهل الساحل، مناشدين ويغان التدخل السريع لحماية حلب من الإفلاس المرتقب. أما العلويون، فكانت ملاحظاتهم أن سكان دمشق وحلب يتعاملون معهم بفوقية، وأعلنوا أيضاً

رغبتهم في العودة إلى استقلالية دولتهم، كما كان الحال منذ عام ١٩٢٠. أدرك ويغان فشل الاتحاد وأنه يجب إطلاق رصاصة الرحمة عليه، لكي لا يدفع هو ثمن مشروع سلفه الجنرال غورو.

وفي الخامس من كانون الأول عام ١٩٢٤، أصدر ويغان قراراً بحلّ الاتحاد واستبداله بدولة سورية تجمع بين دولتي دمشق وحلب وتعيد الاستقلالية لدولة العلويين تحت الحكم الفرنسي، مثلها مثل دولة الدروز ودولة سنجق إسكندرون. حلّ الاتحاد نفسَه، وبدأت الدولة السورية بالعمل قانونياً يوم ١ كانون الثاني عام ١٩٢٤.

لماذا فشلت التجربة الفيدرالية السورية؟ السبب الأول أنها كانت تجربة غريبة عن الناس، لا تقسم وتجمع وتحكم برضى المواطنين، بل برغبة الحكام الفرنسيين. ولم يستشر أي من أبناء البلد في قيام الاتحاد، ولم يُجر له أي استفتاء شعبي. لم يكن هناك أي اعتبار لمشاعر السوريين ورغباتهم الوطنية والاقتصادية والمجتمعية.

كان الاتحاد مشروعاً استعمارياً لم يأخذ في الاعتبار تاريخ البلاد ولا عادات أهلها. الضباط الفرنسيون الحاكمون جاؤوا من بعيد، إما من فرنسا نفسها أو من مستعمراتها الأفريقية من دون أي خبرة في حياة المشرقيين العرب. لم يدركوا مثلاً أن دمشق لا تُحكم من قبل حلب، وأنه لا يمكن فصل الساحل عن الداخل أو عن الشمال السوري، وأن من يحكم دمشق يجب قطعاً أن يحكم سهل حوران أيضاً، لأن العاصمة تموت غذائياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً من دون مدينة درعا.

صاحب المشروع الجنرال غورو، لم يكن يعرف العرب ولا عاش بينهم. تجربته الأقرب -مع فرقها الشاسع- كانت في السودان، عندما خدم فيه عام ١٨٩٤.

كان إنجازه الوحيد يومها قمع الحركة الوطنية المناهضة لفرنسا، ولأن القمع شيء والسياسة شيء مختلف، لم يدرك غورو أن سورية لا تحكم بالذهنية ذاتها التي سادت في نيجيريا وتشاد وموريتانيا والمغرب. كانت قراءة غورو لتاريخ الشرق ضعيفة جداً، إن لم تكن معدومة.

ثانياً، لكي يعيش الاتحاد السوري كان عليه أن يعامل السوريين باحترام، وأن يشعرهم بالفخر بنظام حكمهم وبحكامهم، لا أن يكون الشعور أن لا حول لهم ولا قوة أمام إملاءات المندوب السامي وقراراته. الشعب السوري لم يثق يوماً بفرنسا وبكافة وعودها الزائفة عن الحضارة والديموقراطية والحرية تجاه بلادهم.

ألم تكن فرنسا نفسها هي التي دمرت الجيش السوري الفتي عام ١٩٢٠ وقتلت وشردت آلافاً من ابناء الشعب؟ العلاقة بينهم وبين حكومة الانتداب كانت مليئة بالشك والريبة وعدم الاحترام.

والسبب الأخير لفشل الاتحاد، أن فرنسا تعاملت مع الأقليات السورية كجيوب طائفية، لا كمواطنين سوريين، سواء أكانوا من العلويين أم الدروز، لهم ما لهم من حقوق وعليهم ما عليهم من واجبات مثل كافة أبناء الشعب السوري.

فكرة الفيدرالية بحدّ ذاتها لم تكن سيئة، لكن التطبيق كان كارثياً، معبّراً

عن العقلية الاستعمارية الغربية في أبهى حُلَلها. كان من الممكن للاتحاد أن ينجح لو طُبق على الأراضي السورية كافة، ومنها جبل الدروز والسنجق وجبل لبنان، لأن أياً من هذه المناطق لا تقل سوريّةً عن دمشق وحلب وحمص وحماه.

الهوامش

١ نصوح بابيل، **صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين**، ٢٧.

٢ يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ٥٢.

٣ برايل، **أول معجم للإسلام**، ٣٠١.

٤ نفس المصدر.

٥ باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، ١٧.

٦ فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، ٧٣

٧ مركز وثائق الخارجية البريطانية ٣٧١-٥٣٠-٥٣١، العدد ٩٠٥٣، القنصل البريطاني في دمشق إلى لندن (١٢ كانون الثاني ١٩٢٣).

٨ فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، ١٣٦.

٩ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٣٧١-٦٨٥٦، العدد ٧٨٤٧، القنصل العام في دمشق إلى لندن (٢٦ حزيران ١٩٢٢).

١٠ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٣٧١-٦٢٤، القنصل العام في بيروت إلى لندن (١ حزيران ١٩٢٢).

١١ نصوح بابيل، **صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين**، ٢٨-٢٩.

١٢ فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، ١٢٩.

١٣ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٣٧١-٦٤١٦، العدد ١٠١٦٠، قنصلية حلب إلى لندن (٢٦ حزيران ١٩٢٤).

١٤ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٣٧١-٦٤١٦، العدد ١٠١٦٠، قنصلية حلب إلى لندن (١٥ حزيران ١٩٢٤).

١٥ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٣٧١-١١٠٠٩، العدد ٩٠٥٣، السيد بالمر من السفارة بدمشق إلى لندن (٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣).

١٦ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٣٧١-٦٨٣، العدد ٧٨٤٧، السيد بالمر من السفارة بدمشق إلى لندن (٢٦ تموز ١٩٢٣).

١٧ نصوح بابيل، **صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين**، ٢٩.

١٨ نفس المصدر.

١٩ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٣٧١-١١٠٠٩، العدد ٩٠٥٣، السيد بالمر من السفارة بدمشق إلى لندن (٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣).

٢٠ فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، ١٣٢.

٢١ نفس المصدر، ١٣٣.

٢٢ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٣٧١-١١٠٢٠، العدد ٩٠٥٣، **من القنصلية العامة في دمشق إلى لندن** (٣ تشرين الثاني ١٩٢٣).

٢٣ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٣٧١-١١٢٤٣، العدد ٩٠٥٣، **من القنصلية العامة في دمشق إلى لندن** (٦ تشرين الثاني ١٩٢٣).

٢٤ يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ٩٠.

٢٥ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٣٧١-١١٠١٤، عدد ٩٠٥٣، **من القنصلية العامة في دمشق إلى لندن** (٣١ تشرين الأول ١٩٢٣).

٢٦ يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ٥٦.

٢٧ لقاء المؤلف مع الوزير الدكتور منير العجلاني (بيروت، ٦ تموز ١٩٩٩).

٢٨ يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ٥٦.

٢٩ جريدة الأهرام (١٦ تشرين الأول ١٩٢٤).



الجنرال الفرنسي هنري غورو، مهندس الاتحاد السوري الفيدرالي



المديرية العامة للصحة والاسعاف

جواز مرور صحي

وفقاً للأمر الصادر من قبل فخامة المفوض السامي للجمهورية الافرنسية في سوريا ولبنان رقم [illegible]

تنبيه – على المسافر حال وصوله الى المكان الذي يقصده ان يراجع دائرة الصحة الموجودة في ذلك المحل ويحضر يومياً للمعاينة الصحية على مدى خمسة ايام متوالية

جواز مرور صحي صادر عن دولة دمشق

دولة حلب

ETAT D'ALEP

CARTE D'IDENTITE

— تذكرة نفوس —

SANDJAK D .... لواء ....

ETAT - CIVIL

Nom et prénoms	الاسم والشهرة
Nom et résidence du père	اسم الأب
Nom et résidence de la mère	اسم الوالدة
Date et lieu de naissance	تاريخ ومحل الولادة
Rite ou religion	المذهب
Profession	الصنعة
Lettré ou illettré	هل يكتب أم لا
Marié ou célibataire, nombre de femmes	أعزب أم متأهل وكم له من الزوجات
Nature de l'habitation (1)	محل الإقامة (١)
Sandjak	لواء
Village ou quartier	
No. du registre	نمرة السجل

(1) Pour les ... indiquer le quartier et la rue.

(١) تذكر في المدن المحلة والشارع

SIGNALEMENT — الأشكال

Taille	القامة
Yeux	العينان
Cheveux	الشعر
Sourcils	الحاجبان
Nez	الأنف
Visage	الوجه
Barbe, Moustache	اللحية والشارب
Signes particuliers	علامات فارقة

الرسم الشمسي اختياري

Photographie facultative

Le Gouvernement de l'Etat d'Alep certifions que M. .... est originaire de cet Etat, en foi de quoi nous lui avons délivré la présente carte d'identité, le ....

نحن حكومة دولة حلب نثبت ان .... وإثباتاً لذلك أعطيت له هذه التذكرة

Le Secrétaire — Le Chef du Bureau de l'Etat-Civil

محرر النفوس — ناظر النفوس

تذكرة نفوس صادرة عن دولة حلب

حكومة دولة العلويين المستقلة
ETAT DES ALAOUITES
ملك نفوس
CARTE D'IDENTITÉ

PRIX : 10 Piastres Syriennes — ثمن الصك : عشرة قروش سورية

Nom et prénoms	Elias Fayad Nemé Sayegh	الياس فياض نعمة صايغ	الاسم والشهرة
Date et lieu de naissance	1915	١٩١٥	تاريخ ومحل الولادة
Race et sexe	masculin orthodoxe	ذكر ارثوذكس	المذهب والجنس
Prénom du père	Fayad	فياض	اسم الاب
Domicile	Kharmarita	خرمريتا	محل اقامته
Prénom de la mère	Jamile Habib	جميلة حبيب	اسم الام
Domicile	Kharmaritha	خرمريتا	محل اقامتها
Profession			الصنعة
Lettré ou illétré			هل يكتب ام لا
Marié ou célibataire	célibataire	أعزب	متزوج ام اعزب
Nombre de femmes			عدد الزوجات
Nombre des enfants			عدد الاولاد
Sandjak	Tartous	طرطوس	السنجق
Caza	Tell Kalakh		القضاء

SIGNALEMENT — الاشكال

Visage: Brun — لون الوجه
Yeux: Chatains — لون العيون
Cheveux — لون الشعر
Signes particuliers — علامة فارقة

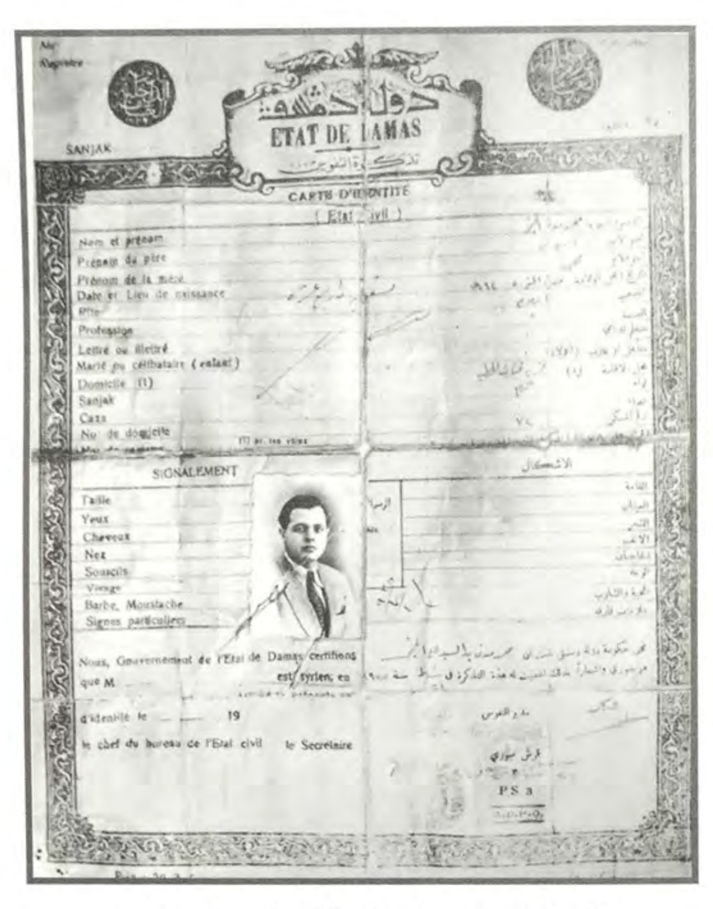
Nous, Gouvernement de l'Etat des Alaouites Certifions que M. Elias Fayad Nemé Sayegh est Syrien du dit Etat. En foi de quoi nous lui avons délivré la présente Carte d'identité

نحن حكومة دولة العلوية المستقلة نثبت ان ... هو من تبعة الدولة واشعارا بذلك اعطي هذا الصك

Le ... 19 — في ... سنة

Le préposé de l'Etat Civil — مأمور النفوس

تذكرة نفوس صادرة عن دولة العلويين



دولة دمشق
ETAT DE DAMAS
تذكرة النفوس
SANJAK
CARTE D'IDENTITE
(Etat civil)

Nom et prénom
Prénom du père
Prénom de la mère
Date et Lieu de naissance
Rite
Profession
Lettré ou illetré
Marié ou célibataire (enfant)
Domicile (1)
Sanjak
Caza
No de domicile

الأشكال
SIGNALEMENT
Taille
Yeux
Cheveux
Nez
Sourcils
Visage
Barbe, Moustache
Signes particuliers

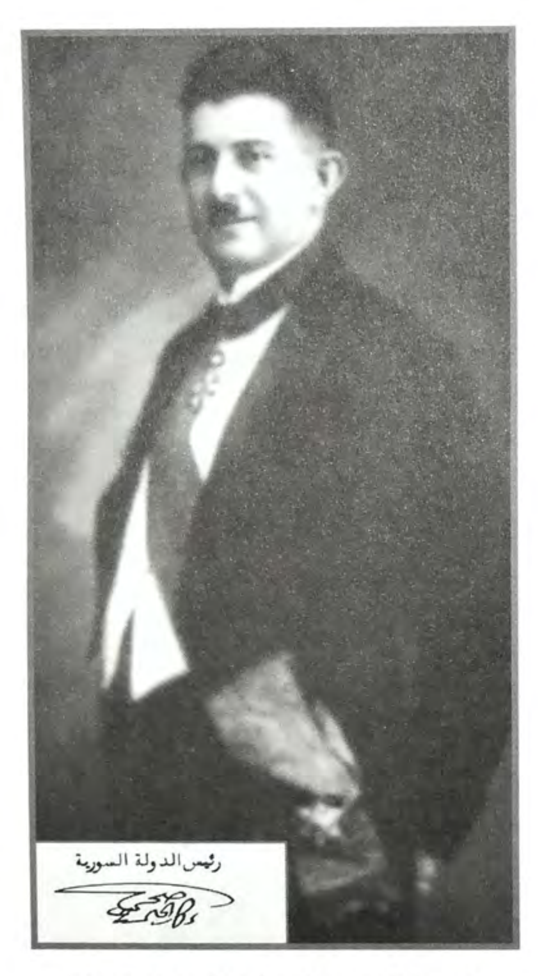
Nous, Gouvernement de l'Etat de Damas certifions que M ... est syrien, en ... d'identité le ... 19
le chef du bureau de l'Etat civil le Secrétaire

PS 3

تذكرة نفوس رئيس جامعة دمشق الدكتور مدني الخيمي
صادرة عن دولة دمشق



حاكم دولة دمشق حقي العظم

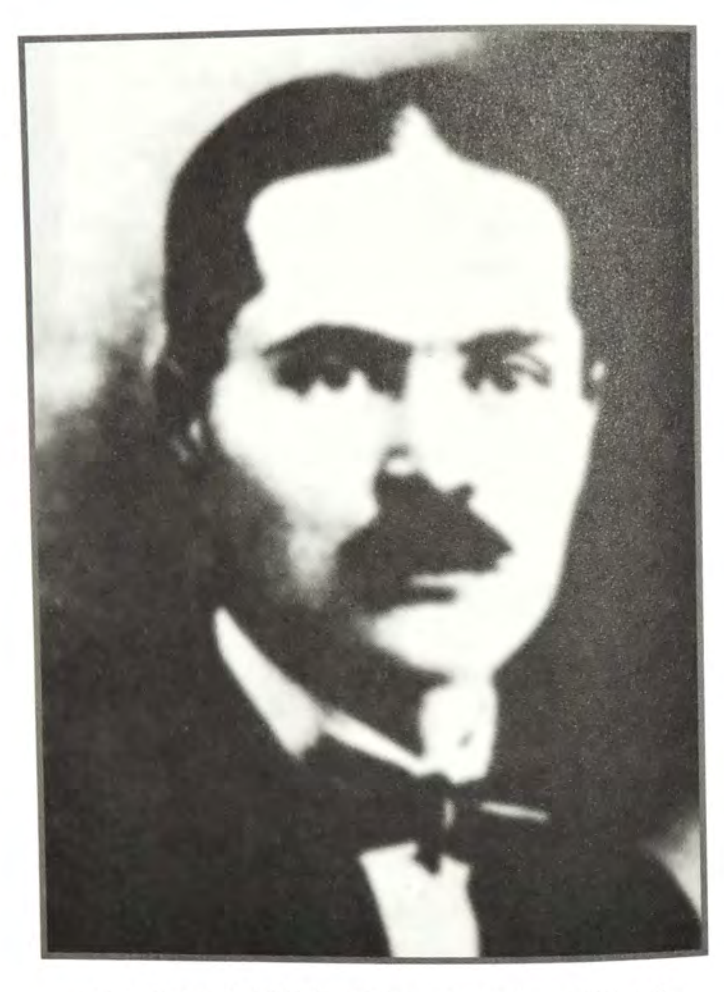


رئيس الاتحاد السوري الفيدرالي صبحي بركات

توقيع صبحي بركات عندما أصبح رئيساً للدولة السورية عام ١٩٢٥



رئيس الحكومة الفريق رضا الركابي باشا مرشحاً في انتخابات الاتحاد الفيدرالي عام ١٩٢٢



فوزي الغزي، مرشح الوطنيين لإنتخابات الاتحاد السوري الفيدرالي



الدكتور عبد الرحمن الشهبندر أيام معركة الاتحاد السوري الفيدرالي

المنسية الثالثة

جامعة في دمشق، حزيران ١٩٢٣

دفع قطاع التعليم العالي في سورية ثمناً مخيفاً منذ بدء النزاع في عام ٢٠١١، حيث دمرت المباني التعليمية والمناهج الجامعية، وخسرت سورية أهم كوادرها العلمية وعدداً كبيراً من طلابها الجامعيين. جامعة دمشق العريقة، المعروفة باسم الجامعة السورية حتى عام ١٩٥٨، كانت يوماً جوهرة الجامعات العربية، بسجل مذهل وحافل، ضم أسماء أكبر علماء الشرق الأوسط وساسته وأدبائه. درس فيها أسطورة الشعر الحديث نزار قباني، والشاعر السوري العالمي أدونيس، وخرّجت عباقرة في الأدب، مثل الروائي الدكتور عبد السلام العجيلي، ورجالات الدولة السورية، من أمثال الرؤساء صبري العسلي ومأمون الكزبري وخالد العظم. ثلاثة من رؤساء سورية درسوا في جامعة دمشق العريقة، فضلاً عن أنّها خرّجت علماء وأطباء

ومهندسين ذاع صيتهم في أنحاء العالم كافة، زرعت فيهم العلم والمعرفة والمواطنة الصالحة والروح الثورية الحقيقية. في حزيران عام ١٩٥٣، رفض أحد طلاب الجامعة السورية من عائلة السباعي الحمصية العريقة، أن يتسلّم شهادة في القانون بحضور الرئيس العقيد أديب الشيشكلي، مهندس ثالث انقلاب عسكري منذ الاستقلال عام ١٩٤٦. قال الشاب الثائر يومها إنه يرفض تسلّم شهادة في القانون من دولة لا تعترف بالقانون، تحكم بسلطة العسكر[1]. فاشتعلت قاعة الجامعة وغضب الرئيس الشيشكلي، الذي سرعان ما أمر الجيش باقتحام الحرم الجامعي لقمع التظاهرة العفوية واعتقال الشاب المعارض ومن يقف وراءه من الطلبة والأساتذة. اقتحمت قوات الشيشكلي الجامعة السورية بعد صفعها رئيس الجامعة الدكتور قسطنطين زريق الذي حاول منعهم من الدخول، وبدأ عناصر الجيش والأمن البحث عن الطلاب المشاغبين في القاعات والمختبرات، واعتُقل مئات منهم يومها وزجوا جميعاً في سجن المزة على مشارف العاصمة السورية. وبعد أشهر قليلة، استطاعت الثورة إسقاط نظام الرئيس أديب الشيشكلي.

لا توجد وثيقة أو كتاب عن تاريخ هذه الجامعة العريقة سوى مؤلفين واحد صدر منذ سنواتٍ قليلة بقلم عميد كلية التاريخ الدكتور عبد الكريم رافق، الذي وثّق ببراعة وإخلاص المراحل الأولى من إنشاء الجامعة السورية، وكتابٌ آخر يستحق الدراسة، هو مذكرات رئيس الجامعة الأسبق عبد القادر العظم، الصادر في دمشق بداية الثلاثينيات والمفقود كلياً اليوم. ولا يوجد أي كتاب مثيل باللغتين العربية والإنكليزية، فضلاً عن أي دراسة لتاريخ الجامعة السورية الحافل بالنضال، حيث فضّل المستشرقون الأجانب الغوص في طبيعة طوائف سورية مثلاً وعاداتها وتقاليدها، أو في

تاريخ الانقلابات السورية، غافلين عن تناول الجامعة وإرثها الحضاري. أمّا عن مصادر هذا البحث، فقد جُمع معظمها من مقالات صادرة في مطبوعات الجامعة نفسها منذ أكثر من ثمانين عاماً، أو من خلال لقاءات المؤلف الشخصية مع أُسر الجيل الأول من الجامعيين السوريين، أو من طريق الصحف والمجلات الصادرة في نهاية العهد العثماني وبداية الحكم الفرنسي. تعطي دراسة هذه المرحلة القارئ العربي صورة متكاملة عن الحركة الوطنية السورية آنذاك، برموزها الفكرية والسياسية كافة، التي ندرت معالجتها من كتّاب تاريخ سورية الحديث.

ويبقى البحث ناقصاً بالطبع، لأنه يبدأ من عام ١٩٠٣ وينتهي بعام ١٩٣٦، حيث لم تقلّ السنوات العشر الأخيرة من الانتداب في سورية صعوبات وتحديات عن سابقاتها، ويجب أن تُدرس أيضاً، لعلّ المعاصرين يجدون في طياتها إلهاماً للمستقبل.

أنشأ السوريون بلداً كاملاً بفضل جامعة دمشق، التي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا، رغم جميع الصعوبات والتحديات التي مرت بها، بعد أن شارف عمرها على الثلاث عشرة سنة بعد المئة، وفيها من الخبرة والوطنية والعلم ما يكفي لبناء أوطان بكاملها. إن من يريد إعادة إعمار سورية اليوم عليه أن يبدأ بجامعة دمشق، ففيها المبتدأ والختام، وفيها جزء جميل من تاريخ المدينة لا يجب أن يذهب أدراج الرياح.

سلطان طموح

انشغلت الأوساط الثقافية في دمشق مع مطلع عام ١٩٠٠، بخبر مفاده أنّ السلطان عبد الحميد الثاني يريد أن يقيم معهداً علمياً حديثاً في عاصمة الأمويين القديمة، مموَّلاً من وزارة المعارف العثمانية في إسطنبول[٢]. كان عبد الحميد الثاني سياسياً بارعاً حاد الذكاء، في وجدانه دوماً مكانة خاصة لدمشق، تلك المدينة العريقة التي حكمها أجداده منذ عام ١٥١٦، والتي لم يُكتب له زيارتها قط منذ توليه الحكم عام ١٨٧٦. ناداها مثل كافة العثمانيين، بـ«شام شريف»، وكانت أحبَّ المدن العربية لديه، علماً أن حلب كانت أغنى من دمشق وأكبر، لكن دمشق كانت أعرق ثقافياً وتاريخياً، ومحكومة اجتماعياً من طبقة من التجار والصناعيين وعلماء الدين الذين أحبّوا السلطان وبايعوه خلال فترة حكمه بلاد الشام. شكّل

حرفيّو المدينة فخر صناعة الدولة العليا، وعلماؤها خيرة رجال الطريقة الصوفية في الشرق، لهم أتباع ومريدون في أنحاء العالم الإسلامي كافة، وكان من أبرز مريديهم السلطان عبد الحميد نفسه. في عام ٦٦١م أعلنت الخلافة الأموية من هنا، من دمشق، وأسست للإسلام جيشاً بحرياً، وشرطة وديوان مراسلات وعملة نقدية وصدّرت الإسلام ديناً إلى أنحاء العالم كافة.

بنى الأمويون جامعهم الكبير في دمشق خلال عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك، ويُعَدّ هذا الجامع رابع أقدس مكان في العالم الإسلامي (بعد الكعبة والمسجد النبوي والمسجد الأقصى)، إضافة إلى أن دمشق كانت مزاراً للمسلمين لكثرة الأضرحة فيها، التابعة لزوجات النبي والصحابة الكرام، وأبرزهم مؤذن الرسول بلال الحبشي، ويرقد معظمهم في تربة الباب الصغير جنوب غرب الجامع الأموي. ولهذه الأسباب، أولى السلطان عبد الحميد دمشق اهتماماً بالغاً، وتحديداً في المجال العلمي والصحي، فبنى فيها أفضل المدارس، وأصرّ على إرسال أفضل الأطباء إلى مستشفياتها، وكان يرى في هذا واجباً دينياً يفرضه الإسلام عليه، كما كان يهمس في أذنه دوماً شيخه الدمشقي محمود أبو الشامات، الذي طالب بتطوير المدينة وتحديثها مستفيداً من علاقته الاستثنائية بالباب العالي. وبالإضافة إلى الشيخ أبو الشامات، كان أربعة من مستشاري السلطان من الدمشقيين، هم محمود فوزي باشا العظم، أحمد عزت باشا العابد، عطا باشا البكري، وأبو الهدى الصيادي، جميعهم أثنوا وباركوا قرار السلطان إنشاء مدرسة طبية حديثة في دمشق أول ربيع من سنوات القرن العشرين.

وتعدّدت الأسباب لدى السلطان عبد الحميد لإنشاء صرح علمي حديث في دمشق، فالسبب الأول كان أن والي الشام الإصلاحي حسن ناظم باشا كتب إلى السلطان في تقاريره الدورية شاكياً نسبة الوفيات عند الولادة في دمشق، لأنّ معظم الناس يلجأون إلى القابلات وليس إلى مشافٍ حديثة، رافضين هجر عاداتهم القديمة البالية التي توارثوها أباً عن جد. واقترح الوالي إنشاء مدرسة توليد عصرية في دمشق، مستنداً إلى عدة طلبات مماثلة كانت قد وصلته من أهالي دمشق، فقبل السلطان هذا الاقتراح، وطلب توسيع الفكرة إلى مدرسة طبية كاملة لا مجرد دار للتوليد.

كانت الدولة العثمانية في حاجة ماسة إلى مدرسة طبية جديدة، بسبب شحّ عدد الكليات المماثلة، حيث لم يوجد في الأراضي العثمانية كافة سوى ثلاث كليات، هي: المعهد الطبي الرسمي في إسطنبول التابع للحكومة، كليتا الطب في الجامعة اليسوعية في بيروت والكلية السورية الإنجيلية المعروفة بعد عام ١٩٢٠ باسم «الجامعة الأميركية في بيروت»، وكلتاهما بدأتا عملهما بصفة تبشيرية في منتصف القرن التاسع عشر.

بدأت الجامعة اليسوعية، التابعة لجامعة ليون الفرنسية، بتدريس الطب البشري في بيروت منذ عام ١٨٨٨، بعد ثلاثة عشر عاماً من افتتاحها، أما الكلية السورية الإنجيلية، فكانت من أعرق الجامعات التي أسسها الراهب الأميركي دانيال بلس عام ١٨٦٦. كانت الدراسة في تلك الجامعات باهظة جداً ولا يمكن الطالب الدمشقي المتوسط الحال تحمّلها، كذلك لم يرغب الطلاب المحافظون في الدراسة على أيدي الكهنة الكاثوليكيين أو البروتستانتيين في هاتين الجامعتين، إضافة إلى مشقّة السفر والإقامة

الداخلية بعيداً من الأهل والأصدقاء، ولو أنشئت جامعة مماثلة في دمشق لاستطاعت أن تبقي الدمشقيين في مدينتهم وتغنيهم عن السفر الطويل لمدة أربع أو خمس سنوات، ولهذه الأسباب أصرّ أهالي دمشق ووجهاؤها على أن تكون لديهم جامعة خاصة بهم، توفّر لهم العلم الحديث وتفيد أبناءهم وأحفادهم من بعدهم، وتليق بهم وبتاريخهم وبتاريخ مدينتهم التي لطالما عرفت بمدينة النور والعلم.

أحبّ أهالي دمشق عبد الحميد الثاني نتيجةَ الاستقرار الذي ارتبط بعهده، فقد عاشت المدينة سنوات طويلة من الهدوء والسكينة في أثناء فترة حكمه التي استمرت ثلاثين سنة متواصلة. ومع ذلك، كان عبد الحميد رجلاً شكّاكاً غريب الأطوار، يتعامل بريبة مع الجميع ولا يثق بالغرباء، وتحديداً القناصل الغربيين والمدرسين الأجانب الموجودين في دولته، متهماً إياهم جميعاً بالتجسس لمصلحة دول أوروبية. كان يقول في مجالسه الخاصة إن هدفهم الحقيقي لم يكن العلم والمعرفة، بل تفجير الإمبراطورية من الداخل عبر تلك المدارس والمعاهد والجامعات، التي شجعت روح القومية لدى الطلاب وروجت ثم تبنت مطالبتهم بالإصلاح والتغيير. وكانت تلك المدارس قد ضاعفت نشاطها داخل السلطنة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ففي ولاية الشام مثلاً وصل عدد المدارس البابوية إلى ثمانٍ بطاقم تدريسي بلغ أربعين مدرساً من الكهنة، يدرسون ١١٥٠ طالباً مسيحياً على حساب الحبر الأعظم في الفاتيكان. وكانت هناك أيضاً اثنتا عشرة مدرسة بريطانية في السلطنة، تستوعب أكثر من ألف وخمسمئة طالب، وسبع مدارس دانماركية، وعشرون مؤسسة أميركية يعمل معظمها بتوجه ديني، كانت أبرزها جامعة بيروت الأميركية، إضافة إلى ما لا يقل

عن أربعين مدرسة روسية، بخمسة آلاف طالب، ومدرستين يهوديتين بثلاثمئة مُدرس وعشرة آلاف طالب من الطائفة الموسوية[٣]. بالنسبة إلى السلطان عبد الحميد، شكلت جميع هذه المدارس أرضاً خصبة للتآمر على دولته ولتجنيد الجواسيس والمخربين والخونة، وأداةً ترمي، تحت عباءة العلم، إلى بث الأفكار الغربية الهدامة داخل شريان حياة الدولة العثمانية. كانت جميعاً مدانة بالخيانة في نظره حتى يثبت العكس، فوجد أنّ الطريقة الأفضل لمحاربة عملها إنشاء مدرسة جديدة وعصرية في دمشق تسحب البساط التعليمي من تحتها وتغني أهل البلد عن الدراسة في معاهدها وكلياتها، ولعلّ تلك الجامعة الجديدة في دمشق تستطيع أن تنافسها وتتفوق عليها وربما تغلقها في يوم من الأيام.

معهد الطب العثماني في دمشق

في السابع والعشرين من شهر أيلول عام ١٩٠١، أصدر السلطان فرماناً بإنشاء معهد الطب العثماني في دمشق، تحت إدارة كاملة من الأساتذة والأطباء العثمانيين، يُرسَلون من عاصمة الخلافة لإعطاء شهادتين علميتين في دمشق، الأولى في الطب البشري والثانية في الصيدلة، وكلتاهما باللغة التركية. أمر السلطان أن يكون التعليم مجانياً في المدرسة الجديدة، مفتوحاً لجميع مواطني الدولة العثمانية من دون أي تمييز عرقي أو مذهبي، وأن للطلاب الوافدين إلى دمشق حق الإقامة في المعهد نفسه، لقاء مبلغ رمزي لا يتجاوز ست ليرات عثمانية سنوياً(٤). وبالإضافة إلى العربي والتركي، على جميع الطلاب أن يتقنوا اللغة الفرنسية أيضاً، لأن جميع كتب الطب العلمية كانت تدرس بالفرنسية يومها قبل اقتحام اللغة

الإنكليزية مناهج التعليم الطبي حول العالم في سنوات لاحقة من القرن العشرين. وحُددت دراسة الصيدلة بخمس سنوات في دمشق، أما دراسة الطب فحددت بست سنوات.

وتقرّر أن تحمل الشهادت الممنوحة ختم وزارة المعارف العثمانية، وبذلك يحق لمتخرجي معهد دمشق فتح عيادات طبية وممارسة المهنة في أنحاء السلطنة كافة. ومن يرغب في الالتحاق بالمعهد الجديد كان عليه إبراز شهادة ثانوية معترف بها من السلطات العثمانية، أو أن يكون قد درس المنهاج الرسمي العثماني في مدارس الدولة. كان على الطلاب أيضاً إبراز شهادة صحية لا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر تثبت خلوهم من أي مرض مزمن أو معدٍ، وتنص على أنهم بكامل قواهم العقلية والبدنية. وحُددت ميزانية المعهد الجديد بعشرة آلاف ليرة عثمانية سنوياً، أي ما يعادل ٢٣٠ ألف فرنك فرنسي يومها[٥]. ورغم تحذير وزارة المال العثمانية، من أن الخزينة لا تسمح بقيام مشروع ضخم من هذا النوع في الوقت الحالي، أصرّ السلطان على طلبه وفرض ضريبة على مسالخ الدولة كافة يعود ريعها إلى خزينة المعهد الجديد في دمشق، على أن يباشر العمل فيه على الفور ومن دون أي تأخير[٦].

نصّ فرمان السلطان عبد الحميد على أن يكون مقرّ المعهد الجديد في القسم الجنوبي من المستشفى الحميدي في دمشق، بالقرب من نهر بردى الشهير ومن تكية السلطان سليم ومن ساحة المرجة، حيث كانت دار الحكومة العثمانية، المعروفة بالسراي الكبير. المستشفى الحميدي هو أيضاً من إنجازات السلطان الدمشقية، وكان يُعَدّ أهم مستشفى في أرجاء الدولة

العثمانية كافة[٧]. بعد سنوات سُمِّي مستشفى الغرباء، ومن ثم المستشفى الوطني، حيث أصبح المستشفى المعتمد لتدريب طلاب الطب في الجامعة السورية. نُشر الفرمان السلطاني في الصحف الرسمية، واحتفل به الناس كأحد الإنجازات العظيمة للسلطان عبد الحميد، الذي أمر بأن تفتح أبواب المعهد الجديد في الأول من أيلول عام ١٩٠٣ في الذكرى السابعة والعشرين لجلوسه على العرش.

خلال عمليات البناء والتحضير، أصيبت دمشق بوباء الكوليرا، فأرسلت الحكومة العثمانية فريقاً طبياً رفيعاً لمعاينة الوضع في ولاية الشام وتحديد طرق الوقاية. جاء هذا المرض في مصلحة المعهد الجديد، بحكم أن أفضل أطباء السلطنة جاؤوا إلى دمشق يومها وقاموا خلال وجودهم بمعاينة العمل في المستشفى الوطني وفي معهد الطب في خلال مرحلة التأسيس. كان رئيس البعثة طبيباً تركياً يدعى فيض الله باشا، عيَّنه شخصياً السلطان العثماني عميداً لمعهد الطب في دمشق لكونه موجوداً في المدينة[٨]. لا نعرف الكثير عن هذا الرجل سوى أنه لم يتقن اللغة العربية قط، لكن الدمشقيين أحبوه ووثقوا به، نتيجة علمه الواسع ودماثة أخلاقه العالية وسعة صدره، فتعاملوا معه ضيفاً كريماً ورسولاً لمولاهم المعظم. بدوره أحبّ فيض الله باشا المدينة ووهب نفسه لتأسيس معهدها الطبي على أحسن وجه، لكن إقامته في دمشق لم تدم طويلاً، فقد استُدعي إلى إسطنبول في أيار ١٩٠٤، وعُين بديل منه، الطبيب العثماني العجوز محمود بك، الذي عمل مديراً علمياً لمعهد الطب العثماني في عاصمة الخلافة، وكان له سنوات طويلة من الخبرة في الشؤون الطبية والعلمية[٩].

فتح المعهد الجديد أبوابه في اليوم المطلوب، الأول من أيلول عام ١٩٠٣، أمام أربعين طالباً دمشقياً مرتدين بذلات رسمية سوداء، وواضعين طرابيشهم الحمراء بكل أناقة واعتزاز ليكونوا الرعيل الأول من طلاب جامعة دمشق المستقبلية. بدأت الدروس في الثاني والعشرين منه، وزيّنت قاعات المعهد بأعلام الدولة العثمانية الحمراء بهلالها الأبيض. كان حدثاً كبيراً في دمشق ترافق مع إجراءات أمنية مشددة. حضر حفل الافتتاح كل من والي الشام حسن ناظم باشا ومدير المعهد فيض الله باشا وحقي باشا قائد الجيش العثماني الخامس في دمشق، بالإضافة إلى الطبيبين الجراحين عثمان باشا وحكمت باشا، وكلاهما يعمل في المستشفى الحميدي[١٠]. وواحداً تلو آخر، تناوب هؤلاء على الحديث عن مزايا المعهد الجديد، وعن مآثر دمشق ودورها التاريخي، وذكّروا الحاضرين بأن هذا الإنجاز العظيم جاء ليكمل مسيرة السلطان عبد الحميد ويجسد محبته لدمشق وبلاد الشام. أما عن المقر، فلم يكن جاهزاً لاستقبال الطلاب، بسبب إصرار السلطان على استعجال بدء العمل في التاريخ المذكور، فقام فيض الله باشا باستئجار مقر مؤقت للمعهد في حيّ الصالحية السكني في أحد القصور التابعة لعائلة العظم العريقة. وبقي هذا المقرّ «المؤقت» الذي هدم بعد سنوات، مقراً للجامعة السورية حتى انتهاء العمل بمبنى حيّ البرامكة الرئيسي عام ١٩١٣.

حدّدت الدولة العثمانية الرواتب والأجور للمعهد الجديد على النحو الآتي: ألف قرش عثماني لمدير المعهد، ١٢٠٠ قرش للمحاضرين، و١٣٠٠ قرش للكيميائيين المختصين، بحيث إن راتب العميد أو المدير كان أقل راتب في سلم الأجور. وصل راتب الأساتذة الموفدين من جامعات إسطنبول إلى

ثلاثة آلاف قرش عثماني، ما يعادل راتب باشوات الدولة العثمانية، فراتب والي الشام مثلاً لم يكن يتجاوز ١٥٠ ليرة عثمانية شهرياً، في وقتٍ حُدّد فيه راتب بروفسور المعهد الجديد بـ٣٠ ليرة شهرياً، وهذا إن دلّ على شيء فعلى قداسة مهنة التعليم والاهتمام البالغ الذي حظيت به في تلك المرحلة[١١].
في السنوات الأولى من **تاريخ الجامعة السورية**، كان معظم أعضاء الهيئة التدريسية من العثمانيين الأتراك، مع موظفَيْن محليَّين فقط من أهالي المدينة كانا يتقاضيان راتباً أقل بكثير من نظرائهما الأتراك، ولم يتجاوز الخمسمئة قرش شهرياً، ما يدلّ - على رغم السخاء الحكومي- على أن العثمانيين لم يكونوا يثقون بقدرة السوريين وبالدور الذي من الممكن أن يلعبوه في مستقبل معهدهم. وبلغ عدد مدرسي المعهد الجديد وموظفيه خمسة عشر شخصاً، بين أستاذ ومحاضر ومخبري ومحاسب وسكرتير وعميد.

بقي معهد دمشق يعمل بانتظام لمدة خمس سنوات من دون توقف، نال خلالها سمعة حسنة امتدت إلى الأراضي السورية كافة. وعندما وصلت الكهرباء إلى مدينة دمشق في شباط ١٩٠٧، كان أول بناء يضاء بـ«الكوران» هو جامع بني أمية الكبير، يليه مباشرة السراي الكبير، ومن ثمّ معهد الطب العثماني في الصالحية. غيّرت الكهرباء حياة الناس كلياً، وفتحت المجال لدخول خط الترامواي إلى المدينة، حيث أصبح التنقل بين الأحياء أسهل وأسرع، ما سهَّل التنقل على الطلاب والمدرسين. في عام ١٩٠٨، هزّ انقلاب عسكري عرش السلطان عبد الحميد، وجاء بمجموعة من الضباط الشباب المنتسبين إلى جمعية «الاتحاد والترقي» لمشاركته الحكم، قبل إقصائه عنه تماماً بعد تسعة أشهر من حبسه داخل جدران قصره. كانت الدولة العثمانية قد بدأت تنهار من الداخل، فخارج المدن الرئيسية تبخرت

جميع مظاهر الدولة، وبات العثمانيون غير قادرين حتى على جباية الضرائب أو توفير أبسط أنواع الأمان للرعايا العرب.

ضربت ترددات الانقلاب مدينة دمشق بسرعة، وكان أول ضحاياها الطاقم التدريسي في معهد الطب العثماني، فنظراً إلى خبراتهم العالية وحاجة الحكومة التركية الجديدة إليهم، طلبتهم جمعية الاتحاد والترقي للعمل في إسطنبول، وفصلت من أثبت منهم ولاءً للسلطان المحاصَر عبد الحميد الثاني. هذه التغيرات المفاجئة أضرت كثيراً بمعهد دمشق، خصوصاً أنها حصلت في شهر آب من عام ١٩٠٨، أي قبل أسابيع قليلة من بدء العام الدراسي الجديد. وبسبب خلوّ المباني والمختبرات من أي سلطة رقابية ذلك الصيف، سُرق عدد كبير من مقاعد المعهد ومفروشاته، وبدأ المبنى يتآكل وقد بلغ عمره عشرات السنين[١٢]. واجه الاتحاديون الأتراك خياراً صعباً، إما إغلاق المعهد في دمشق أو إعادة تبنيه، كما فعل السلطان عبد الحميد من قبل، فجاء قرارهم بمتابعة عمله، لأن إغلاق المعهد سوف يُضرّ بسمعة العثمانيين وبمصالحهم في البلدان العربية.

أرسل الاتحاديون مجموعة جديدة من الأساتذة إلى دمشق لإعادة تشغيل المعهد قبل بدء العام الدراسي القادم، جميعهم من الضباط الأتراك المتقاعدين من الخدمة، على أن تدفع رواتبهم من وزارة الدفاع العثمانية لا من وزارة المعارف. وكنوع من إرضاء للمواطنين العرب السوريين، سُمح لهم بالالتحاق بالهيئة التدريسية لمعهد دمشق. كان الأساتذة العرب ذوي خبرة عالية، ورواتبهم أقلّ من الأتراك، ويوفرون على الحكومة المركزية مشقة إيجاد سكن لهم، فجميعهم من أهل المدينة المقيمين، ولا حاجة إلى

شراء أو استئجار بيوت لهم[١٣]. وبقي منصب عمادة المعهد عثمانياً، وعُيِّن الدكتور حسن رشاد عميداً بدلاً من محمود بك، ليصبح ثالث عميد لمدرسة الطب في دمشق.

حافظ المعهد على مستواه العلمي في السنوات التالية، على رغم اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، حيث أجبر على الإغلاق لفترة قصيرة، لكنه سرعان ما أُعيد فتحه بأمر من حاكم ولاية الشام العسكري الجديد جمال باشا، أحد أبرز ضباط جمعية الاتحاد والترقي، الذي حكم دمشق بالحديد والنار طوال سنوات الحرب. أغلق المعهد مرة أخرى في أيلول ١٩١٨ عند مغادرة الجيش العثماني النهائية دمشق، بعدما كان قد خرّج ٢١١ طبيباً و٢٤٧ صيدلياً[١٤].

وفي تفصيل للمتخرجين، نجد الأرقام الآتية:

عام ١٩٠٦: عدد الأطباء ٠، عدد الصيادلة ٥.
عام ١٩٠٧: عدد الأطباء ٠، عدد الصيادلة ١١.
عام ١٩٠٨: عدد الأطباء ٠، عدد الصيادلة ٢٣.
عام ١٩٠٩: عدد الأطباء ١٠، عدد الصيادلة ٢٥.
عام ١٩١٠: عدد الأطباء ٢٥، عدد الصيادلة ١٠.
عام ١٩١١: عدد الأطباء ٢١، عدد الصيادلة ١٥.
عام ١٩١٢: عدد الأطباء ٢٥، عدد الصيادلة ١٩.
عام ١٩١٣: عدد الأطباء ٢٢، عدد الصيادلة ٣١.
عام ١٩١٤: عدد الأطباء ٢٣، عدد الصيادلة ٢٥.
عام ١٩١٥: عدد الأطباء ٠، عدد الصيادلة ٠.

عام ١٩١٦: عدد الأطباء ١٥، عدد الصيادلة ٢٠.
عام ١٩١٧: عدد الأطباء ٣٠، عدد الصيادلة ٢٨.
عام ١٩١٨: عدد الأطباء ٣٠، عدد الصيادلة ٣٥.

كانت سنة ١٩١٥ قاسية جداً على الدمشقيين، بسب الحرب العالمية الكبرى. التجنيد الإجباري في الجيش العثماني حرم معهدَ الطب طلاّبَه ذلك العام، لأن الحكومة المركزية عمدت إلى سحب جميع الشباب ما بين ١٨ و٢٥ سنة للالتحاق بمعارك الدولة العثمانية. قتل الكثير منهم وفرَّ الآلاف هرباً من الموت المحتوم، وانعكس ذلك بوضوح على نسبة منتسبي معهد الطب ومتخرجيه. ومع ذلك، بقي المعهد متماسكاً وناجحاً بالمقارنة مع أقرانه في بيروت. خلال السنوات الخمس عشرة من عمر المعهد، خرّجت الجامعة اليسوعية في بيروت - على سبيل المثال - ٢٩٠ طبيباً وستين صيدلانياً، وفي الجامعة الأميركية بلغ عدد الأطباء المتخرجين ٣١٣ طبيباً، ولم تكن الجامعة المذكورة تعطي شهادات في الصيدلة يومها[١٥].

معهد الحقوق

في عام ١٩١٣، أقرت الحكومة العثمانية عدداً من القوانين المهمة المتعلقة بالتعليم العالي في دمشق، أولها كان زيادة عدد المدرسين المحليين جعلتهم يفوقون زملائهم العثمانيين عدداً، وبدأوا التدريس باللغة العربية، التي أصبحت بشكل غير رسمي اللغة المتبعة لمعظم المواد النظرية. القرار الحكومي الثاني تضمن نقل مقر المعهد من حيّ الصالحية إلى البرامكة، بعد اكتمال المبنى الجديد، وفي العام ذاته صدر فرمان سلطاني بإنشاء معهد جديد للحقوق في بيروت، مدة الدراسة فيه أربع سنوات، يفتح أبوابه للطلاب ابتداءً من تشرين الأول من عام ١٩١٣. كان هذا رداً مباشراً على بدء تدريس القانون في الجامعة اليسوعية، التي افتتحت فيها كلية للحقوق في تشرين الثاني من العام ذاته. رفض أعضاء جمعية الاتحاد والترقي أن تأخذ

الجامعة اليسوعية شرف بدء تدريس القانون في بلادهم، وأصروا على أن يفتتحوا معهد بيروت بالسرعة القصوى، لسحب الطلاب العرب إليه خلال فترة التسجيل. ولكن بسبب اندلاع الحرب الكبرى وتفشّي المجاعة في بيروت، نقل المعهد إلى دمشق بعد عام واحد من افتتاحه، وأعطي مقراً مؤقتاً في مدرسة قديمة على ضفاف نهر بردى مجاورة لمعهد الطب، أصبحت اليوم مقراً لوزارة السياحة السورية. مرّت الحرب بقسوة على المعهد الجديد، وفي سنة من السنوات لم يسجل فيه سوى ثلاثة طلاب فقط، لكن جمال باشا أصرّ على أن لا يغلق المعهد الجديد لأي سبب كان، لكي لا يعطي الجامعة الأميركية ولا اليسوعية الفرصة للشماتة بالتجربة العثمانية.

التعليم العالي في العهد الفيصلي ١٩١٨ - ١٩٢٠

انتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ بهزيمة الجيوش العثمانية وتفسخ الإمبراطورية دويلات، من بينها دولة سورية المعاصرة، التي وقعت تحت حكم الأسرة الهاشمية، بعد أن قاد أميرها الشريف حسين بن علي ثورة مسلحة على الأتراك بدعم من البريطانيين منذ عام ١٩١٦. دخل الأمير فيصل نجل الشريف حسين مدينة دمشق محرراً في الثالث من تشرين الأول عام ١٩١٨، ليؤسس حكومة عربية فيها تابعة لوالده، ونُصِّب من على منبر الجامع الأموي «ملكاً على العرب». لم يكن فيصل يعرف دمشق جيداً، فقد زارها قليلاً خلال الحرب بتفويض من والده، لكنه عرف الكثير عنها من الدمشقيين المنتسبين إلى الثورة العربية الكبرى، الذين أحاطوا به في حكمه الجديد وأطلعوه على المدينة وعاداتها ورجالاتها، أبرزهم الفريق

رضا الركابي، الضابط الرفيع المنشق عن الجيش العثماني، وهو منحدر من إحدى أكبر العائلات الدمشقية. عُين الركابي باشا أول رئيس للوزراء في عهد الحكومة العربية، وكان من أول زواره وفد طلابي من معهدي الطب والحقوق، طالبه بإعادة فتحهما بعد إغلاق دام أسابيع عديدة، لكي يتابع الطلاب دراستهم الجامعية، وكان ثمانية منهم على أبواب التخرج عند سقوط دمشق في يد الحلفاء والجيوش العربية[١٦]. بناءً على هذا الاجتماع، أمر الأمير فيصل بإعادة فتح مدرسة الطب في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٩، وكلية الحقوق في ٢٥ أيلول ١٩١٩، أي بعد سنة كاملة من سقوط الإمبراطورية العثمانية. شكّلت حكومة الركابي باشا لجنة مؤلفة من ستة أطباء لإعادة تأهيل كلية الطب، التي سمّيت في ما بعد «معهد الطب العربي»، كان معظمهم قد درسوا الطب في إسطنبول، وجميعهم كانوا من الفئة العمرية ذاتها، ومن كبريات عائلات دمشق. الاستثناء الوحيد كان الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، البالغ من العمر يومها أربعين عاماً، الذي تتلمذ في الطب على أيدي أطباء الجامعة الأميركية في بيروت، وعمل في الحقل العام منذ نعومة أظفاره وكان خطيباً بارعاً وكاتباً من الطراز الرفيع في العلمانية والسياسة، كذلك عمل طبيباً شخصياً لجمال باشا قبل انضمامه إلى ثورة الشريف حسين وتعيينه مستشاراً ومترجماً للأمير فيصل.

كان الدكتور الشهبندر من الطبقة الوسطى وليس من أثرياء المدينة، على عكس زميله الدكتور رضا سعيد، طبيب العينية الشهير والوجيه الثري، الذي عمل مديراً للمستشفى الحميدي خلال سنوات الحرب. ولد رضا سعيد في دمشق عام ١٨٧٦، وكان الأكبر سناً بين زملائه في لجنة إعادة تأهيل معهد الطب العربي وفتحه، ولعله كان الأكثر شهرة بينهم. درّس

سعيد طب العيون وعمل جراحاً في إسطنبول ثم في مستشفى أوتيل ديو في باريس، ومع بداية الحرب العالمية عام ١٩١٤، أصبح مديراً للدائرة الطبية في محطة الحجاز في دمشق[١٧].

الرجل الثالث في اللجنة بعد عبد الرحمن الشهبندر ورضا سعيد، كان الطبيب أحمد منيف العائدي، البالغ من العمر ثلاثة وثلاثين عاماً، والمنتمي إلى عائلة دمشقية عريقة من رجال الفكر والعلماء. كان والده موظفاً رفيعاً في ولاية الشام، وكان العائدي الشاب من طلاب معهد الطب العثماني في إسطنبول ومؤسسي جمعية الإصلاح الرامية إلى إعطاء حقوق العرب للعرب وفكفكة الدولة العثمانية تدريجاً ونيل استقلال البلاد العربية. أبرز إنجازات العائدي كان الكلية العلمية الوطنية النخبوية النموذجية، التي فتحت أبوابها لأطفال دمشق وفتيانها في حارات المدينة القديمة عام ١٩٠٧، بالقرب من قصر العظم الشهير في سوق البزورية. كانت مدرسة العائدي تدرِّس جميع المراحل، من الصغر وحتى الشهادة الثانوية، وضمّ طاقمها العلمي يومها الشاعر الكبير خليل مردم بك والعلامة الدكتور علي الطنطاوي. قامت هذه المدرسة الريادية بتشجيع المواهب لدى الطلاب ونمّت لديهم فن الرسم والخطابة والتمثيل، بالإضافة إلى الدروس الكلاسيكية في الفيزياء والكيمياء والتاريخ العالمي والإسلامي. وفي عام ١٩٣١، أضاف العائدي إلى مدرسته قسماً مخصصاً للفتيات[١٨].

العَلَم الرابع في اللجنة المكلفة معهد الطب العربي، كان الدكتور مرشد خاطر (٣١ عاماً)، وهو ماروني مسيحي من قضاء الشوف في جبل لبنان، درس الطب في الجامعة اليسوعية، وخدم طبيباً جراحاً في الجيش العثماني

مع بداية الحرب عام ١٩١٤. اعتقلته قوات الشريف حسين بعد اندلاع الثورة العربية، فأعلن انشقاقه عن العثمانيين والتحاقه بالجيوش العربية، حيث عمل طبيباً مرة أخرى، ولكن إلى جانب الثوار العرب. في تشرين الأول عام ١٩١٨، كان الدكتور مرشد خاطر من طليعة القوات العربية التي دخلت دمشق لتحريرها من الحكم العثماني، وأقام منذ ذلك التاريخ فيها وعمل طبيباً وأستاذاً بين أهلها. في عام ١٩٤٨ أصبح مرشد خاطر مديراً لقسم الجراحة في مستشفى الشهيد يوسف العظمة العسكري في منطقة المزة، وعُيّن عميداً لكلية الطب في الفترة بين ١٩٤٧-١٩٤٩ ومديراً لقسم الجراحة في الجامعة السورية[١٩].

أما عن بقية الأعضاء، فكان من بينهم الدكتور عبد القادر زهرة، أحد أطباء الثورة العربية، والدكتور محمود حمودة، الذي سافر لاحقاً إلى الحجاز وعمل طبيباً لسلطان نجد ومؤسس المملكة العربية السعودية عبد العزيز آل سعود.

جيل المتخرجين الأول

باستثناء الدكتور الشهبندر، الذي اعتزل التدريس ليتفرغ للعمل السياسي، ثابر جميع هؤلاء الأطباء على العمل في الجامعة السورية، وكانت لهم أياد بيضاء على قطاع التعليم العالي في سورية خلال النصف الأول من القرن العشرين، وعملوا منذ عام ١٩١٩ على سنّ قوانين الجامعة ووضع جميع مناهجها التعليمية، وعلى إيجاد أساتذة لها، وترجمة جميع كتب الدراسة من اللغة التركية إلى اللغة العربية، كذلك أسّسوا منهجية للتعليم كان لها الفضل برفع سورية خلال سنوات المحن، لينالوا بحقّ لقب الآباء المؤسسين للجامعة السورية. الطبيب مصطفى شوقي مثلاً، الذي أصبح لاحقاً عميداً لكلية الطب، عُين مدرساً للأنسجة والتشريح، والدكتور العائدي أصبح مدرساً لطب الأطفال والفيزيولوجيا، والدكتور مرشد خاطر أستاذاً لعلم

الأمراض، أمّا الدكتور سامي الساطي، الذي أصبح أيضاً عميداً للكلية بعد سنوات، فقد درَّس الطب الباطني، والدكتور إبراهيم الساطي أصبح مختصاً بالأمراض النسائية، وقام الدكتور جميل الخاني، المتخرج في معهد الطب العثماني، بتدريس الأمراض الجلدية لسنوات، في الوقت الذي عمل كل من الأستاذين عبد الوهاب القنواتي وشوكت الجراح بالنهوض بقسم الكيمياء في كلية الصيدلة، ودرّس الطبيب ميشيل شمندي طب الأعشاب، كذلك درّس العلامة أحمد حمدي الخياط، المتخرج في معهد لويس باستور الفرنسي العريق والاسم الألمع بين زملائه، في قسم علم الأحياء المجهري.

ولم تتوقف مآثر هذا الجيل من الأطباء السوريين عند كلية الطب والجامعة السورية فحسب، فجميعهم عملوا أيضاً في الشأن العام، وبعضهم دخل عالم السياسة، مثل الدكتور الشهبندر، الذي عُين وزيراً للخارجية عام ١٩٢٠ وأسس حزباً سياسياً عام ١٩٢٥ يدعى حزب الشعب. أصبح الدكتور مصطفى شوقي من مؤسسي منظمة الهلال الأحمر السورية، وأنشأ الدكتور عبد الوهاب القنواتي أول معمل أدوية عرفته البلاد عام ١٩٢٩، وأسهم مع أعضاء غرفة تجارة دمشق في جلب مياه نبع عين الفيجة إلى العاصمة السورية في منتصف العشرينيات.

أرسلت الجامعة السورية في عام ١٩٢٤ الدكتور القنواتي إلى جامعة السوربون العريقة في باريس للحصول على شهادة ماجستير في الكيمياء، حيث عمل في مستشفى كوشين الفرنسي، وجال خلالها على مختبرات الشرطة الفرنسية لدراسة السموم، ليعود إلى دمشق ويضع كل ما تعلمه تحت تصرف كلية الطب[٢٠]. بعد عودته من فرنسا أسّس أيضاً شركة

القنواتي للأدوية وتصنيع الأدوات الطبية لتغطية حاجات السوق المحلي في سورية. أما الدكتور جميل الخاني، فقد أسّس نقابة الأطباء السورية وانتخب أول رئيس لها عام ١٩٤٢. ولعل من أبرز إنجازات ذلك الجيل من الأطباء المدرسين، «المجلة الطبية المحكمة»، التي أصدرتها كلية الطب منذ ١٩٢٤ برئاسة الدكتور مرشد خاطر. بعد عشرين سنة أصبح الدكتور خاطر وزيراً للصحة في عهد الرئيس أديب الشيشكلي، وخلال توليه هذا المنصب، الذي لم يدم أكثر من ١٣ شهراً، أسّس الدكتور خاطر عيادات طبية في أنحاء البلاد كافة لمكافحة مرض السلّ، ومركزاً لمعالجة الملاريا في مدينة حمص، وأسّس أيضاً مدرسة التمريض الحديثة في حلب(٢١).

لم تتوقف إنجازات أساتذة كلية الطب في الجامعة السورية عند الجيل الأول من المؤسسين، بل تجلت أيضاً عند أوائل المتخرجين من الأطباء السوريين اللامعين، الذين كانوا خير برهان على جودة جامعتهم ومستواها العلمي الرفيع. الدكتور حسني سبح، على سبيل المثال، أصبح طبيباً خاصاً لكل من الرؤساء تاج الدين الحسني وشكري القوتلي، قبل تعيينه رئيساً للجامعة عام ١٩٤٣، ومن بعدها رئيساً مدى الحياة لمجمع اللغة العربية حتى وفاته عام ١٩٨٠(٢٢). الطبيب أنسطاس شاهين كان أيضاً من الرواد، وهو ابن ضابط رفيع عمل مديراً للشرطة السورية عام ١٩٢٢. ولد أنسطاس شاهين في دمشق عام ١٩٠١، وبعد دراسته في المعهد العثماني التحق بجامعة السوربون لدراسة الطب الشعاعي، ولكن سرعان ما فضّل التخصص بأمراض الأنف والأذن والحنجرة في مستشفى لاريبواسير الفرنسية في باريس. عاد إلى دمشق عام ١٩٢٨ لفتح عيادة طبية في حيّ القيمرية، في مقر أصبح اليوم ملجأً لليتيمات تابعاً للكنيسة الأرثوذكسية. درّس الدكتور

شاهين في الجامعة السورية، وعُيِّن مديراً لقسم أمراض الأنف والأذن والحنجرة، ثمّ عميداً لكلية الطب عام ١٩٤٩ ورئيساً لنادي الروتاري بدمشق وراعياً لشؤون الكنيسة الأرثوذوكسية في سورية[٢٣]. قصة النجاح الأخرى كانت للطبيب الدكتور أحمد شوكت الشطي، المولود في دمشق عام ١٩٠٠. درس الطب في معهد دمشق وتخرج عام ١٩٢١ ليكمل اختصاصه في جامعة مونبلييه الفرنسية وفي جامعة ستراسبورغ، حيث درس الطب الشرعي، بالإضافة إلى علم الأنسجة والأجنّة، ليعود ويدرّس بعدها هذه المواد في الجامعة السورية ويؤسس أول مخبر في دمشق للأنسجة والأجنّة. في ١٩٤٢-١٩٤٣، أصبح الشطي من الآباء المؤسسين لنقابة الأطباء السورية ولمنظمة الهلال الأحمر، الذي انتخب رئيساً لها.[٢٤] قام جميع هؤلاء الأطباء من الجيل الأول والثاني على مدى ثلاثين عاماً بمعالجة مرضى المدينة من دون أي توقف أو ملل يومياً في المستشفى الحميدي أو الوطني، من الصباح الباكر وحتى منتصف النهار، لينصرف بعدها كل منهم إلى عيادته الخاصة في المساء.

ولادة الجامعة السورية

سمّت حكومة الفريق رضا الركابي الدكتور رضا سعيد عميداً لمعهد الطب العربي في دمشق، وعينت أحد رجالات الأمير فيصل، عبد اللطيف صلاح من نابلس، عميداً لكلية الحقوق. ولم يُمض الحقوقي الفلسطيني أكثر من تسعة أشهر في سورية، حيث استبدل بعدها بالدمشقي مسلم العطار، الذي عمل مع رضا سعيد على وضع النظام الأساسي للجامعة السورية وبدا منذ صيف عام ١٩١٩ بوضع اسم «الجامعة العلمية السورية» على شهادات كليتي الحقوق والطب[٢٥]. صدر بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٠ أكثر من أربعين شهادة تحت هذا الاسم، جميعها حملت توقيع وزير المعارف ساطع الحصري وختمه، وهو أحد أساطين القومية العربية في القرن العشرين.

يشير المؤرخون عادة إلى حزيران ١٩٢٣ تاريخاً رسمياً لتأسيس الجامعة

السورية المعترف بها عالمياً أيام الانتداب، ولكن في الحقيقة بدأ إسباغ صفة «جامعة» عليها منذ عام ١٩١٩، ما يجعلها ثالثة أقدم جامعات العالم العربي، بعد جامعة القاهرة المؤسسة عام ١٩٠٨، وجامعة الجزائر التي تبعتها بعام واحد.

صدرت التعليمات التنفيذية وقوانين الجامعة العلمية السورية عام ١٩٢٠، بتوقيع العميدين رضا سعيد ومسلم العطار، مؤلفة من ٦٥ بنداً، مطبوعة على كرّاس ورق رسمي من عشر صفحات.

نصّ القانون على أنّ لأي طالب حامل شهادة ثانوية رسمية من المدارس العثمانية، الحق في الالتحاق بالجامعة السورية من دون امتحان قبول، ومن لا يملك شهادة عثمانية معترفاً بها، فعليه التقدم لامتحان شفهي وكتابي، وعليه اختيار لغة أجنبية ليُمتَحنَ بها، إمّا الفرنسية أو الإنكليزية، ولديه حق اختيار مواده العلمية، إما الجبر أو الكيمياء أو علم المثلثات أو الأحياء، وكذلك الأدبية، بين التاريخ والجغرافيا. ولا يحق لأي طالب لم يتجاوز السابعة عشرة من عمره التقدم إلى الجامعة السورية، وعلى جميع الطلاب إبراز شهادة صحية تثبت أنهم لا يعانون من أي مرض مزمن، جسدياً كان أو عقلياً، وعليهم أخذ لقاح ضد مرض الجدري، وكان عليهم أيضاً جلب ورقة حسن سلوك من مختار الحيّ الذي يقيمون فيه وصورتين شمسيتين حديثتين لإكمال الطلب. وتقبل طلبات الانتساب في الجامعة ذاتها بين ١-٢٠ أيلول من كل عام دراسي، وتُجرى امتحانات نهاية الفصل الدراسي بين ١-٣٠ حزيران. ومنع القانون طلاب الجامعة السورية من دراسة فرعين علميين في الوقت ذاته، وكان عليهم الاختيار بين الطب أو الحقوق.

ودخل النظام في تفاصيل الحياة اليومية للطلاب والمدرسين، فكان التأخير مثلاً ممنوعاً، ولم يسمح لطالب بدخول قاعة المحاضرات بعد مرور خمس دقائق على بدء المحاضرة، كذلك لم يحقّ للمدرس أن يتأخر أكثر من عشرة دقائق إلا في حال وجود عذر رسمي. وكانت الأعذار المطلوبة من الطلاب والأساتذة في حال التأخير تقدم خطياً إلى لجنة يرأسها رئيس الجامعة نفسه، مؤلفة من العمداء ورؤساء الأقسام، وفي بداية الدوام طلب من الهيئة التدريسية والطلاب التوقيع على سجل الحضور والغياب. منع القانون التدخين في الحرم الجامعي والتحدث بالدين أو السياسة منعاً باتاً، ومنع التظاهر لأيِّ سبب كان، ومُنعت الاعتصامات أو توزيع المناشير أو الكتابة على الجدران. من يخالف هذه القوانين كان يطرد فوراً من الجامعة، وكذا كانت العقوبة في حالة السرقة الفكرية والاقتباس من دون ذكر المراجع المطلوبة في أي بحث علمي[٢٦].

حافظت كلية الطب على برنامجها القديم، إذ حددت مدة الدراسة بستِ سنوات للتخصصات العلمية، وبقيت مدة الدراسة في كلية الحقوق أربع سنوات. علامة النجاح حُددت من عشرين، معتبرة أن العشرين هي أعلى ما يمكن الطالب أن يحصل عليه في سُلّم العلامات، وكل ما هو دون العشرة يكون راسباً لا تحقّ له إعادة الامتحان لأكثر من فصلين متتالين في مادة واحدة، ومن لا يترفّع في أي مادة خلال فصلين يعاقب بالفصل من الجامعة.

أمّا عن رسم التسجيل، فقد حددته الجامعة بثلاثة دنانير سورية، وقسط الفصل العلمي بتسعة دنانير تدفع على ثلاث مراحل. والذي يتغيب عن الامتحان يجب أن يقدم عذراً رسمياً، وعليه دفع ستة دنانير تأخير لخزينة

الجامعة. وعند التخرج، كان على الطالب تسديد ١٠ دنانير للحصول على الشهادة الجامعية[٢٧]. في العام الأول للجامعة السورية وبعد خروج الأتراك، سجل ٢١ طالباً جديداً في كلية الحقوق ووصل عدد طلاب كلية الطب إلى أربعين[٢٨].

بداية الحكم الفرنسي

عند سقوط الحكومة العربية ودخول الجيش الفرنسي إلى العاصمة دمشق واحتلالها بنحو كامل بعد خلع الملك **فيصل الأول**، وجد الفرنسيون أنّ العاصمة السورية تعاني من نقص شديد في الأطباء، حيث كان عددهم لا يتجاوز المائة لـ٩٥ ألف نسمة، ١٦ منهم فقط كانوا من متخرجي معهد الطب العربي [٢٩]. درس معظم الباقين إما في اليسوعية أو الأميركية أو معهد الطب العثماني في إسطنبول قبل عام ١٩١٨، فيما سافر عدد كبير من متخريجي الجامعة السورية إلى مدن أكثر أماناً واستقراراً من دمشق، مثل القاهرة وبغداد وبيروت، ليعملوا فيها ويجمعوا مالاً أكثر... وكلها معطيات استخدمتها السلطات الفرنسية ضد أهالي دمشق وجامعتهم، فأبرقت إلى باريس بالقول إنه لا داعي للإبقاء على كلية طب في دمشق،

لأن كليتي الجامعتين الأميركية واليسوعية تكفيان لسدّ حاجة سورية ولبنان من الأطباء، فأرسلت باريس طبيباً فرنسياً من الجزائر لمعاينة وضع كلية الطب، ليكتب الأخير تقريراً مفصلاً للمندوب السامي الفرنسي هنري غورو، مقترحاً تحويل الجامعة السورية إلى مؤسسة تعليمية مشتركة بين الفرنسيين والسوريين، يديرها أطباء فرنسيون ومساعدون سوريون وتكون تابعة مباشرة لحكومة الانتداب[٣٠]. رفض المدرسون السوريون هذا الاقتراح رفضاً قاطعاً، وطالبوا الجنرال غورو بألاّ يقضي على حلمهم وإنجاز حياتهم، مذكرين بأن الجامعة السورية أصبحت خلال فترة قصيرة واستثنائية الأفضلَ في العالم الإسلامي كله، مقترحين زيادة عدد المدرسين الفرنسيين فقط[٣١]. وافق غورو على هذا الاقتراح وأمر بالحفاظ على الجامعة السورية.

العقبة الأولى أمام الجامعة السورية في عهدها الجديد، كانت موضوع الاعتراف المحلي والدولي بشهاداتها العلمية. الفرنسيون اعترفوا بها على الفور وقبلوا عدداً من طلابها المتفوقين في باريس لإكمال اختصاصاتهم، مثل الدكتور حسني سبح الذي وصل إلى العاصمة الفرنسية عام ١٩٢٤، وأنسطاس شاهين الذي التحق بجامعة السوربون، وأحمد شوكت الشطي الذي قُبل في جامعة مونبيلييه، كما ذكرنا سابقاً. أما الحكومة البريطانية الحاكمة في فلسطين، فلم تعترف بشهادات الجامعة السورية، كذلك لم يعترف بها أيضاً كل من الحكومات المصرية والعراقية والتركية.

كان على أي طبيب سوري يرغب بالعمل في أي من هذه البلاد الخضوع مسبقاً لامتحان، بغض النظر عن خبرته العملية أو العلمية، وكان هذا

مهيناً جداً للنخبة السورية ولمدرّسي الجامعة السورية كافة. كانت هناك عدة أسباب لهذا التشدد البريطاني على الشهادات السورية، أولها غيرة حلفاء بريطانيا في مصر والعراق من السمعة الطيبة للأطباء السوريين وجامعتهم، وضغط المدرسين في كل من القاهرة وبغداد على الحكومة البريطانية لعرقلة قبول شهادات الجامعة السورية، التي كان يحصد بموجبها الأطباء السوريون الوظائف فور تقدمهم لأي مستشفى أو مستوصف في العالم العربي، رغبة من العراقيين والمصريين في الحصول على هذه الوظائف. وكان السبب الثاني سياسياً، ومرتبطاً مباشرة بعهد الانتداب البريطاني في فلسطين، حيث كان طلاب الجامعة السورية من أشد المنتقدين للاحتلال البريطاني لفلسطين ومن الداعمين للتظاهرات الفلسطينية والحراك الثوري الفلسطيني في الخليل ونابلس وعكا وحيفا والقدس.

كانت شوارع دمشق تنفجر بنحو شبه يومي بتظاهرات حاشدة لطلاب الجامعة السورية مطالِبةٍ بإنهاء الانتداب في بلادهم وفي فلسطين المحتلة، وقاموا أيضاً بمد زملائهم الفلسطينيين بالسلاح والمال والغذاء خلال عمليات الحصار البريطانية للقرى والمدن الفلسطينية.

عند قدوم اللورد جيمس بلفور، صاحب الوعد المشؤوم بقيام دولة عبرية على أرض فلسطين، إلى دمشق، هبّ طلاب الجامعة السورية ضده وأغلقوا المدينة غضباً، مطالبين بخروجه الفوري ومهددين إياه بالقتل لو أمضى ليلة في دمشق. وتحت هذا الضغط، هرب بلفور من دمشق تحت حماية فرنسية ولم يُمض فيها أكثر من بضع ساعات فقط. لم ينس البريطانيون هذا الأمر، وشدّدوا مراقبتهم لطلاب الجامعة السورية ولأساتذتهم الداعمين أعمالاً

مناهضة لبريطانيا العظمى. وكلما كان صوت طلاب دمشق يرتفع، كانت مدة انتظارهم للاعتراف بشهاداتهم حول العالم تطول. في شباط ١٩٢٩، قدّم طلاب الجامعة السورية عرضاً مسرحياً ساخراً ضد الاحتلال، للكاتب المصري الكبير مصطفى لطفي المنفلوطي، مظهرين الحكام البريطانيين على صورتهم السيئة أمام الناس، وفي أيلول ١٩٢٩ قام سهيل الخوري، الطالب يومها في كلية الحقوق، بتحريك تظاهرة داعمة لمقتل ستين صهيونياً في مدينة الخليل الفلسطينية[٣٢].

ردت فرنسا ومن ورائها حليفتها بريطانيا على التظاهرة بطرد جميع الطلاب المشاركين فيها، وباعتقال سهيل الخوري بعد فصل والده فارس الخوري من عمادة الكلية. وبسبب كل هذه الحوادث، لم تعترف بريطانيا بالشهادات السورية حتى أيار ١٩٣٩، عندما تدخل الدكتور عبد الرحمن الشهبندر لدى رئيس الحكومة الوطنية في مصر مصطفى النحاس باشا، فأمر بإلغاء التدابير المسبقة كافة ضد متخرجي الجامعة السورية. كان هذا طبعاً بعد ٣٦ عاماً من إنشاء الجامعة السورية.

رئاسة الجامعة السورية

في حزيران ١٩٢٣، أصدر المندوب السامي الفرنسي ماكسيم ويغان قراراً بدمج كليتي الحقوق والطب في مؤسسة تعليمية جديدة يكون اسمها «الجامعة السورية»، والتي حافظت على هذا الاسم حتى قيام جمهورية الوحدة عام ١٩٥٨، ليصبح اسمها «جامعة دمشق». فقدت الجامعة بموجب القانون الجديد، الاستقلالية الإدارية التي نعمت بها منذ عام ١٩١٩، وأصبحت منذ هذا التاريخ تابعة رسمياً لوزارة المعارف السورية. نصّ القانون الجديد على أن ينتخب رئيسَ الجامعة عمداءُ كليتي الطب والحقوق ومجمع اللغة العربية التابع لوزارة المعارف، وأن تكون مدّة الرئاسة عاماً واحداً فقط يجدَّد بالإجماع. ونص القانون على أن يصدِّق رئيس الدولة على هذه الانتخابات وأن يعين رئيس الجامعة بمرسوم. جرت الانتخابات

الأولى برعاية فرنسية بين عميد كلية الطب الدكتور رضا سعيد وعميد كلية الحقوق الأستاذ عبد القادر العظم ورئيس المجمع العلاّمة محمد كرد علي. كان عبد القادر العظم يعتبر نفسه أحق بالرئاسة من زميليه، لكونه في حاجة أكثر منهما إلى راتب رئاسة الجامعة. فالدكتور رضا سعيد يتقاضى راتباً من كلية الطب وتدرّ عليه عيادته الطبية ثروة محترمة، ومحمد كرد علي لديه مصدران للدخل: الأول من مجمع اللغة العربية، والثاني من رئاسة تحرير جريدته الناجحة «المقتبس». أما الأستاذ العظم، فلا يملك مدخولاً سوى راتبه في كلية الحقوق، ومع ذلك لم يرشح نفسه للانتخابات، وجرت المنافسة بين رئيس المجمع وعميد كلية الطب، فذهبت للدكتور رضا سعيد وأُعطي محمد كرد علي منصباً فخرياً في تدريس مادة اللغة العربية في كلية الحقوق[٣٣].

يظهر أن الأستاذ محمد كرد علي لم يكن موفقاً بمهنة التدريس، على الرغم من نبوغه في الكتابة واللغة والأدب والصحافة، لافتقاده الكاريزما المطلوبة في الخطابة ونقل المعلومات إلى الطلاب، فصوته كان منخفضاً عند إلقاء المحاضرات ويصعب على الطلاب سماعه والاستفادة من علمه، وكان سريع الغضب وقليل الصبر.

أحد طلاب كلية الحقوق نشر مجموعة مقالات قاسية في جريدة حلب اليومية «الشعب»، ساخراً من محمد كرد علي ومتهماً إياه بـ«الجهل بقواعد اللغة التي جاء ليعلمنا إياها»[٣٤]. في اليوم التالي لنشر المقال، جاء كرد علي إلى العمل وفي عينيه الكثير من الألم، فواجهه بأن طلاب الكلية بطلب التوقف عن التدريس والعودة إلى مكتبه في جريدة «المقتبس»، لينفجر

كرد علي قائلاً: «أنا معيّناً من قبل الحكومة ولن أغادر هذا المكان إلا بالقوة!». هذه المجابهة أشعلت الجامعة السورية وأدت إلى استقالة عميد كلية الحقوق عبد القادر العظم تضامناً مع زميله محمد كرد علي، فكُلِّف الأستاذان فارس الخوري وفوزي الغزي إدارة أمور الكلية في ظل غياب عميدها الأصيل، وكتب العظم في مذكراته أنه خشي أن تستخدم فرنسا هذه الحادثة ذريعة لإغلاق الجامعة كلها، أو على الأقل لإغلاق كلية الحقوق نهائياً[٣٥].

اجتمع الطلاب لمناقشة الموقف، مدركين أن الحادثة أخذت أبعاداً خطيرة، وهذا دليل على وعيهم العالي وحرصهم على مستقبل جامعتهم، معتبرين أن التخلص من أستاذ ضعيف أضاع وقتهم بقلة خبرته التعليمية شيء، وتعريض الكلية للإغلاق أمر آخر تماماً يضرّ بالمصلحة القومية للبلاد، فشكلوا وفداً طلابياً لمقابلة العميد المعتكف في بيته وتوسلوا إليه العدول عن الاستقالة، ثم جالوا على مكاتب الصحف، طالبين منها عدم نشر أخبار الحادثة وتبعاتها، لعدم الإضرار بسمعة الجامعة، وكي لا يعطوا الفرنسيين فرصة للشماتة بهم، ثمّ اعتذروا من الأستاذ كرد علي.

وبالرغم من دوره القومي الكبير عبر مجمع اللغة وأياديه البيضاء على الحياة الفكرية في سورية، لم يتعامل محمد كرد علي بكبر عند توليه وزارة المعارف السورية عام ١٩٢٨، فقد سيطرت رغبة الانتقام عنده من الجامعة السورية بسبب حادثة الطلاب، ومن رئيسها الدكتور رضا سعيد، الذي هزمه في انتخابات الرئاسة قبل خمس سنوات ولم يحرك ساكناً، مثلما فعل عبد القادر العظم. بقي محمد كرد علي وزيراً للمعارف حتى عام ١٩٣١، وكان أول عمل يقوم به إنشاء مجلس التعليم السوري لمراقبة المناهج وسير العملية

التعليمية في المدارس والجامعات. ضمّ المجلس كلاً من رئيس الجامعة ومديري مدارس التجهيز وسبعة موظفين من وزارة المعارف، جميعهم معينون من محمد كرد علي، الذي هيمن على المجلس بصفته وزيراً ورئيساً لمجمع اللغة، وعبر موظفي وزارته التابعين له، وبذلك حاصرَ الدكتور رضا سعيد كلياً داخل المجلس.

في الاجتماع الأول للمجلس الجديد، قال وزير المعارف إن الجامعة السورية تقوم بخطوات جبّارة في مجال التعليم وتجني الكثير من المال، وهي بذلك لا تحتاج من الآن فصاعداً لأي دعم مالي من الوزارة. ردّ رضا سعيد موضحاً بالأرقام أن مصاريف العام الدراسي الحالي بلغت ١٣٤ ألف ليرة سورية، وبالفعل غطت عائدات الجامعة المبلغ، حيث وصلت إلى ٢٢٣ ألف ليرة سورية. ولكن الجامعة لا تزال في حاجة إلى دعم مالي كبير بسب المستشفى الجامعي، الذي كلّف خزينة الجامعة ١٤٦ ألف ليرة سنوياً، ولم تتجاوز عائداته ثلاثة آلاف ليرة فقط، لأنّ الغالبية العظمى من العمليات كانت تُجرى مجاناً، كما جرت العادة منذ أيام العثمانيين. بعدها عرض رضا سعيد الموازنة السنوية القادمة، طالباً ٢٠٣٣٧٠ ليرة سورية من الدولة، وكان هذا مبلغاً كبيراً طبعاً، بحكم أن ميزانية الوزارة لعام ١٩٢٩ لم تتجاوز مليوناً ونصف مليون ليرة سورية، وكان المبلغ يوزع على التعليم الابتدائي والثانوي والعالي في سورية.

رفض الوزير التصديق على الموازنة، وطلب تفصيلاً من رئيس الجامعة الغاضب من هذه الإزعاجات المقصودة التي لا تليق برجل علم مثل محمد كرد علي.

بدأ رضا سعيد بشرح موقفه للمجلس، موضحاً أنّ حصة الأسد من أموال الإنفاق تذهب إلى رواتب الأطباء والتجهيزات الطبية والدواء المجاني في مستوصف الجامعة في ساحة الشهبندر وإلى غرف العمليات والمعونة المجانية أيضاً في المستشفى الوطني. على سبيل المثال، أجرى المستشفى ١٠٣ عمليات نسائية و١٠٤ عمليات عينية، وثلاثين عملية أنف وأذن وحنجرة، و٢٤٠ معاينة منزلية إسعافية، جميعها مدفوعة الثمن، وفي المقابل أجرى أطباء المستشفى ٢٨٢٠ عملية مجانية لفقراء المدينة والمحتاجين استهلكت فائض خزينة الجامعة بنحو كامل. وأضاف رضا سعيد أنه يرفض رفضاً قاطعاً أن يمسّ رواتب الطاقم الطبي للجامعة والمستشفى لتغطية العجز المالي.

ردّ محمد كرد علي بشطب ميزانية الجامعة وتقليصها إلى ٧٥ ألف ليرة سورية للعام الدراسي المقبل، مبرراً قراره بأن قرى الريف السوري في حاجة إلى المال أكثر من الجامعة السورية.

ردّ طلاب الجامعة بتظاهرة حاشدة يوم ١١ نيسان ١٩٢٩، مطالبين بعزل وزير المعارف من منصبه، وهبّ لنصرتهم طلاب بيروت وحلب. وفي دمشق، تجمع أكثر من أربعة آلاف شخص من الطلاب والطالبات في بهو الجامعة، ما أثار اهتمام الصحافة السورية، وردّت يومها جريدة «ليز إيكو» الفرنسية الصادرة في دمشق، بأن سلخ ميزانية الجامعة كان بسبب الخلاف بين رضا سعيد ومحمد كرد علي، وليس لأي غاية تعليمية عند وزارة المعارف. لم يتوقف المسلسل عند هذا الحد، فأمر محمد كرد علي برفع الأقساط الجامعية بنسبة ستين ليرة سنوياً لكي تغطي عجز المستشفى

الوطني، تدفع على ثلاث مراحل، كذلك رفع تعرفة المنامة المدفوعة في المستشفى الوطني من ٧٥ قرشاً للدرجة الثانية إلى ٢٥٠ قرشاً، ومن ١٥٠ قرشاً يومياً في الدرجة الأولى إلى ٤٠٠ قرش. ولم يكن لرضا سعيد سوى أن يقبل بهذه القرارات الهدامة والتعايش معها حتى بلوغه سن التقاعد عام ١٩٣٦.

الخاتمة

استمرت الجامعة السورية بالعمل في ظل كل هذه الإجراءات، واستطاعت أن تكمل برنامجها التعليمي السامي. وفي الأول من تموز عام ١٩٢٩، افتتح الدكتور رضا سعيد المدرج الكبير في الجامعة، وبعد عامين دشّن مطبعة الجامعة الرسمية لإصدار المجلة الطبية ومجلات علمية أخرى، كذلك أجرى توسعة على مكتبة الجامعة حيث اشتملت على ٤٥٠٠ كتاب عالمي باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية، وبدأ بتشجيع المواهب الفنية والرياضية لدى الطلاب. وعندما بدأ الطلاب لعب كرة المضرب مثلاً، أمر رئيس الجامعة بتخصيص مبلغ ١٠٠ ليرة سورية لدعم نشاطهم. في العام الدراسي ١٩٣٠-١٩٣١، تسجل ٨١ طالباً جديداً في الجامعة السورية، سبعة منهم من الدمشقيات، أبرزهن لوريس ماهر، التي تخرجت في كلية

الطب وظهرت في صورة تذكارية مع رضا سعيد وأعضاء الهيئة التدريسية وهي بكامل أناقتها من دون أي تمييز عنصري لها عن رفاقها الذكور أو من الأساتذة.

في منتصف الثلاثينيات، أُقر نظام التقاعد في الجامعة السورية، وبموجبه انتهت خدمة الدكتور رضا سعيد، التي امتدت من نهاية العهد العثماني حتى تاريخ إقرار النظام. وتحت ضغط من الطلاب، صدر أول قرار لتمديد خدمة الرئيس فارس الخوري، العميد السابق وأحد أبرز مؤسسي كلية الحقوق، حيث طلب منه أن يستمر بالعمل في الجامعة السورية حتى عام ١٩٤٠، بالرغم من انشغاله بأعباء مجلس النواب الذي انتخب لرئاسته بإجماع مطلق نهاية عام ١٩٣٦. كان هذا بالرغم من أن الرئيس الخوري لم يدرس القانون رسمياً، بل الرياضيات في الجامعة الأميركية في بيروت وتعلم القانون بنفسه بالمطالعة والقراءة ليصبح مؤسساً لكلية الحقوق ولنقابة المحامين، بالإضافة إلى دوره المحوري في صياغة الدستور السوري وتأليفه كتباً قيمة في القانون ما زالت تدرس حتى هذا اليوم بعد أكثر من خمسين عاماً على رحيله.

كان فارس الخوري يرافع أمام محاكم الدولة العثمانية والفرنسية والسورية ويوقع شهادات الدكتوراه في القانون، لكنه لم يحمل يوماً شهادة في القانون. هكذا كان الجيل الأول من المدرسين السوريين، شعلةً في العلم والوطنية الصافية، مترفعين عن أي مصلحة شخصية، واضعين مصلحة بلادهم وقضاياها فوق كل شيء. بذلوا الكثير لسورية وجامعتها، ولم ينالوا بالمقابل سوى شرف الانتماء إليهما.

عند غياب هذا الجيل من المربين الكبار، إما بسبب الوفاة أو التقاعد، أُغلقت صفحة من حياة الجامعة السورية وبدأت مرحلة جديدة لم تقلّ بياضاً عن سابقتها. استطاع المربون والأكاديميون السوريون الاستمرار في العطاء وتطوير الجامعة السورية بداية من عهد الجلاء الذي حصلت عليه سورية عام ١٩٤٦.

في الخمسينيات مثلاً، نعمت الجامعة بقيادة علمية ووطنية ندر مثيلها في العالم العربي، للأستاذ الدكتور قسطنطين زريق، الذي استثمر الكثير لإرسال طلابه إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة لتحصيل علمهم في مجالات مختلفة، منها الطب البشري، ثمّ جاء بعده الأستاذ الدكتور أحمد السمان أيام الجمهورية العربية المتحدة، الذي عُدَّ من أفضل رؤساء الجامعة علماً ومعرفة، ورويت عنه القصة الشهيرة الآتية:

في يوم من الأيام جاءته مجموعة من الشباب العراقيين الموالين للرئيس جمال عبد الناصر والمقيمين جميعاً في دمشق بسبب قيامهم بمحاولة اغتيال فاشلة ضد الرئيس العراقي آنذاك عبد الكريم قاسم، وطلبوا الانتساب إلى الجامعة السورية، فرفض الدكتور السمّان طلبهم، ما أثار غضب الطالب صدام حسين، الذي دخل مكتب رئيس الجامعة يستشيط غضباً سائلاً كيف يرفض في الجامعة السورية وهو «من رجالات» الرئيس جمال؟ وبهدوء مطلق ردّ الدكتور السمان: «إذا رغب الرئيس عبد الناصر فعليه أن يقبلك في جامعة القاهرة! أنا أعتذر، لا مكان لك في جامعة دمشق!».

كانت هذه المجادلة في وقت كان الدمشقيون سكارى بجمال عبد الناصر لا يردون له طلب، وجميع الناس يعملون ألف حساب له ولجهاز مخابراته المخيف المعروف بالمكتب الثاني. ولكن بالنسبة إلى رئيس الجامعة، كانت سمعة الجامعة ومستوى طلابها أهم من رضى الرئيس جمال عبد الناصر.

في آب ١٩٧١، عين الرئيس حافظ الأسد رئيساً لجامعة دمشق، طبيب القلب الدكتور مدني الخيمي، الذي درس الطب في الجامعة الأميركية في بيروت، وترعرع مع الجيل الأول من الأطباء السوريين. وفي يوم من الأيام قام بزيارة الرئيس الأسد، الذي قال له إنه يبحث عن وظيفة في الجامعة لثمانمئة عامل نظافة وخدمات، فرد الدكتور الخيمي بالقول: «أعطني المال المخصص لتوظيفهم وسأخلق لكم جامعة جديدة بالكامل»[٣٦]. وافق الرئيس الأسد وصرف المال المطلوب لرئاسة الجامعة، التي اشترت أراضي جديدة في المزة وكفرسوسة لإنشاء كلية الفنون ومقارّ جديدة لكليات الطب والحقوق. شكر الدكتور الخيمي للرئيس الأسد مبادرته بإعطائه دكتوراه فخرية من جامعة دمشق، بعدما كان أقر نظاماً جديداً لتلك الحفلات، حيث يرتدي الطلبة العباءة الحرير الداكنة اللون ويمشون في مراسم معينة لتسلم شهاداتهم، كما هو الحال في الجامعات الأميركية. في عام ١٩٧٣ عين الأسد رئيساً جديداً للجامعة هو الأستاذ الدكتور عبد الرزاق قدورة، عالم الفيزياء النووية المتخرج في أعرق جامعات بروكسل، والذي انضم لاحقاً لوكالة الطاقة الذرية وكان من مؤسسي جامعة الأمم المتحدة في طوكيو، قبل أن ينتخب نائباً لرئيس منظمة اليونيسكو. كان الدكتور

قدورة آخر العظماء في الجامعة السورية. ومنذ ذلك الوقت والجامعة تنحدر شيئاً فشيئاً نحو الأسوأ، علمياً ومؤسساتياً، لتصل إلى الدرك الأسفل اليوم بسبب انهيار شبه كامل بعد خمس سنوات متواصلة من الحرب.

الهوامش

١ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العجلاني (بيروت، ٩ أيلول ١٩٩٩).

٢ جريدة الأحوال (١٢ شباط ١٩٠٠).

٣ عبد العزيز محمد عواد، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية**، ٦٩.

٤ عبد الكريم رافق، **تاريخ الجامعة السورية**، ١٥.

٥ نفس المصدر، ١٣.

٦ نفس المصدر، ١٤.

٧ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٦١٨-٣ (تقرير من إسطنبول، ٦ تموز ١٩٠٤).

٨ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٦١٨-٣ (القنصلية البريطانية في دمشق إلى لندن، ١٠ كانون الثاني ١٩٣٠).

٩ عبد الكريم رافق، **تاريخ الجامعة السورية**، ١٢

١٠ جريدة الأهرام (٤ أيلول ١٩٠٣).

١١ الأوراق غير المنشورة للدكتور منير العجلاني، حول السنوات ١٩٣٢-١٩٥٥.

١٢ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العجلاني (بيروت، ٩ أيلول ١٩٩٩).

١٣ الدكتور مرشد خاطر، **مجلة المعهد الطبي**، العدد الأول عام ١٩٢٤، ٩.

١٤ الدكتو حسني سبح، **المجلة الطبية العربية**، العدد ٩٠، آذار ١٩٨٦

١٥ عبد الكريم رافق، **تاريخ الجامعة السورية**، ٢٨.

١٦ نفس المصدر، ٤٢.

١٧ سامي مبيض، **فولاذ وحرير**، ٤٨٤-٤٨٥.

١٨ الدكتور عزت مريدن، **أحمد منيف العائدي**، دمشق ١٩٩٦.

١٩ سامي مبيض، **فولاذ وحرير**، ٤٧٢-٤٧٣.

٢٠ نفس المصدر، ٤٧٨-٤٧٩.

٢١ نفس المصدر، ٤٧٢-٤٧٣.

٢٢ نفس المصدر، ٤٨٠-٤٨١.

٢٣ لقاء المؤلف مع الدكتور نقولا أنسطاس شاهين (دمشق ٢ أيار ٢٠١٥).

٢٤ سامي مبيض، **فولاذ وحرير**، ٤٩١-٤٩٢.

٢٥ لقاء المؤلف مع دولة الرئيس مأمون الكزبري (بيروت، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٧).

٢٦ عبد الكريم رافق، **تاريخ الجامعة السورية**، ٥٤-٦٥.

٢٧ جريدة العاصمة (٢٦ تموز ١٩٢٠).

٢٨ عبد الكريم رافق، **تاريخ الجامعة السورية**، ٥٤-٦٥.

٢٩ وثائق الخارجية الفرنسية في نانت – قسم المشرق، الصندوق رقم ١٨٠، تقرير من بيروت إلى باريس في ١٠ أيلول ١٩٢٠.

٣٠ وثائق الخارجية الفرنسية في نانت – قسم المشرق، الصندوق رقم ١٨٠، تقرير من دمشق إلى باريس، عبر بيروت في ٦ تشرين الأول ١٩٢٠.

٣١ وثائق الخارجية الفرنسية في نانت – قسم المشرق، الصندوق رقم ١٨٠، رسالة الجنرال غورو إلى باريس، ١٤ أيلول ١٩٢٠.

٣٢ جريدة ليز ايكو (٣ شباك ١٩٣٩).

٣٣ عبد القادر العظم، **مذكرات**، ٦٢.

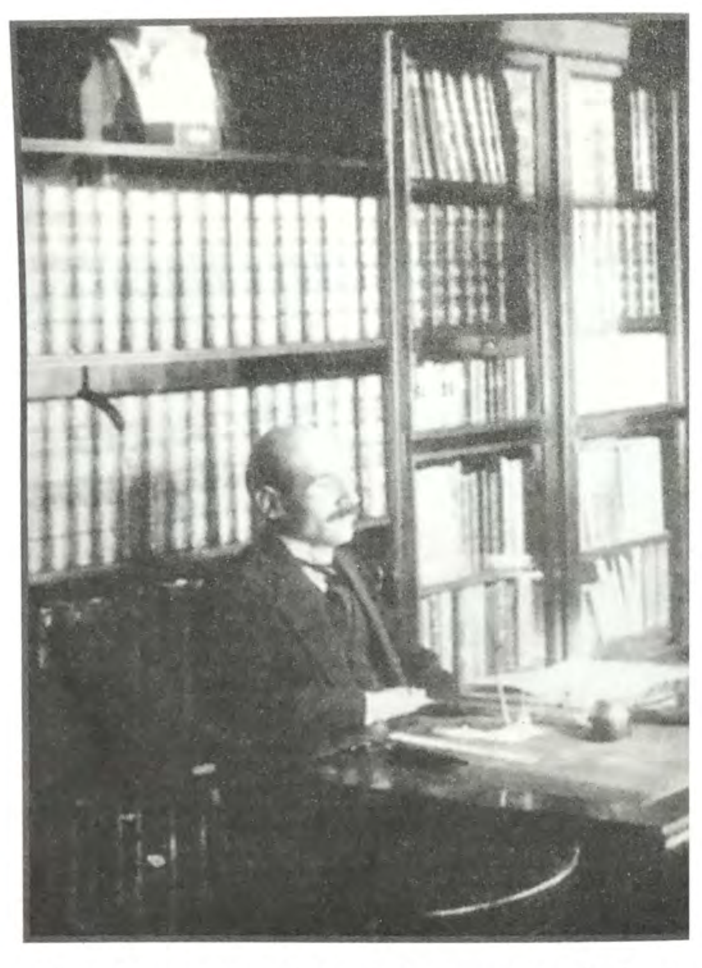
٣٤ **جريدة الشعب** (١٩ نيسان ١٩٢٩).

٣٥ عبد القادر العظم، **مذكرات**، ٦٤.

٣٦ لقاء المؤلف مع السفير الدكتور سامي الخيمي (بيروت، ١١ تشرين الثاني ٢٠١٤).



طاقم العمل في المشفى الحميدي



وزير المعارف ساطع الحصري الذي اعاد فتح كليتي الطب والحقوق بدمشق في العهد الفيصلي



طلاب الطب في الجامعة السورية في العشرينيات



كلية الطب في الجامعة السورية



الجامعة السورية أيام الانتداب الفرنسي

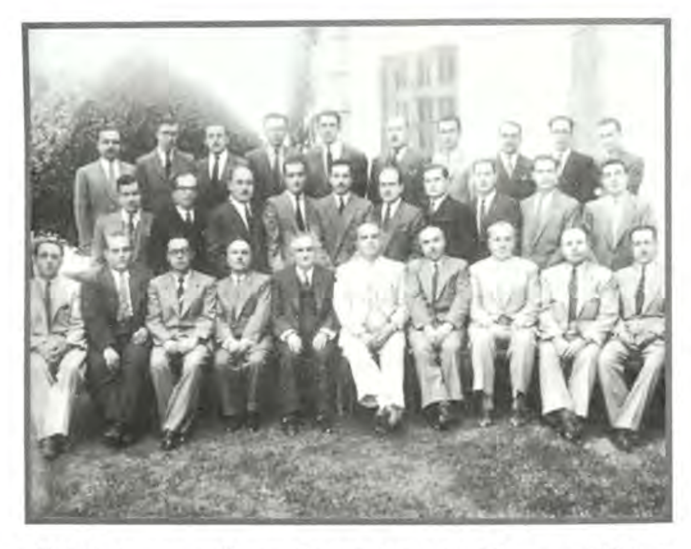


الهيئة التدريسية في الجامعة عام ١٩٢٥ ويقف في الوسط رئيس الجامعة الدكتور رضا سعيد ويليه عميد كلية الحقوق فارس الخوري وإلى جانبه العلامة فوزي الغزي واضع الدستور السوري الجمهوري الأول.

أقام رئيس الجامعة هذا الحفل تكريماً للخوري والغزي بعد خروجهما من المعتقل أيام الثورة السورية الكبرى.



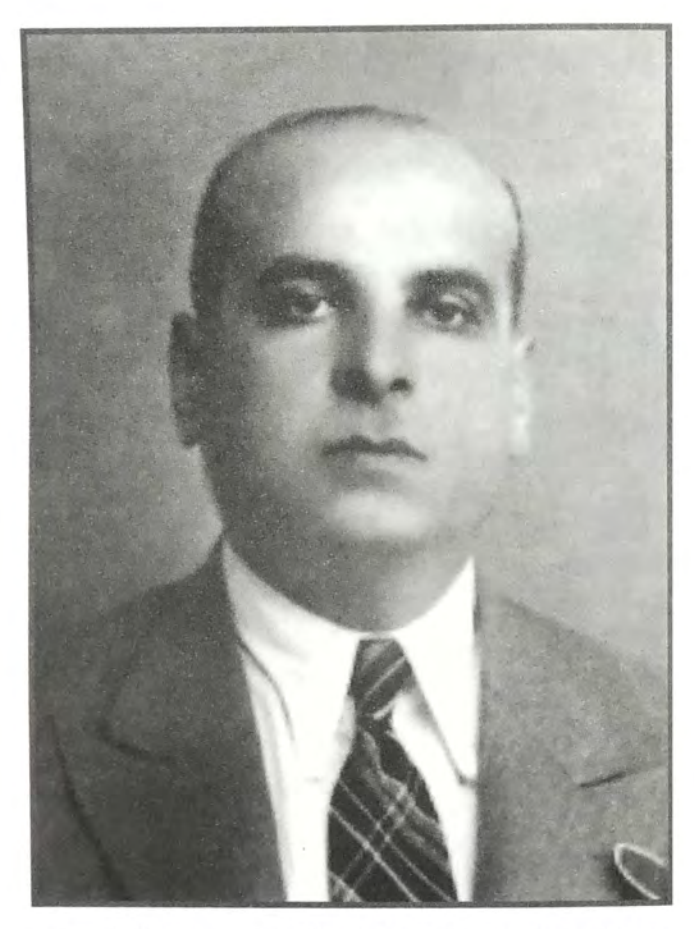
المؤتمر الطبي الثامن المنعقد في الجامعة السورية في حزيران ١٩٣٥. يجلس في الصف الأول (الثالث من اليسار) الدكتور رضا سعيد رئيس الجامعة السورية، رئيس المؤتمر الدكتور علي باشا ابراهيم (مصر)، الدكتور أحمد منيف العائدي عميد معهد الطب العربي في دمشق.



الهيئة التدريسية في كلية الطب في الجامعة السورية عام ١٩٤٦. الصف الأول من اليمين: الدكتور ممدوح الصباغ، الدكتور عزت مريدن (عميد الكلية ١٩٥٧-١٩٦٥)، الدكتور انسطاس شاهين (عميد الكلية (١٩٤٩-١٩٥٤)، الدكتور نظمي قباني (وزير الصحة ١٩٥٣-١٩٥٤)، الدكتور حسني سبح رئيس الجامعة (١٩٤٣-١٩٤٩)، الدكتور مرشد خاطر (وزير الصحة ١٩٥٢-١٩٥٣)، الدكتور شوكت الجراح، الدكتور شوكت القنواتي (رئيس الجامعة ١٩٥٣-١٩٥٤)، الدكتور منير شورى، الدكتور بشير العظمة رئيس الوزارة عام ١٩٦٢



الدكتور رضا سعيد رئيساً لجامعة دمشق



الدكتور حسني سبح، رئيس جامعة دمشق ورئيس مجمع اللغة العربية


وزارة المعارف السورية
MINISTÈRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE SYRIEN

البكالوريا السورية للتعليم الثانوي
BACCALAURÉAT DE L'ENSEIGNEMENT SECONDAIRE SYRIEN

دورة حزيران ٩٣٢
Session de : Juin 932

تذكرة اكتتاب
معطاة الى السيد لطفي الحاج حسين

CARTE D'INSCRIPTION
Délivrée à M Loutfi Hadj Hussein

شعبة الاداب والعلوم رقم ١٢
Section Lettres et Sciences N° 12

Langue اللغة

بطاقة البكالوريا السورية


الجامعة السورية

بطاقة دخول الامتحان

السيد

تقدم هذه البطاقة الى رئيس اللجنة الفاحصة يوم الامتحان

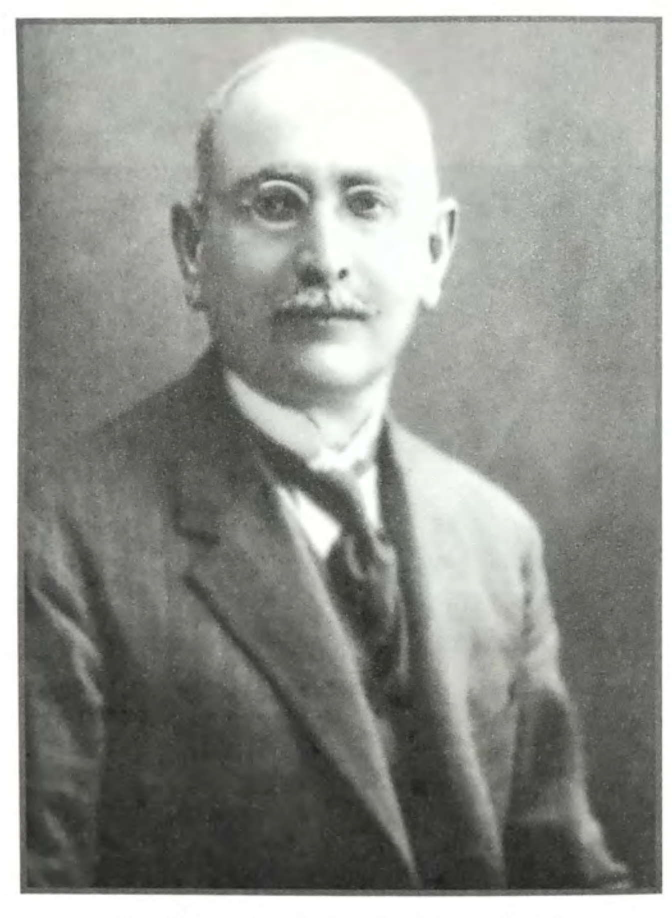
بطاقة دخول الامتحان من الجامعة السورية



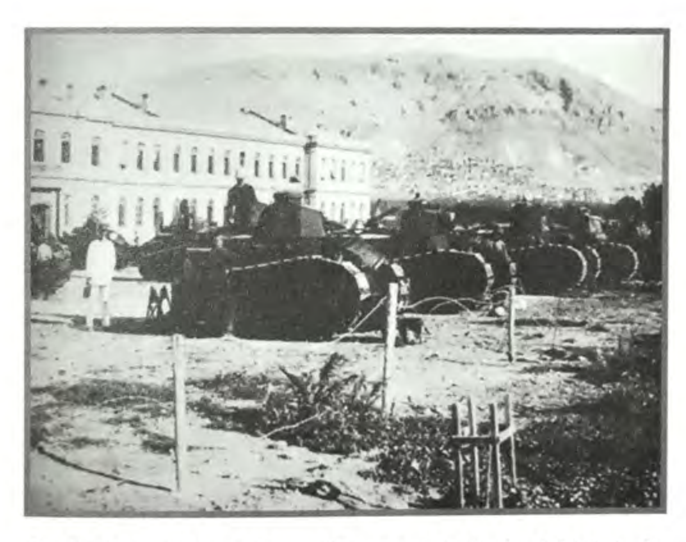
عميد كلية الطب الدكتور أنسطاس شاهين مع الرئيس شكري القوتلي في بطريركية انطاكيا وسائر المشرق بدمشق عام ١٩٥٧ . وفي الخلف رئيس الحكومة صبري العسلي ورئيس مجلس النواب الدكتور ناظم القدسي .



طلاب وأساتذة كلية الحقوق في جامعة دمشق عام ١٩٢٤ . الهيئة التدريسية تضم الأساتذة فارس الخوري وعبد القادر العظم، والشيخ سليمان الجوخدار، وسامي الميداني، وبهجت مردم بك، وشاكر الحنبلي، وفايز الخوري .



مرشح رئاسة جامعة دمشق وزير المعارف محمد كرد علي



الدبابات الفرنسية عند ابواب الجامعة السورية لقمع المظاهرات الطلابية



رئيس جامعة دمشق ما بين ١٩٤٩-١٩٥٢ الأستاذ الدكتور قسطنطين زريق



رئيس جامعة دمشق في السبعينيات الأستاذ الدكتور مدني الخيمي



الصف الأول من اليمين: الدكتور أحمد منيف العائدي، الدكتور ميشيل شمندي، أستاذ فرنسي، عميد كلية الحقوق عبد القادر العظم (الذي أصبح رئيساً للجامعة)، الدكتور رضا سعيد رئيس الجامعة، طاهر الجزائري، الدكتور سامي الساطي، الدكتور مصطفى شوقي، الدكتور عبد القادر سري.

الصف الثاني: الدكتور نظمي القباني، الدكتور أحمد شوكت الشطي، الدكتور حسني سبح، الدكتور علي رضا الجندي، الدكتور ابراهيم حقي الساطي، الدكتور عبد الوهاب القنواتي.

الصف الثالث: الدكتورة لوريس ماهر، أول طبيبة تتخرّج من كلية طب جامعة دمشق، تتوسط الهيئة التدريسية عام ١٩٣٠، مرتدية القبعة. وفي نفس الصف (الثالث من اليمين) الطالب عزت مريدن الذي أصبح عميداً لكلية الطب في الخمسينيات.

المنسية الرابعة

جمهورية الرئيس
محمد علي العابد

خلّد التاريخ الكثير من الشخصيات السورية، لكنه في الوقت ذاته ظلم الكثير منها أيضاً، ولربما أتى الرئيس الأول للجمهورية محمد علي العابد على رأس قائمة المنسيين والمهملين، فهو لم يأخذ حقه الكافي في كتب التاريخ ولا في الذاكرة الشعبية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أولها الأحداث الجسيمة التي مرت بها سورية منذ نهاية عهده في عام ١٩٣٦، ومنها الانقلابات العسكرية المتتالية والحروب التي ألقت بظلالها على إنجازاته المتواضعة في الأصل، ما حوَّله شخصية هامشية بالمقارنة مع شعبية الرئيس جمال عبد الناصر أو مآثر الرئيس شكري القوتلي أو دهاء الرئيس حافظ الأسد. أما السبب الآخر، فهو أنّ الرجل كان محسوباً على المستقلين المحابين لفرنسا أيام حكمها سورية، وليس على الوطنيين أو على أي حزب من الأحزاب،

ما جعله مصيدة سهلة للجميع، لكونه لا يملك «شارعاً» أو مناصرين للدفاع عنه أو للإبقاء على ذكراه. السبب الثالث والأخير، أن حزب البعث الذي جاء إلى السلطة عام ١٩٦٣، عمل منهجياً على نسف حقبة كاملة من التاريخ السوري المعاصر، كان من ضحاياها الرئيس العابد، معتبراً أن كل من حكم البلاد قبله مدان بالإقطاع، والرجعية، والنخبوية، والعنصرية ضدّ الريف السوري، فضاع جهد العابد مع بقية مؤسسي الجمهورية السورية، وبقي اسمه لا يذكر حتى نهاية التسعينيات، حين نشط المؤرخون والكتّاب في استكشاف تلك الحقبة من التاريخ السوري الحديث.

نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على سيرة الرئيس محمد علي العابد، الذي حكم سورية من صيف عام ١٩٣٢ حتى نهاية عام ١٩٣٦، وهي فترة تُعَدّ غير قصيرة مقارنةً بأقرانه الرؤساء في عهد الانتداب، آخذين في الاعتبار أنه بصرف النظر عن كل الإخفاقات التي رافقت عهده، كان العابد أول رئيس لسورية، وبهذا يكون مؤسساً للجمهورية الأولى.

في الحادي عشر من حزيران عام ١٩٣٢، نهض الرئيس المنتخب محمد علي العابد ببطء تحت قبة المجلس النيابي السوري إلى المنصة المرتفعة أمام النواب، بطربوشه الأحمر ووقاره المعروف لدى الدمشقيين، مرتدياً بزة أنيقة داكنة اللون، متكئاً على عصا، لتجاوزه الستين من العمر. وضع يده اليمنى على المصحف الشريف مقسماً باسم الله والوطن، أن يحافظ على الدستور وأن يحترم القانون وأن يعمل على خدمة المصالح الوطنية. كان العابد متقدماً في السن يومها، لكنه وقف وقفة كبرياء وشموخ في ذلك اليوم التاريخي من حياة بلاده، مدركاً حجم المسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتقه. انفجرت القاعة

بتصفيق حاد من النواب، بينما أطلقت المدفعية إحدى وعشرين طلقة في سماء دمشق احتفالاً بالحدث الكبير[١]. خرج العابد من المجلس النيابي سيراً على الأقدام إلى القصر الجمهوري في حيّ المهاجرين على سفوح جبل قاسيون، يرافقه آلاف المواطنين المحتفلين بفوزه ونخبة من رجالات الدولة السورية. لم يدرك الرئيس العابد آنذاك أن كل هذه الحفاوة وهذا الترحيب سينقلبان ضده، وأنه سيخرج من هذا القصر الجميل مهزوماً مستقيلاً من منصبه بعد أربع سنوات، قبل انتهاء ولايته الدستورية بعام كامل.

لم يعرف العابد أن مؤسسة الرئاسة السورية، التي كانت يومها لا تزال رمزية، سوف تهيمن على الحياة السياسية في سورية خلال ثمانين عاماً ونيف من تعاقب السياسيين والضباط على مقعد الحكم بدمشق، وأنها ستنتج عدداً كبيراً من الانقلابات والأزمات والثورات طمعاً بالوصول إلى كرسي الحكم نفسه. قليلون هم الرؤساء السوريون الذين مُنحوا خروجاً مشرفاً وآمناً من الحكم مثل محمد علي العابد. فالبعض مثل حسني الزعيم وأديب الشيشكلي، قتل رمياً بالرصاص، بينما البعض الآخر حُكم عليه بسنوات طويلة في المنفى، مثل الرؤساء شكري القوتلي وناظم القدسي، أو بالسجن، مثل الرؤساء أمين الحافظ ونور الدين الأتاسي. أما محمد علي العابد، فقد عاش مكرماً في منفاه الاختياري. لم تطارَد عائلته يوماً، ولم يصادر أحد أملاكه، وتوفي في أوروبا بعد سنوات قليلة من حكمه ليعود جثمانه إلى دمشق في جنازة رسمية لم يحظ بها إلاّ قلة قليلة من زعماء سورية. مع كل ذلك، يبقى الرئيس محمد علي العابد الأكثر تهميشاً في تاريخ سورية المعاصر بين جميع هؤلاء الرؤساء، ولا يكاد يتذكره أحد سوى المؤرخين والكتّاب.

لا يمكن فهم شخصية الرئيس العابد فهماً حقيقياً من دون الدخول في تفاصيل حياة والده المرحوم أحمد عزت باشا العابد، ذاك السياسي الشهير المحنك الذي ارتبط اسمه دوماً بعهد السلطان عبد الحميد الثاني. وبالرغم من أن محمد علي العابد عاش حياةً كريمة وتقلّد أرفع المناصب في الدولة، من سفير إلى وزير، وصولاً إلى رئاسة الجمهورية، إلا أنّ إنجازاته المتنوعة بقيت متواضعة بالمقارنة مع تلك التي حققها والده، فحاول جاهداً أن يخرج من تحت من هذه العباءة الثقيلة التي ألقاها هذا النسب على كتفيه، والتي لم يستطع قط التخلص منها في يوم من الأيام.

كان أحمد عزت باشا رجلاً استثنائياً بكل المقاييس، منذ دخوله بلاط السلطان العثماني في ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى انهيار الدولة العثمانية عام ١٩١٨، وكان محمد علي العابد مديناً له بكل شيء، بثروته الخرافية، وعلاقاته السياسية الواسعة، ولربما بسدة الرئاسة نفسها، علماً أنها وصلت إليه بعد سبع سنوات من وفاة والده.

أحمد عزت باشا زعيماً

ولد أحمد عزت باشا العابد في دمشق عام ١٨٥١ لعائلة كبيرة في حيّ الميدان العريق، عملت في الزراعة وتربية المواشي قبل أن تصبح من كبريات عائلات دمشق السياسية. جده عمر آغا كان باني هذا المجد، فهو لعب دوراً مفصلياً في حماية مسيحيي دمشق في خلال المواجهات الدامية التي حصلت صيف عام ١٨٦٠، مانعاً أهل الميدان من التهجم على حي باب توما المسيحي، بالتنسيق مع الأمير عبد القادر الجزائري، الذي فتح أبواب قصره في حي العمارة لاستقبال أكثر من ستة عشر ألف مواطن مسيحي فروا من بطش العصابات المسلحة التي ملأت شوارع المدينة. كان عمر آغا رجلاً مسناً ووقوراً ومحبوباً لدى الدمشقيين، لكرمه الطائي وعدله العمري، لكنه لم يكن يملك أي سلطة سياسية أو علاقات مع الحكومة العثمانية يومها.

موقفه المشرف والشجاع خلال أحداث ١٨٦٠ سلّط عليه أعين العثمانيين، فقرروا اعتماده حليفاً لهم، وكانوا يومها في أشد الحاجة لأصدقاء جدد ولمرجعيات محلية بعد انهيار الطبقة الحاكمة في دمشق بسبب ضعفها في حماية سكان المدينة. وبين ليلة وضحاها أعدمت الحكومة المركزية العثمانية والي الشام وسحقت جميع الوجهاء الذين إما أخفقوا في حماية الناس أو شجعوا على الفلتان الأمني، ليفوِّضوا بعدها إلى طبقة جديدة من الدمشقيين حكمَ المدينة بنحو كامل، ما أدى إلى ظهور عائلات عريقة على الساحة، مثل آل البارودي، والبكري، والحمزاوي، والعابد. كوفئ عمر العابد بلقب الآغوية التشريفي لدى العثمانيين، ونصبوه زعيماً على حيّ الميدان. لكن العابد الجد لم يكن مثل آغوات عصره، الذين كانوا يمتلكون السلاح والرجال تحت إمرتهم لتوطيد سلطتهم السياسية، فسلاحه الوحيد كان ماله الخاص، الذي كان يصرفه بكرم على الفقراء، وسمعته الطيبة بين الناس وعند صناع القرار في إسطنبول.

كان لعمر آغا ولد شجاع اسمه هولو (١٨٢٤ - ١٨٩٥). استفاد الشاب الطموح من علاقات والده مع المسؤولين الأتراك، ليصبح متصرفاً لمدينة حمص في وسط البلاد ثم لمدينة نابلس شمال الضفة الغربية عام ١٨٧٠، ومنحه السلطان العثماني لقب «باشا» تكريماً له ولوالده. وفي عام ١٨٩٠، أصبح هولو باشا العابد مديراً لمجلس ولاية دمشق، ورئيساً لغرفة زراعة دمشق ثم رئيساً لمحكمة النقض في المدينة[٢]. عُيّن شقيقه محمد عضواً في مجلس ولاية الشام، وأصبح شقيقه الآخر محمود رئيساً لبلدية دمشق. تضاعفت ثروة آل العابد بنحو رهيب، وقام هولو باشا بشراء أسهم في شركة قناة السويس البحرية في مصر، وأصبح صديقاً للخديوي إسماعيل

ولأمراء الدولة العثمانية، وامتلك أسهماً في قناة بنما الواصلة بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ[٣]. كانت عائدات كلتا القناتين مذهلة، وسمحت لهولو باشا بشراء أملاك وأراضٍ شاسعة في مدينة دمشق وغوطتها، ليصبح من أغنى أغنياء عصره، لا في الشام وحدها، بل في أراضي السلطنة العثمانية كافة. برع هولو باشا بالزعامة، واشترى ولاءات الدمشقيين مقابل دعمه السياسي لهم والتوسط لهم عند السلطات العثمانية، ليصبح بعد كل ما سبق، ملكاً غير متوج على المدينة.

ترعرع أحمد عزت العابد في كنف والده هولو باشا، ودرس مع الأجانب في مدارس الكاثوليك النخبوية الخاصة في بيروت، وعمل في شبابه كاتباً في دائرة الاستخبارات العثمانية بدمشق، مستفيداً من إتقانه للغتين الفرنسية والإنكليزية، بالإضافة إلى اللغة العربية طبعاً والتركية. خلال هذه الفترة، وفي عام ١٨٦٧، ولد محمد علي العابد في قصر والده بدمشق.

عين أحمد عزت باشا عام ١٨٧٣ رئيساً لدائرة القلم في مكتب الاستخبارات العثمانية بدمشق، وأصبح مقرباً من والي الشام أحمد جواد باشا، المشهور بين رجال الدولة العثمانية بعلمه ومؤلفاته في التاريخ الإسلامي. أحبّ جواد باشا هذا الفتى اللامع والطموح واعتبره رجلاً فريداً في دمشق قلّ مثيله بين أعيان المدينة، بسبب معرفته الواسعة واطلاعه على الحضارات الغربية وعلوم عصره، فعيّنه رئيساً لتحرير جريدة «سورية»، التي كانت تصدرها السلطات العثمانية في دمشق باللغتين العربية والتركية، وهدفها الترويج للدولة العثمانية عند المثقفين العرب، بعد أن هزت عدة انكسارات عسكرية في أوروبا عرش السلطان العثماني. في عام ١٨٧٨، أسّس أحمد عزت باشا

مطبوعته الخاصة، وهي جريدة أسبوعية باللغة العربية تدعى «دمشق»، تنادي بالإصلاح وتدعم رؤية السلطان وتوجهاته في السياسة الخارجية، ولم تلقَ رواجاً واسعاً آنذاك، لتفشّي الأميّة والجهل عند الدمشقيين، لكنها أصبحت خلال فترة قياسية الجريدة المفضلة لدى النخبة الحاكمة، وكان يقال إن مضمونها وطروحاتها تعجب الباب العالي نفسه. ولكثرة انشغاله بالأمور السياسية، ولأنّ الصحافة لم تكن يوماً مهنته المفضلة، إنْ بمضمونها أو بتأثيرها السياسي أو عائدها المادي، أغلق أحمد عزت باشا الجريدة عام ١٨٨٧، طامحاً إلى منصب رفيع بمعية السلطان عبد الحميد الثاني، يليق بطموحاته السياسية.

وصل أحمد عزت باشا إلى إسطنبول، وعمل في البداية قاضياً في المحاكم التجارية، مروجاً لنفسه لدى السياسيين العثمانيين المقربين من السلطان الذي كان يحب دوماً إحاطة نفسه بأصحاب الخبرات الدمشقية، نظراً إلى علمهم وخبرتهم العالية في الإدارة والتجارة والأمور الدينية.

استطاع أحمد عزت باشا الوصول إلى مستشار السلطان الدمشقي أبو الهدى الصيادي، الذي رتّب لقاءً بينه وبين السلطان عبد الحميد، الذي أحبه على الفور وعيّنه مديراً إدارياً لمجلس الشورى العثماني.

لم يمرّ وقت حتى أصبح أحمد عزت العابد صديقاً للسلطان ومستشاره الخاص، بالإضافة إلى تكليفه إدارة لجنة الموازنة التابعة للحكومة العثمانية. كان العابد لم يتجاوز السابعة والثلاثين من العمر يومها، وكان السلطان عبد الحميد يكبره بإحدى عشرة سنة، ومع ذلك كانت هذه الصداقة السريعة نتيجة خلقه العالي ودماثته والتقاطه جميع رغبات السلطان ثم تنفيذها من

دون أي تأجيل، بحنكة ودهاء عرفا عبر العصور عند أهل الشام. بعد سنوات، علّق السلطان نفسه في مذكراته واصفاً أحمد عزت العابد بأنه «صديق مقرب اكتشفته مع نهاية حكمي»، ولم يصف عبد الحميد أياً من معاونيه أو وزرائه بالصديق سوى مستشاره الشامي.

لعب أحمد عزت العابد دوراً محورياً في إنشاء محطة الحجاز لربط دمشق بالمدينة المنورة، وتسهيل سفر الحجاج وسير البضائع بين بلاد الشام والحجاز، وأنشأ خطوط التلغراف للوصل بين إزمير وبنغازي في ليبيا من جهة، وبين دمشق والمدينة المنورة من جهة أخرى. وبالإضافة إلى كل ذلك، شجع العابد باشا على إدخال الكهرباء إلى مدينة دمشق عام ١٩٠٧، عبر شركة بلجيكية كبيرة، وإدخال وسيلة النقل العام الترامواي إلى شوارع المدينة أيضاً، لتتغير بعدها حياة الدمشقيين رأساً على عقب. وفي عام ١٨٧٩ بنى العابد فندقاً فخماً في وسط دمشق مطلاً على نهر بردى وقريباً من دار الحكومة، حمل اسم فندق فيكتوريا، الذي استغرق بناؤه عشر سنوات من العمل المتواصل. كان الفندق غريباً عن الذوق العام لمدينة دمشق، بعيداً من الزخارف والموزاييك والعمارة الإسلامية، مبنياً من الحجر الفاخر والمستورد، بشكل يشبه أبنية باريس ولندن. عند زيارة إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني دمشق عام ١٨٩٨، نزل ضيفاً في فندق فيكتوريا، وأصبح هذا الفندق مقراً عسكرياً للجيوش العثمانية والألمانية في فترة الحرب العالمية الأولى.

طفولة الأمير الدمشقي محمد علي العابد

كان أحمد عزت العابد عاشقاً للعمل وللنجاح بالرغم من ثروته الطائلة والموروثة، واهباً نفسه للسياسة، وليس لديه أي فسحة من الوقت لتربية أولاده الصغار ولا لأي شأن عائلي. أدار منزله في دمشق بالطريقة ذاتها التي أدار بها مكتبه في قصر السلطان، بالانضباط والحزم، طالباً من أفراد أسرته الولاء المطلق، فهو في عمله مستشار لسلطان وفي بيته سلطان كامل، أوامره تطاع، ولا يُناقَش أو يرفض له طلب. في خلال زياراته الصيفية لعاصمة الخلافة، لم يُسمح للشاب محمد علي العابد في خلال أوقات الدوام الرسمي بأن يزور والده الباشا، الذي لم يكن في معظم الأحيان موجوداً في المساء، لكثرة السهر والاجتماعات والولائم المرتبطة بعمله، ولذلك حُرم الطفل العابد عاطفة الأب واهتمامه، ولم يمضِ طفولة طبيعية مثل بقية أبناء

جيله. لا يفارقه الحراس أبداً، ومن غير المسموح له اللعب خارج المنزل كغيره من الأطفال، أو شراء الحلوى من الباعة مثلاً، أو الجلوس في المقاهي العامة. وصل أحمد عزت باشا وأسرته الصغيرة إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه الدمشقيون من الرفعة، وعامله الناس على هذا الأساس، معتبرين أن الباشا وأولاده أمراء المدينة بحق، ما أجبر الطفل العابد على أن يتصرف ويظهر دوماً كأمير دمشقي.

تُرك الباشا الطفل الصغير في عناية والدته ورعاية الخادمات، من بلغاريات وأوكرانيات ومصريات وسوريات. كان مطلوباً منه أن يظهر دوماً بأبهى حُلّة، وأن يتحدث بما يفوق سنه الصغيرة، في الأدب العثماني والشعر الفرنسي، شأنه شأن أمراء بني عثمان. وبذلك قضى محمد علي العابد طفولة كئيبة، وبقيت هذه الكآبة ترافقه طويلاً حتى بعد اعتلائه سدة الحكم في دمشق أيام الشيخوخة.

أمضى محمد علي العابد شبابه في رحاب قصر والده الفاخر في حيّ سوق ساروجا بدمشق خارج أسوار المدينة القديمة، حيث تعلم أصول الدين على أيدي مشايخ العصر من الطريقة الصوفية وحفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب، وأعطي دروساً يومية في النحو وقواعد اللغة العربية.

جاء أحمد عزت باشا لابنه الصغير بمدرس إيطالي خاص يدعى «باولو» ليدرّسه الأدب الأوروبي واللغة اللاتينية وقواعد البروتوكول والإتيكيت. تعلم الفروسية منذ الصغر، وأصبح شاعراً وحافظاً للشعر الجاهلي والأندلسي، وكل ذلك فقط لإرضاء نزعات والده الأرستقراطية.

في عام ١٨٨٥، أرسل العابد ابنه الصغير إلى بيروت، ليدرس أصول الدين على يد العلامة الشيخ محمد عبده، ولدراسة اللغة الفارسية لكي تضاف إلى العربية والتركية والإنكليزية والفرنسية. بعدها أُرسل إلى إسطنبول للالتحاق بمدرسة الأمراء، ومن ثم إلى جامعة السوربون العريقة في باريس فحصل فيها على شهادتين في القانون والهندسة المدنية عام ١٩٠٥[٤].

كانت علاقة محمد علي العابد بوالده معقدة بعض الشيء، يحكمها الولاء المطلق والطاعة العمياء. صنع أحمد عزت العابد مجده بنفسه، متنقلاً من منصب إلى آخر في مراحل السلم الوظيفي كافة، حتى استقر به الأمر في قصر السلطان عبد الحميد.

كان العابد الأب يستمتع دوماً بالتحديات وبروعة النصر عند التغلب عليها، ولا يقبل الاستسلام أبداً أو الاعتذار عن أي مهمات أوكلت إليه. مع تقدمه في السن، أصبح الباشا رمزاً من رموز الشهامة والكبر، وكان يحلم دوماً بأن يخلفه نجله بالصفات ذاتها، ولكن محمد علي العابد كان من معدن مختلف تماماً، قضى طفولته في مجلس الحريم وشبابه في ظل أب جبار مخيف. العابد الأب كان جهوراً، بينما العابد الابن كان يتكلم بصوت هادئ ومهذب مثل أمراء عصره.

العابد الأب كان يعشق الصيد والرماية ولعب الشطرنج، بينما كان ابنه يفضل المكوث في البيت وقراءة رواية ممتعة، بعيداً من الطبيعة وتحدياتها. كانت السمات المشتركة بين الأب والابن معدومة تماماً خلال فترة شباب الأخير وقوة الأول، لكن الهوة ردمت بينهما بعد خروج عائلة العابد النهائي من إسطنبول عام ١٩٠٩، ليجمع بينهما المصير المشترك.

كان على العابد الأب أن يمضي وقتاً أطول مع ابنه لتعويضه عن الغياب المتكرر في إسطنبول أيام الطفولة، ولكي يزرع فيه الصفات المرغوبة بدلاً من تلك المكتسبة من الخدم والمدرسين الأجانب.

عند عودته من الدراسة الجامعية عام ١٩٠٥، التحق العابد الشاب فوراً بالعمل الحكومي، بأمر من أبيه طبعاً، ليعمل مستشاراً قانونياً لوزارة العدل العثمانية.

وفي تلك الفترة عقد قرانه على الفور، وأيضاً بإيعاز من والده، على شقيقة الوجيه عبد الرحمن باشا اليوسف، أمير الحج الدمشقي وأحد المقربين أيضاً من السلطان عبد الحميد. كان عبد الرحمن باشا صديقاً لأحمد عزت باشا، تجمعهما الوظيفة عند الباب العالي والجيرة القديمة في حيّ سوق ساروجا بدمشق.

كان العابد الأب يرغب في الاستفادة من ثروة آل اليوسف وعلاقاتهم الوطيدة مع أثرياء حيّ الأكراد الذين كان عبد الرحمن باشا زعيماً لهم في دمشق، حيث كانت العروس أيضاً حفيدة سعيد شمدين آغا، زعيم حيّ الصالحية وأحد أبرز المتنفذين في المدينة[٥].

وكذلك الأمر، كان عبد الرحمن باشا اليوسف يتمتع بنفوذ مضاعف بسبب مصاهرته آل العظم الذين حكموا دمشق في القرن الثامن عشر، وكانوا مع بدايات القرن العشرين من أثرى أثرياء الدولة العثمانية.

كان زواجاً سياسياً بكل معنى الكلمة، ولم يكن للعريس الشاب أي رأي فيه على الإطلاق، ولم تعجبه الزوجة يوماً من الأيام، إنْ بجمالها أو بعلمها،

بل إنه أسرّ لأقربائه أنها كانت «جاهلة» بالرغم من إجادتها تربية الأولاد[٦].
بعد زواجه بفترة قصيرة، وإرضاءً لوالده ولعبد الرحمن باشا، أمر السلطان عبد الحميد بتعيين محمد علي العابد سفيراً للسلطنة العثمانية في واشنطن، عاصمة الولايات المتحدة الأميركية.

سفيراً في أميركا

وصل محمد علي العابد إلى العاصمة الأميركية بصحبة زوجته الصبية زهراء اليوسف في بداية حزيران عام ١٩٠٨. كان العابد قد بلغ الواحدة والأربعين من العمر وزوجته لم تتجاوز العشرين ربيعاً، رافقته إلى واشنطن في رحلة كان من المفترض أن تكون قصيرة لا تتجاوز العام الواحد. السلطان عبد الحميد كان رجلاً شكاكاً بطبعه لا يثق بأقرب الناس إليه، مسكوناً بقصص الخيانة، وبهاجس اغتيالات كثيرة يعتقد أن كل الدول، وتحديداً الغربية، تطمح عبرها إلى التخلص منه بأي شكل من الأشكال. كان يكره السفراء الأجانب المرسلين إلى بلاده، معتبراً أن جميعهم جواسيس، ويخاف أن تقوم بلادهم بتجنيد سفرائه للقيام بالعمل ذاته عند عودتهم إلى إسطنبول. كان مهووساً بالدسائس والمؤامرات، يرفض تعيين سفير لأكثر من عام، خوفاً

من تجنيده للأعداء. كان يعتقد أنه مهما بلغ السفير من كبر، فإنه سلعة من الممكن شراؤها من أي دولة كانت، ولم يكن محمد علي العابد في منأى من هذا الشك، بالرغم من مكانته ومكانة والده ومكانة أسرة زوجته عند السلطان عبد الحميد.

أدرك السفير العابد أن مهمته في أميركا لن تكون سهلة أو طويلة. جاءت الأوامر العليا من إسطنبول بأن لا يحتك كثيراً بالمسؤولين الأميركيين أو يصادقهم في المجالس، وأن يذكّرهم دوماً وأبداً بأن السلطان المعظم غير راضٍ عن البعثات التبشيرية المقيمة في بلاده، معتبراً أن جميع طلابها ومدرسيها جواسيس ومخربون حتى إثبات العكس، يعملون خلف قناع العلم لبث سمومهم في المجتمع العثماني. نقل السفير العثماني هذه الرسالة حرفياً إلى الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت عند تقديم أوراق اعتماده في البيت الأبيض صيف عام ١٩٠٨، بعد مقابلة شكلية مع وزير الخارجية الأميركي أليهو روت. كانت تلك المقابلةَ الأولى التي تجمع بين مسؤولين أميركيين ووجهاء من مدينة دمشق.

كان الرئيس روزفلت، البالغ من العمر خمسين عاماً، الرئيس الأصغر في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، بديناً وحيوياً ومليئاً بالنشاط والمواهب المختلفة، منها ركوب الخيل والملاكمة ورياضة كرة المضرب والكتابة والتنزه بين الجبال.

أُعجب السفير العثماني بهذا الرجل الغريب وبصفات الكاوبوي المتجسدة فيه، والتي لم يعرف مثلها من قبل خلال سنوات عمله وأسفاره، وكان الإعجاب متبادلاً من طرف الرئيس الأميركي. تبادل الرجلان الأحاديث

الودية في الأدب العالمي والكتابة، ونشأت علاقة طيبة بينهما بقيت محفورة في ذاكرة العابد حتى وصوله إلى سُدّة الحكم في دمشق عام ١٩٣٢. في ذلك العام، وصل الرئيس فرانكلن روزفلت إلى البيت الأبيض، وهو ابن عم ثيودور روزفلت، وقام الرئيس العابد بإرسال برقية تهنئة إلى الرئيس الأميركي الجديد، واصفاً نفسه بالصديق القديم لهذه الأسرة الأميركية. وجوده القصير في واشنطن عام ١٩٠٨ أعطى العابد درساً مهماً في السياسة، وأدرك من يومها أن الولايات المتحدة سوف تصبح قريباً القطب الأقوى في السياسة العالمية، بعد أفول نجم كل من بريطانيا وفرنسا، وأنّ من الضروري على سورية أن تكون حليفة لهذه الدولة العظمى.

رسالة الرئيس العابد إلى واشنطن أطلقت عرفاً في العلاقات الثنائية بين البلدين استمر في القصر الرئاسي في دمشق منذ عام ١٩٣٢ وحتى انهيار العلاقات بين البلدين عام ٢٠١١.

كان إنجاز العابد الوحيد في واشنطن إنجازاً مدنياً معمارياً بعيداً من السياسة. اشترك يومها، بصفته مهندساً مدنياً، بمسابقة أقيمت لأفضل تصميم لبناء جسر في العاصمة الأميركية. فاز تصميم العابد بالجائزة الأولى وقامت السلطات الأميركية بتنفيذ الجسر، ولكن بعد مغادرة السفير العثماني وعودته إلى بلاده[٧]. كانت نهاية خدمته أسرع من المتوقع، فبعد أسابيع قليلة من وصوله إلى واشنطن، جاء خبر من دمشق بأن انقلاباً مزلزلاً هزّ عرش الدولة العثمانية، بقيادة مجموعة من الضباط الأتراك المعروفين باسم «جمعية الاتحاد والترقي»، حاصروا السلطان عبد الحميد داخل قصره يوم ٢٣ تموز ١٩٠٨، وفرضوا عليه حزمة من الإصلاحات، كان من بينها إعادة الدستور

العثماني المعطل منذ عام ١٨٧٨، وتفعيل البرلمان المنحل أيضاً، ليتحول من بعدها حاكماً صورياً فاقداً أي سلطة حقيقية، مسيَّراً من مجموعة ضباط لا يقيمون له أي وزن أو احترام. لم يكن السفير العابد قد أنهى فك حقائبه بعدُ عندما جاء الأمر بعودته الفورية إلى إسطنبول. أول من دفع فاتورة حكم عبد الحميد العثماني كان مستشاره المقرب أحمد عزت باشا، الذي اعتبر يومها «العقل المدبر» وراء كل سياسات السلطان، فعزله الضباط من منصبه ونفوه إلى أوروبا، بأوامر صارمة أن لا يعود أبداً إلى إسطنبول. بدأت المخابرات التركية بنشر كمّ هائل من الشائعات ضد عزت باشا، متهمة الرجل بالفساد، والرشوة، والإجرام السياسي. غادر الباشا المخلوع مكان عمله متجهاً إلى واشنطن، مكان إقامة ابنه باحثاً عن ملجأ آمن للعائلة، ولكن قبل وصوله إلى العاصمة الأميركية جاءت برقية من إسطنبول تعفي السفير الشاب من مهماته، فغادر أميركا برفقة زوجته، ليجتمع بوالده في أوروبا، بما ظهر يومها أنه سيكون مقر إقامتهم الدائم مدى الحياة[٨].

سنوات المنفى الأول

عاشت عائلة العابد بين سويسرا وبريطانيا وفرنسا، حيث كان محمد علي بك يملك الكثير من الأصدقاء منذ أيام الدراسة. أدار أحمد عزت باشا أملاكه وأرزاقه التي لم يصادرها الاتحاديون في دمشق عن بُعد واشترى أسهماً في عدة شركات في نيو يورك وباريس ولندن. عائدات فندق فيكتوريا الكبير وقناة السويس وقناة بنما كانت تدرُّ عليه مالاً وفيراً، وكذلك مزارعه في غوطة دمشق. حافظ أحمد عزت باشا على اتصال سري بالسلطان المحاصر عبد الحميد الثاني حتى عزله نهائياً في نيسان ١٩٠٩ واستبداله بشقيقه محمد رشاد أفندي، الذي تولى العرش بدعم من الاتحاديين، وأصبح يعرف بالسلطان محمد رشاد الخامس. قضى السلطان عبد الحميد الثاني أيامه الأخيرة سجيناً في قصره على ضفاف البوسفور في إسطنبول، يمارس هواية

النجارة وكتابة مذكراته، حتى وافته المنية في العاشر من شباط عام ١٩١٨، أي قبل أشهر قليلة من سقوط الحكم العثماني في دمشق[٩]. عند مشاهدتهم مصير مولاهم وراعيهم، قرر رجال بيت العابد اعتزال السياسة نهائياً، وعدم الاقتراب من ثورة الشريف حسين بن علي، التي اندلعت شرارتها من مكة المكرمة في صيف عام ١٩١٦ بدعم من الجيش البريطاني، علماً أنها وعدت بإطاحة نظام الاتحاد والترقي ورموزه في إسطنبول ودمشق.

لم تعجب ثورة الشريف حسين أحمد عزت باشا ولا محمد علي بك، حيث بقي الرجلان متعصبين لماضيهما العثماني وعراقة الدولة في أيام قوتها، ولم يعجبهما ثوار مكة القادمون من الصحراء العربية للنيل من رفاهية الدولة العثمانية ورقيها وهيبتها وتقدمها، وفق قولهم.

انتصار الهاشميين على الأتراك في أيلول ١٩١٨ كان بمثابة «نصر البربرية والرجعية على المدنية والتمدن»[١٠]. وبالرغم من عدم إعجابهما بحاكم سورية الجديد، الأمير فيصل بن الحسين، الذي دخل دمشق محرراً في تشرين الأول من العام ذاته، إلا أن الأب والابن تفاءلا خيراً بأن النظام الجديد سوف ينهي مأساة العرب في الحرب العالمية الكبرى ويعيد الاعتبار إلى تلك العائلات السياسية العريقة التي دُمرت على أيدي الاتحاديين الأتراك، أي يمكّن الأمير فيصل أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، إلى ما قبل ٢٣ تموز ١٩٠٨. كان هذا طبعاً من المستحيلات، ولو أرادت عائلة العابد أن تستمر في السياسة، لكان عليها أن تدرك أمرين أساسيين: الأول أن عهد العثمانيين قد ولى إلى الأبد، والثاني أن حكاّم سورية الجدد هم الفرنسيون، الذين دخلوا البلاد عام ١٩١٩ وخلعوا الأمير فيصل وأسقطوا نظامه الوليد

بشكل كامل في تموز عام ١٩٢٠، وفي حال رغب رب الأسرة بالعودة إلى دمشق عليه الحصول أولاً على مباركة حكام المدينة الجدد. وبناءً عليه، قام أصدقاء محمد علي العابد الفرنسيون بتعريفه إلى الرجل الذي شجّع عودته إلى سورية واستقراره في دمشق، الجنرال هنري غورو، المندوب السامي الفرنسي في سورية ولبنان.

خدم الجنرال غورو في السودان عام ١٨٩٤، ونال شهرة واسعة في فرنسا لقمعه الحركة الوطنية السودانية آنذاك. خلال زياراته باريس، تعرف غورو إلى مجموعة من رجال الأعمال والمستشرقين المهتمين بالمستعمرات الفرنسية، فرأى أنّ من الممكن أن يزيدوا معرفته بالشعوب الإسلامية والعربية، وفي هذا السياق قدمه أصدقاء مشتركون إلى السفير السابق محمد علي العابد في أحد نوادي باريس، الذي كان من الجيل ذاته، فتوطدت الصداقة بينهما، وقام العابد بتوجيه غورو عند نقل الضابط الفرنسي الشهير إلى المغرب، بكيفية التعامل مع الناس وعاداتهم وتقاليدهم، وبتاريخ الإسلام وتعاليمه، ليصبح «مرشداً» لهذا الرجل الذي جاء دمشق محتلاً عام ١٩٢٠ ليطبق عليها حكماً عسكرياً كاملاً.

العودة إلى دمشق

عاد محمد علي العابد برفقة والده إلى دمشق بتشجيع من الجنرال غورو في نهاية صيف عام ١٩٢٠، فاستقبله شقيق زوجته عبد الرحمن باشا اليوسف، الذي استطاع ببراعة الانتقال من المعسكر العثماني إلى الفيصلي ومن ثم إلى الفرنسي خلال السنوات ١٩١٨-١٩٢٠، ليصبح رئيساً لمجلس الشورى في حكومة الرئيس علاء الدين دروبي، أحد الوجهاء الحمصيين المحسوبين أيضاً على الجنرال غورو. حاول أحمد عزت العابد الاستثمار في هذا الجو السياسي الجديد، بعدما كان قد فكّر بترشيح نفسه نائباً عن دمشق في المؤتمر السوري، أو البرلمان الجديد، الذي جرت انتخاباته في الأراضي السورية كافة، لكنه لم يفعل. بعدها بعام شجعه الجنرال غورو على العودة إلى السياسة، كذلك شجّع ابنه أيضاً، معتبراً

أن المدينة في حاجة إلى زعاماتها التقليدية والتاريخية، وأن جميع رجالات فرنسا الحاليين غير قادرين على قيادة الأهالي في إدارة أسواق دمشق أو التأثير في شبابها وعلمائها وتجارها، وأن الزعامات الكبرى وحدها، مثل آل العابد وآل اليوسف، قادرة على حكم المدينة. معظم الشخصيات على الساحة السياسية السورية يومها، مثل الشيخ تاج الدين الحسني وحقي العظم، كانوا يلهثون وراء المناصب السياسية، عكس آل العابد، الذين لا يرغبون في الحكم، مكتفين بالجاه والزعامة والمال المتوارث لديهم أباً عن جد. طبعاً كان الجنرال غورو يريد الشرعية من طريق أحمد عزت باشا العابد ومحمد علي العابد، فكلاهما قادران على تسويق حكم فرنسا وتثبيته في دمشق أكثر من المدافع والقنابل والدبابات.

كان مرام الجنرال غورو، من خلال السجاد الأحمر والتشريفات، إقناع أحمد عزت باشا بالاستثمار في سورية للنهوض باقتصادها المنهك منذ بداية الحرب العالمية الأولى، وكان له ما أراد، فقام أحمد عزت باشا على الفور ببناء عدة مستوصفات للمدينة ومستشفى صغير بحي الميدان، وملجأين للأطفال الأيتام الفتيان والفتيات[١١].

كانت زيارة محمد علي العابد لدمشق هي الأولى بعد اثني عشر عاماً من الغياب. كان قصر العائلة في حي سوق ساروجا مغلقاً تماماً منذ عام ١٩٠٨، لكن المدينة لم تكن قد تغيرت كثيراً منذ زيارته الأخيرة، سوى قليل من العمران، وهذا دليل على قلة إنجاز العهد الملكي في سورية، باستثناء إنشاء مجلس نيابي في مقر النادي العربي ذاته وإعادة فتح كليتي الحقوق المقفلتين من الجيش العثماني منذ عام ١٩١٨. الشوارع القديمة والحارات كانت

فارغة من الناس، لا يقلق سكينتها إلا صوت أقدام العسكر الفرنسيين المدججين بالسلاح ودورياتهم المسائية.

استقبلت دمشق عائلة العابد بحفاوة كبيرة عند عودتها إلى دمشق، وبسجاد أحمر في سراي الحكومة، حيث شجع الرئيس دروبي محمد علي العابد على استثمار ثروته في دمشق، وأن يكمل ما بدأه والده من عمران في المدينة منذ عشرين عاماً. همس الدمشقيون بأن محمد علي العابد مقرب جداً من الحكومة الفرنسية، والتفوا حوله لعله يزكيهم سياسياً أمام حكام سورية الجدد، إما في باريس أو عند المندوب السامي المقيم في بيروت. كان الناس يشتبهون في علاقة صداقة تجمع بينه وبين الجنرال غورو علماً أن أحداً لم يراهما سوياً قط في دمشق.

الصحافة السورية كانت قاسية بترحيبها بمحمد علي العابد، متسائلة كيف لهذا الرجل الثري أن يبقي على ثروته الكبيرة في أوروبا في الوقت الذي كانت خزينة سورية في أشد الحاجة اليها. عمل العابد على إدخال طرق زراعية جديدة إلى أراضيه الواسعة في الغوطة الشرقية، وعلى شق طريق لمرور الترامواي إلى داره في حيّ المهاجرين.

في عام ١٩٢٢، اختير محمد علي العابد لمنصب حكومي في مجلس الاتحاد السوري الفيدرالي، الذي جمع بين دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين. دخل العابد حكومة الرئيس صبحي بركات وزيراً من دون حقيبة، مثل زميليه فارس الخوري وعطا الأيوبي، ليعمل في الشؤون المالية والتربوية والسياسية في آن واحد، إلى أن حُلَّ المجلس الفيدرالي في نهاية عام ١٩٢٤، لتستبدله فرنسا بنظامَ حكم دولةِ سورية الحالي، بحكومة مركزية ورئيسية

في دمشق ذهبت إلى الوجيه صبحي بركات نفسه. عمل العابد وزيراً للمالية في هذه الحكومة لفترة قصيرة، ثم استقال منها، لخلافات عائلية بينه وبين الرئيس بركات بدأت تظهر للعلن بعد إنهاء ولاية هنري غورو في دمشق، وسافر بعدها مجدداً إلى مصر هذه المرة، لقضاء وقت مع والده وهو على فراش الموت. كان أحمد عزت العابد قد أقام منذ عام ١٩٢٢ في القاهرة بدعوة من الملك أحمد فؤاد الثاني، ومكث فيها حتى المهات. أما في دمشق، فقد جاء مندوب جديد لجمهورية الانتداب عام ١٩٣٠ يدعى هنري بونسو، ووعد فور وصوله بإنشاء نظام حكم جديد للسوريين كان مقرراً في بداية الأمر أن يكون ملكياً دستورياً، مشابهاً لذلك الذي أطاحته فرنسا قبل عشر سنوات.

عودة العرش الهاشمي إلى سورية

أغضب هذا الاقتراح الجمهوريين السوريين، من أمثال محمد علي العابد، كلما كان يظهر مقال في الصحافة المحلية يزكي اسماً ما كمرشح لعرش سورية الجديد. معظم الأحيان كان الاسم المتداول مجرد شائعة يبثها أحد الطامعين بالعرش، ولكنه أحياناً يعبر عما يدور داخل أروقة الحكم الفرنسي. المندوب بونسو كتب لوزير الخارجية الفرنسي يومها: «معظم السوريين يريدون عودة النظام الملكي، لأنه سوف يضمن لهم الاستقرار ويحافظ على تقاليدهم الوطنية وعلى هيبة البلاد»، مضيفاً أن نجاح المشروع مرتبط بشخصية الحاكم الجديد الذي قد يتوج ملكاً على سورية[١٢]. كانت قائمة الأسماء طويلة للغاية ومهينة للسياسيين الجمهوريين السوريين. أول المرشحين كان الأمير زيد بن الحسين،

نجل قائد الثورة العربية الكبرى وشقيق الملك المخلوع فيصل الأول. كان زيد قد عاش في دمشق قبل دخول الفرنسيين لفترة وجيزة بصفة ولي عهد الملك فيصل، وغادر سورية مع سقوط دمشق على يد غورو عام ١٩٢٠[١٣]. المرشح الثاني كان شقيقه الأكبر علي بن الحسين، ملك الحجاز الأسبق الذي أطاحته عن عرشه ثورة سلطان نجد وأميرها عبد العزيز آل سعود[١٤]. المرشح الثالث كان الشريف علي حيدر، أبرز منافسي أسرة الشريف حسين في حكمهم مكة المكرمة. المرشح الرابع كان الأمير فيصل بن عبد العزيز، نجل الملك عبد العزيز (أصبح ملكاً على السعودية بعد سنوات)، يليه في القائمة خديوي مصر عباس حلمي الثاني، وأخيراً الأمير سعيد الجزائري، حفيد الثائر الأمير عبد القادر الجزائري، الذي عاش سنوات في دمشق في القرن التاسع عشر ونصب زعيماً على المدينة من أهلها، نظراً إلى نضاله ضد المحتل الفرنسي للجزائر، وسعة علمه وماله الوفير[١٥].

رُشِّح للعرش السوري في ذلك العام أيضاً الداماد أحمد نامي بك، صهر السلطان عبد الحميد الثاني، الذي حكم الدولة السورية لفترة بين ١٩٢٥-١٩٢٧، وهو أمير شركسي من بيروت لا يحمل الجنسية السورية. وباستثناء الداماد والأمير زيد والأمير سعيد، لم يكن أي من هؤلاء المرشحين قد سكن في دمشق، وبعضهم، مثل الخديوي عباس حلمي، لم يكن حتى زارها في حياته. جميعهم كانوا غرباء عن المدينة، لا يعرفون تاريخها، ولا يتقنون عاداتها، ولا حتى يفهمون لهجة أبنائها، وبذلك رُفضوا جميعاً من السوريين، وتحديداً من زعامات البلاد التقليدية التي تعتبر نفسها أحق بحكم سورية منهم جميعاً.

محمد علي العابد رفض رفضاً قاطعاً أن يرى أميراً هاشمياً مرة أخرى في دمشق، أو أياً من مرشحي الحجاز ونجد، معتبراً أن جميعهم «ملوك مستوردون» لا يصلحون لحكم مدينة مثل دمشق بعراقتها وإرثها الحضاري والمدني، «إن ملكاً مستورداً لن ينفع أبداً، ألم نتعلم الدرس من تجربة الملك فيصل؟ لا يستطيع أحد إلا السوريين أنفسهم حكم هذا البلد»[١٦].

الملك **فيصل الأول**، الذي تولى عرش العراق بعد إبعاده من سورية، غضب هو الآخر لاستبعاده من عرش دمشق، معتبراً أنه أحق من السوريين أنفسهم ومن أشقائه علي وزيد، وأرسل أحد مستشاريه المقربين رستم حيدر إلى دمشق، لمعرفة حقيقة مشاعر الناس تجاه عودة العرش الهاشمي إلى بلادهم، فرفض محمد علي العابد أن يقابله، وجمع لفيفاً من الوجهاء في قصره لتوحيد الموقف ضد فكرة إحياء العرش السوري بقيادة هاشمية[١٧].

علماء المدينة كانوا متحمسين للفكرة، معتبرين أن الإسلام لم يعرف نظام حكم في حياته إلا الخلافة والملكية، وأن لأسرة الشريف حسين الحق في حكم البلاد، نظراً إلى انحدارهم من سلالة النبي محمد ﷺ. حاول العابد استمالتهم بالمنطق والعقل، وعند فشل ذلك عمل بالمال والرشوة، مصمماً على ألا يبقي لفيصل أو أشقائه أي مؤيد في دمشق. كان العابد قد وهب نفسه لنظام حكم جمهوري، متأثراً بمبدأ الثورة الفرنسية التي تشربها خلال دراسته في باريس وبعدالتها وليبراليتها. العلماء بدورهم أصروا على موقفهم، محاولين بذلك إعادة هيبة المؤسسة الدينية في دمشق التي كانت قد بدأت تتآكل تدريجاً منذ بدء نظام حكم فرنسا العلماني عام ١٩٢٠. ساند موقفهم الضباط المتقاعدين من ثورة الشريف حسين، وكانوا من

خيرة عوائل دمشق، الذين أشاروا بيدهم إلى نظرائهم العراقيين والأردنيين العاملين تحت العرش الهاشمي في بغداد وعمان، الذين كانوا يتقاضون أفضل الرواتب وأعلى المراكز تحت حكم العرش الهاشمي، نظراً إلى دورهم في الثورة العربية[١٨]. اعتقد الضباط السوريون أن عودة العرش إلى دمشق ستعيد لهم السطوة والسلطة التي سحبت منهم منذ بداية عهد الانتداب.

فاقداً الأمل بعودة دعم السياسيين السوريين لمشروعه السياسي، بسبب نشاط محمد علي العابد ضده، سافر الملك فيصل إلى باريس بنفسه للترويج لشخصه وأنه خير من يمكن أن يحكم دمشق مرة أخرى. عرض على الفرنسيين وحدة بين سورية والعراق، يحكمها هو وأبناؤه من بعده، تكون فيها رئاسة المجلس النيابي للسوريين ورئاسة الحكومة للعراقيين، وتنتقل العاصمة كل ستة أشهر مناصفة بين دمشق وبغداد[١٩]. وفي محاربته هذا المشروع، وجد محمد علي العابد حلفاء حقيقيين من رجالات الكتلة الوطنية، التنظيم السياسي الأبرز في سورية الذي ظهر عام ١٩٢٨ لمحاربة الانتداب عبر صناديق الاقتراع ومؤسسات الدولة عوضاً من الثورات المسلحة والحروب.

الكتلويون، برئاسة الزعيم هاشم الأتاسي، كانوا أيضاً متشبثين بالأفكار الجمهورية، علماً أن كثيراً منهم كانوا قد خدموا في الدولة الملكية أيام فيصل، مثل الأتاسي نفسه، الذي عمل رئيساً للحكومة ورئيساً للمجلس النيابي بين ١٩١٩-١٩٢٠. ساندهم بالتفكير -لأسباب مختلفة بالطبع- حكام العراق البريطانيون، الذين جاؤوا بفيصل ملكاً على بغداد عام ١٩٢١. بالنسبة إليهم، لو حصلت وحدة من هذا النوع فسوف تكون لدمشق اليد العليا

فيها، وسيوليها فيصل اهتماماً بالغاً أكثر من بغداد، المحسوبة على الإنكليز، لأنها كانت متقدمة اقتصادياً وحضارياً ومجتمعياً، ولأن الملك كان يحبها أكثر ولم تفارق أحلامه ومخيلته منذ مغادرته إياها عام ١٩٢٠. لهذه الأسباب أجهض الإنكليز فكرة الوحدة السورية العراقية تحت العرش الهاشمي، وبذلك نجح العابد ورفاقه في أولى معاركهم السياسية ضد الانتداب[٢٠].

تحالف مع الكتلة الوطنية

كان من الواضح أن فكرة العرش لن تمرّ في دمشق بتلك السهولة، ولذلك قرر الفرنسيون التخلي عنها وإقامة نظام حكم جمهوري يشبه من حيث الشكل النظام الحاكم في فرنسا. نص دستور سورية الجديد، الموضوع من أعضاء الكتلة الوطنية، على إنشاء منصب رئاسة الجمهورية عوضاً من رئاسة الدولة السورية التي شغلها صبحي بركات والداماد أحمد نامي في العشرينيات. ويكون في النظام الجمهوري البرلماني الجديد مجلس نيابي منتخب، ينتخب رئيس للجمهورية مسلم الديانة (وفق المادة الثالثة من الدستور)، يبلغ الأربعين من العمر ويحكم ولاية دستورية مدتها خمس سنوات، ولا يسمح له بولايتين متتاليتين. وضع محمد علي العابد كامل ثقله السياسي خلف الكتلة الوطنية، من دون قطع علاقاته الجيدة مع الفرنسيين

طبعاً، مدركاً أنهم يحكمون الشارع السوري عبر الطلاب والنقابات والزعامات الشعبية التي لم يتقنها يوماً بسبب نخبوية عائلته وإرثها العثماني. بالرغم من ذلك، كان الكتلويون يشبهونه سياسياً وثقافياً، ومن المستوى العلمي والاجتماعي ذاته، وجميعهم من متخرجي الجامعات وملاّك الأراضي. ولدعم مشروعهم، استثمر العابد المال في معمل الأسمنت الوطني المملوك من الكتلة وبإدارة الوجيه خالد العظم، نجل صديق والده محمود فوزي باشا العظم[٢١].

أسّس الشركة الرئيس فارس الخوري منذ سنوات قليلة من أجل إيجاد مصدر مال دائم للكتلة الوطنية، لكي لا يضطر التنظيم السياسي إلى الاعتماد فقط على التبرعات واشتراكات أعضائه، وبالفعل كان المعمل الموجود في منطقة دمر بمثابة منجم ذهب للكتلة الوطنية استخدمت عائداته لتمويل التظاهرات، وإعانة المنكوبين، والتكفل بعائلات الشهداء الذين سقطوا في مواجهة الفرنسيين لمصلحة الكتلة الوطنية. وإضافة إلى شرائه أسهماً في المعمل، تبرع العابد بمبلغ قدره خمسة آلاف ليرة سورية لجريدة «الأيام» الدمشقية التابعة أيضاً للكتلة الوطنية[٢٢].

أُعلن أن الانتخابات النيابية العامة سوف تجرى في سورية بدايةَ شهر كانون الثاني من عام ١٩٣٢، وأن انتخابات الرئاسة سوف تليها ذلك الصيف. في العاشر من كانون الثاني جرت الانتخابات في موعدها المعتاد، في جو من التوتر العالي. حاولت السلطات الفرنسية التفريق بين التيارات الوطنية وبث الفتنة بين الناس، فاستطاعت تدمير حملة الكتلة الوطنية في حلب، وفرض الانسحاب على زعيمها إبراهيم هنانو وكامل فريقه،

كالدكتور عبد الرحمن كيالي وسعد الله الجابري، لكي يحرم البرلمان القادم صوتهم المطالب بحقوق السوريين وجلاء القوات الأجنبية عن بلادهم. وبدعم من الكتلة الوطنية، رشح محمد علي العابد نفسه بصفة مستقل، نائباً عن دمشق في قائمة واحدة مع الزعماء فخري البارودي وجميل مردم بك ولطفي الحفار. النتيجة أدت إلى فوز ٤٨ نائباً معتدلاً في الانتخابات العامة، ٢٩ منهم محسوبون على الفرنسيين، بزعامة صبحي بركات، ذلك الصديق القديم لحكومة الانتداب.

في ٣٠ أيار ١٩٣٢، وصلت رسالة سرية من نائب دمشق الجديد محمد علي العابد إلى مكتب المندوب السامي الفرنسي في بيروت، حول موضوع الانتخابات الرئاسية المقبلة[٢٣]. قال العابد: «أنا أعتبر أن سلطة فرنسا يجب أن تبقى بكاملها في سورية دون سؤال، لكي تقوم بواجبها على أكمل وجه، وعلى جميع الحكومات السورية أن تعترف بأنها تابعة لهذه السلطة. أما عن برنامجي الشخصي فهو ببساطة: «الاقتصاد في كل مكان والعدالة للجميع»[٢٤]. لم نجد في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية أي رد من المندوب السامي، لكن من المفترض أن يكون الرد إيجابياً، ففي ٧ حزيران ١٩٣٢ رشّح محمد علي العابد نفسه لمنصب رئيس الجمهورية في اليوم الأول لفتح باب الترشيح داخل المجلس النيابي.

وبعد أيام، بدأ سياسيون آخرون بتقديم طلبات ترشيحهم، منهم الفريق رضا الركابي باشا، الضابط الرفيع في الجيش العثماني الذي كان رئيساً للحكومة أيام فيصل، وكان يتزعم حزباً صغيراً يدعو إلى عودة الملكية السورية تحت العرش الهاشمي يدعى «الحزب الملكي». كان المرشحون

الآخرون حاكم دولة دمشق حقي العظم، رئيس الدولة الأسبق صبحي بركات، رئيس الدولة الحالي والمحسوب على فرنسا أيضاً الشيخ تاج الدين الحسني، ورئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي. الأقوى بينهم كان صبحي بركات وكتلته الدستورية، التي كانت تملك أكبر عدد من المقاعد النيابية عن الشمال السوري. وكان بركات الأقرب بينهم جميعاً من الفرنسيين، ما جعل وصوله إلى الحكم مضموناً أكثر من الجميع[٢٥].

في يوم الانتخابات داخل المجلس، نزل شباب الكتلة الوطنية إلى الشوارع المحيطة بالمجلس محاولين منع نواب كتلة صبحي بركات من الوصول إلى المبنى. وصل ٦٨ نائباً إلى الجلسة الافتتاحية وافتتح الجلسة أكبر أعضاء المجلس محمد يحيى العادلي، نائب أنطاكيا[٢٦]. قبل المضي بانتخاب رئيس للجمهورية كان على الجميع إيجاد رئيس للبرلمان الجديد. رشح نفسه كل من هاشم الأتاسي وحقي العظم وصبحي بركات، وفاز الأخير برئاسة المجلس بنسبة ٣٠ صوتاً، ما أدى إلى المزيد من التعاون بين العابد والكتلة الوطنية، لقطع الطريق على صبحي بركات من الوصول إلى الرئاسة الأولى. اتفق الطرفان على أن ينسحب هاشم الأتاسي، لعدم قدرته على الفوز بغياب كامل نواب حلب الكتلويين، وإعطاء أصوات كتلته للمرشح المستقل محمد علي العابد. عند الاجتماع لاختيار الرئيس العتيد فاز العابد بـ٣٦ صوتاً متجاوزاً صبحي بركات بنسبة قليلة، الذي حصل على ٣٢ صوتاً.

الرئاسة السورية الأولى

في خطاب القسم يوم ١١ حزيران ١٩٣٢، وعد الرئيس الجديد بأن يبقى «صديقاً للجميع»، وأن يترفع دوماً عن الحزبيات الضيقة، وأن يكون أباً لكل السوريين، أميناً على تاريخهم الطويل والمشرف. وبدلاً من التعهد بإنهاء الانتداب، وعد الرئيس العابد بأن يعمل معه وإلى جانبه، شاكراً «الدولة فرنسا النبيلة» كل ما قدمته للسوريين(٢٧).

وقع هذا الكلام كالصاعقة على آذان المواطنين العاديين، الذين كرهوا فرنسا وكل من يدور في فلكها، وعند رجالات الكتلة الوطنية، الذين أدركوا أنهم أخطأوا بتعاونهم مع محمد علي العابد. زعيم الكتلة في حلب الدكتور عبد الرحمن كيالي قال في مذكراته: «حسب أن الأمة انتخبته وأنه نال ثقتها عن

جدارة، وأنه سيسير بوعوده وقسمه، والحقيقة أن الذي أخرجه هو المسيو سولومياك (الضابط الفرنسي المقيم في دمشق)، وأن الوطنيين ساعدوا على فوزه اتقاءً لأحد الشرين»[٢٨]. يضيف الكيالي: «لا علاقة لماضيه بالخدمة الوطنية، ولا يدل على اهتمامه بمصير البلاد واستقلالها، وليست له الميزات العامة التي تذكر، ولا الأيادي البيض التي تشكر، ولا عُرف عنه صدق الوعد، وليس له ميراث سياسي، ومقدرته التفكيرية ليست جديرة بأن يسير بالبلاد إلى بر الأمان»[٢٩].

العلامة محمد كرد علي رئيس مجمع اللغة العربية والشاعر الكبير خليل مردم بك، كان لهما رأي مخالف في رئيس سورية الجديد. وصفوا الرئيس العابد «بأعظم سياسي في سورية»، وأن معشره «يغني الروح والفؤاد»[٣٠]. أضاف كرد علي في مقال طويل في جريدة المقتبس، أن الرئيس الجديد هو من رجال الخير والبر والإحسان، وأنه لا ينام قبل إطعامه آلاف الدمشقيين كل ليلة[٣١]. كما قال إن الرئيس العابد رفض أن يكون له راتب من الدولة، وأمر بتوزيعه على الفقراء، وقال إن ميزانية قصره ستكون من ماله الخاص وليس من مال الدولة.

يضيف كرد علي أن العابد كان مدبراً فاشلاً لثروته، لأنّ أبناءه الشباب لم يستطيعوا الحفاظ عليها ولم يعملوا قط في حياتهم، بل أنفقوا الثروة الكبيرة التي خلفها لهم آباؤهم وأجدادهم[٣٢].

أول أعمال الرئيس الجديد كان تعيين رجل العلم والقانون الدكتور نجيب الأرمنازي مديراً لمكتب رئيس الجمهورية وأميناً عاماً للرئاسة. (القصر الجمهوري نفسه كان ملكاً لآل العابد وبقي مركزاً للحكم في دمشق حتى

وفاة الرئيس تاج الدين الحسني في داخله عام ١٩٤٣، لينقل بعدها إلى قصر مجاور في المهاجرين مملوكٍ من عائلة إبراهيم باشا، بأمر من الرئيس شكري القوتلي). ثم فاجأ الجميع بتعيينه حقي العظم، الموالي لفرنسا، رئيساً للحكومة في ١٥ حزيران ١٩٣٢. أصرّ عليه الفرنسيون إرضاءً لعدم اعطائه الرئاسة الأولى، وبذلك تشكل حكم ثلاثي بين العابد والعظم وبركات، بعيداً كل البعد من الحركة الوطنية. وفي محاولة أخيرة منه للحفاظ على شعرة معاوية مع الكتلة الوطنية، طلب الرئيس العابد من جميل مردم بك ومظهر باشا رسلان أن يشاركا في الحكومة الجديدة، ليعطي بعض الشرعية طبعاً لنفسه وللرئيس حقي العظم.

أصبح جميل مردم بك، وهو زعيم مدينة دمشق يومها وأحد أبرز أعيانها، وزيراً للمالية والزراعة، أما مظهر رسلان ابن حمص البار ورئيس حكومة شرق الأردن الأسبق، فكانت حصته وزارتي المعارف والعدل.

حافظ حقي العظم لنفسه على حقيبة الداخلية، وفيها مسؤولية الحفاظ على الأمن العام، وأمن الرئيس الشخصي. رئاسة الكتلة رفضت التعيينات وقالت إنه لا يحقّ لأي من أعضائها تسلّم منصب في الحكومة من دون العودة إلى مكتب الكتلة الدائم، متهمين الرئيس العابد بتجاوز أكبر كتلة سياسية في البلاد و«سرقة» رصيد الكتلويين لتجميل حكمه التابع كلياً لفرنسا. غضبوا أصلاً من فقدانهم جميع مقاعد حلب معتقدين أن العابد سيساعدهم في المحافظة على شي، من نفوذهم السياسي لا على تدمير رصيدهم وتلطيخ سمعة أعضائهم.

أنكر العابد جميع هذه الاتهامات، وناشد هاشم الأتاسي أن يكون له عضوان في الحكومة، فهذا خير من أن تكون خالية تماماً من أي وجود للحركة

الوطنية، متعهداً بأن يعمل مباشرة مع الوزيرين رسلان ومردم بك. كان العابد في أشد الحاجة لغطاء وطني، لكن زعامات الكتلة المتشددة برئاسة إبراهيم هنانو أصرت على ألا تعطيه رعايتها بما أنه ضعيف وغير جدير بالرئاسة السورية، كونه ينفذ أوامر فرنسا، وأقسم أعضاء الكتلة منذ اليوم الأول أن يسقطوا حكومة الرئيس الجديد بأي ثمن.

كان الودّ بين التيار المعادي للرئيس العابد بزعامة إبراهيم هنانو، الذي قاد ثورة الشمال ضد الفرنسيين ونفي وسجن وعذب على أيديهم قبل تركه السلاح والتحاقه بالعمل السياسي مع تأسيس الكتلة الوطنية عام ١٩٢٨، وبين العابد مفقوداً. ففي الوقت الذي كان هنانو في معتقلات الفرنسيين، كان العابد وزيراً في حكومة الاتحاد ومقرباً من الجنرال غورو. وازداد التوتر بين الرجلين بعد رفض العابد الطعن في نتائج الانتخابات البرلمانية في حلب التي أطاحت لائحة إبراهيم هنانو كاملة. ووجد هنانو خلال حملته على الرئيس مادة دسمة في موضوع بيع الأراضي في فلسطين للوكالة اليهودية العالمية من عائلات إما على صلة أو قربى مع آل العابد.

قام معظمهم ببيع مساحات شاسعة من الأرضي لرجال أعمال يهود قادمين من أوروبا منذ منتصف العشرينيات، معظمها كانت أراضي غير مزروعة بعد ولم تثر اهتمام الناس في وقتها. ومن الذين باعوا أراضي في فلسطين على شاطئ بحيرة طبريا الأمير سعيد الجزائري، وكذلك عائلة سرسق الثرية البيروتية[٣٣].

بدأت منظمات سورية مختلفة ومجتمع دمشق الأهلي بالتنويه بأن بيع الأراضي السورية في فلسطين يزداد يوماً بعد يوم، وبأنهم أرسلوا طلبات عدة لرئيس

الجمهورية يطالبونه بإصدار قانون يمنع بموجبه السوريين من بيع الأراضي في فلسطين لمن لا يحمل جنسية عربية. في آذار ١٩٣٤ انتشرت شائعة في دمشق تقول إن أسرة زوجة رئيس الجمهورية، أي آل اليوسف، باعت للوكالة اليهودية دونمات خصبة من الأراضي على الشاطئ الشرقي من بحيرة طبريا وفي قرية البطيحة (١٣ كيلومتراً جنوب شرق مدينة صفد) عبر عقد رسمي أبرم في دمشق بين سعيد ابن عبد الرحمن باشا ورئيس الوكالة حاييم وايزمان، الذي أصبح بعد عام ١٩٤٨ أول رئيس لدولة إسرائيل.

كان سعيد اليوسف، نجل عبد الرحمن باشا، وهو ضابط رفيع درس العلوم الحربية في كلية فيينا الحربية، واجه مشكلات مادية أدت إلى تراكم الديون عليه بين ١٩٢٦-١٩٣٣.

بعد عدة مطالبات، قام مصرفان كبيران، هما بنك إرنست أصفر وبنك أصفر وسارا، بالحجر عليه للتخلف عن تسديد ١٢ ألف ليرة عثمانية ذهباً من القروض[٣٤].

كان اليوسف، وهو من أقارب زوجة الرئيس العابد، يستدين سنوياً، مستخدماً الأرض ضمانة أمام المصارف، للمضي في مصاريف حياة البذخ والثراء، ويوفي الديون مع نهاية كل موسم زراعي. أما في عام ١٩٣٤، فقد تأثر عمله كثيراً، بسبب انهيار أسعار الغذائيات في الأسواق العالمية، إضافة إلى شتاء قاس ضرب المحاصيل الزراعية في سورية وفلسطين. تبين أن زيارة وايزمان لدمشق لم تكن مجرد شائعة، وأنه فعلاً عرض مبلغاً خيالياً من المال على سعيد اليوسف، لكن العقد لم يبرم بسبب تدخل أحد أقرباء العائلة الوجيه حسين إيبش، لتسديد الديون عند المصارف السورية وفك الرهن

عن أراضي البطيحة في فلسطين[٣٥]. طلب حسين إيبش، وهو ملاك ثري وصياد ماهر عرفته دمشق جيداً، من الرئيس العابد التدخل لمنع تكرار قصة من هذا النوع، مذكراً أن للسوريين أملاكاً واسعة في فلسطين، وأن الوكالة اليهودية مستعدة لشرائها بالكامل عبر ألف وسيط ووسيط.

جاء ظهور حاييم وايزمان في قصر بيت اليوسف في دمشق ليعطي إبراهيم هنانو وكل معارضي الرئيس العابد ما يحتاجونه من ذخيرة وسلاح للرمي به خارج رئاسة الجمهورية.

بعد استقالته من حكومة حقي العظم تحت ضغط من هنانو في نيسان ١٩٣٣، زار جميل مردم بك المملكة العربية السعودية، بصفته رئيساً لمنظمة الهلال الأحمر السوري، لمعاينة الجرحى والقيام بأعمال إغاثة في الحرب اليمنية السعودية يومها.

خلال الزيارة، اجتمع مع الملك عبد العزيز آل سعود وطلب دعماً عربياً للتخلص من الرئيس محمد علي العابد[٣٦]. في تموز ١٩٣٤، سافر رئيس الكتلة هاشم الأتاسي إلى الإسكندرية للقاء رئيس حزب الوفد ورئيس الحكومة الأسبق مصطفى النحاس باشا، وشكا له تجاوزات فرنسا وحلفائها في دمشق، ومنهم الرئيس العابد[٣٧].

في آذار ١٩٣٥، زار زعيم الكتلة فخري البارودي الرياض بصحبة الشاعر الوطني شفيق جبري، والتقيا أيضاً الملك عبد العزيز، شاكيَيْن وضع البلاد والعباد في عهد الانتداب. في ربيع عام ١٩٣٤، بدأت الكتلة الوطنية حملة واسعة لمقاطعة مؤسسة التبغ الفرنسية «الريجي»، معتبرين أنها تحتكر

بنحو غير قانوني ثروات وأرباح زراعة التبغ وصناعته، مطالبين الرئيس العابد بإلغاء حصرية الريجي وأن يقف مع مصالح المواطنين كما وعدهم في خطاب القسم قبل عامين[٣٨].

كان الرئيس أضعف بكثير من أن يقوم بعمل من هذا النوع، هو الذي لا يستطيع اتخاذ أي قرار من دون الرجوع إلى الحاكم الفرنسي المقيم في بيروت.

حركت الكتلة الشارع السوري في هذا الموضوع، وأظهرت رئيس البلاد بمظهره الضعيف غير القادر على حماية مصالح الناس أو الوقوف في وجه فرنسا، وأظهرت نفسها القادرة وحدها على لعب هذا الدور.

في حزيران ١٩٣٥، قامت الكتلة أيضاً بمقاطعة شركة الترامواي والكهرباء البلجيكية، التي كان العابد نفسه يملك أسهماً فيها، وطالبوه بغير الممكن مرة أخرى، وهو إلغاء حصرية العمل وخفض أسعار الكهرباء والترامواي، وفشل العابد هذه المرة أيضاً بتلبية مطالب الناس والكتلة الوطنية[٣٩].

وصلت عزلة الرئيس العابد إلى درجة أنه قاطع الذكرى الخامسة عشرة لمعركة ميسلون، التي كان من العرف لزعماء البلاد التواجد فيها عند ضريح الشهيد يوسف العظمة، لتبادل الخطابات النارية ضد فرنسا ورجالاتها[٤٠].

رفض العابد الذهاب ولم يحضر رئيس حكومته حقي العظم ورئيس البرلمان صبحي بركات وأي من رجاله، فتحولت الذكرى مناسبة للكتلة الوطنية بامتياز، حيث تناوب زعماؤها على إلقاء خطابات ضد الرئيس العابد وصلت إلى درجة اتهامه بالخيانة.

وزاد من مصائب الرئيس العابد، الإصرار الفرنسي على توقيع معاهدة صداقة وتعاون معه، لضبط علاقة سورية بالجمهورية الفرنسية وشرعنتها بعيداً من حكم الحاكم بالمستعمرات، ولتكون بديلاً من نظام الانتداب عند انتهاء مهلته في يوم من الأيام.

تعطي المعاهدة المكتوبة باللغة الفرنسية من دون ترجمة عربية والتي لم يستشر بها الرئيس العابد، فرنسا الحق بإدارة شؤون سورية الخارجية وتنظيم أمور جيشها في المستقبل، وتدريب قوى الأمن والشرطة، وصياغة مناهجها التعليمية، والسلطة القانونية على المواطنين السوريين كافة المقيمين خارج بلادهم[٤١] .

وافق العابد من حيث المبدأ على الفكرة، لكنه اشترط على الفرنسيين انضمام سورية إلى عصبة الأمم أولاً وأن تكون هناك مدة زمنية للمعاهدة لا تتجاوز الخمس سنوات، وأن تسري المعاهدة فور انتهاء الانتداب، مطالباً الفرنسيين بتحديد موعد حصول هذا الأمر، لأنه حتى تاريخه لم يكن هناك أي إشارة من الفرنسيين إلى مدة الانتداب وكيفية إنهائه[٤٢].رفضت الكتلة الوطنية بدورها الاتفاق بمجمله، لأنه لا يعترف بوحدة الأراضي السورية ويبقي على استقلالية دولتي العلويين والدروز إلى أجل غير مسمى، ومنعت الحكومة السورية إمراره داخل المجلس النيابي.

لم يكن الرئيس العابد يريد لاتفاق من هذا النوع، إذا مرَّ، أن يحمل توقيعه، فقرر توكيل رئيس الحكومة حقي العظم بالمفاوضات حول المعاهدة المطروحة، بعد إجراء تعديلات وزارية عبر إدخال القانوني الحجة العلاّمة سليمان الجوخدار إلى الحكومة وزيراً للعدل.

كان سليمان الجوخدار من رجالات عصره، عرفه العابد محامياً لأملاك الأسرة واستثماراتها الكبيرة، ووضعه في وجه المجلس النيابي معارضاً للاتفاق على رأس كتلة من المستقلين. طبعاً عند طرح الموضوع أمام مجلس الوزراء لم يعارضه حقي العظم بشدة، لكن الوزير الجديد أجهضه قانونياً بنحو كامل، واختلف مع رئيس الحكومة إلى درجة أن الأخير استقال من منصبه، مدركاً أن الجوخدار لن يغادر الوزارة، فهو مدعوم كلياً من رئيس الجمهورية.

غضب الفرنسيون من هذا التصرف، أولاً لأن حقي العظم كان من رجالاتهم الأوفياء، وثانياً لنسفه الاتفاق المطلوب، وفرضوا على الرئيس العابد رئيساً جديداً للحكومة أكثر قرباً من فرنسا وأكثر استفزازاً للشارع السوري، يدعى الشيخ تاج الدين الحسني. كان الشيخ الحسني، الدمشقي العريق وابن أكبر علماء الشام، مقرباً جداً من الاستخبارات الفرنسية، لكنه محبوب في الوقت ذاته من العلماء ورجال الدين، بسبب والده العلامة الشيخ بدر الدين الحسني، لكن علاقته كانت فاترة للغاية، إن لم تكن معدومة تماماً، برئيس الجمهورية، فالأول شيخ يعتمر عمامة بيضاء قادم من كتاتيب دمشق ومعاهدها الشرعية، والآخر علماني غربي الهوى قادم من جامعة السوربون.

كان العابد ينظر الى الحسني نظرة دونية، ليس فقط لعدم وجود صفات شخصية تعجب رئيس الجمهورية، ولكن لأنه أدرك أيضاً أن هذا الرجل سوف يحطم ما بقي للرئيس العابد من شعبية أو رصيد في الشارع السوري، لكونه عدواً لدوداً للكتلة الوطنية، ولم يصدق أحد أنه جاء إلى الحكم بقرار فرنسي وبرغبة من رئيس الجمهورية.

وبالرغم من تقويم الرئيس السيئ للشيخ الحسني، كان الشيخ من أكثر سياسيي تلك المرحلة المحسوبين على فرنسا حنكة ودهاءً، ويتمتع بمواهب سياسية أرفع بكثير من تلك المقومات الموجودة عند الرئيس العابد.

عمل رئيساً للوزراء بين ١٩٢٨-١٩٣٢، وحكم البلاد بمفرده عبر ثلاث حكومات من دون العودة إلى دستور أو برلمان، وعاد إلى الحكم عام ١٩٣٤ بالعقلية والتكتيك ذاتهما، لكن الزمن كان وقتها مختلفاً، ليس بسبب السياسة وحدها، بل بسبب الأوضاع الاقتصادية التي عصفت بالبلاد. تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية أدى إلى تراجع الاستيراد والتصدير في مدينة حلب الصناعية، ما أسهم بإفلاس صناعيي المدينة وتجارها، الذين صبوا غضبهم على الفرنسيين وعلى الحكومة السورية ورئيس الجمهورية.

تراجعت مبيعات الصوف السوري المصدَّر إلى أوروبا بنسبة ٨٦ في المئة، والحرير بنسبة ٨١ في المئة، والقطنيات بنسبة ٥٦ في المئة، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة البطالة عند الحرفيين الدمشقيين إلى ٧٧ ألف عاطل من العمل.

وسقط عدد الحرف القديمة الممارسة في الأسواق من ٧٥٠ عام ١٩٣٢ إلى اقل من ١٠٠ مع منتصف عام١٩٣٤[٤٣]. كذلك تراجع التصدير الزراعي بنسبة ٤٧ في المئة، وازدادت المستوردات الزراعية بنسبة ١٩ في المئة. هذه الأرقام المعلنة من غرفة تجارة دمشق، أعطت الكتلة الوطنية الكثير من المواد الدسمة لمهاجمة الرئيس العابد وطالبته بالاستقالة. عند ذهابه برفقة الشيخ تاج إلى مدينة حلب شمال البلاد، استقبله الشباب الكتلويون بتظاهرات كبيرة، مطالبين بزيادة راتبهم عند الحكومة، فتدخلت قوى الأمن لتفريق

الناس، فرشق بعض الشبان رئيس الجمهورية بالطماطم، واعتقلتهم السلطات الفرنسية على الفور، ومن ثم قامت بتمشيط المدينة وسحب ١٨٨ شاباً من بيوتهم[٤٤].

طلب الرئيس من المندوب السامي إطلاق سراحهم جميعاً، ولكن الأخير رفض، معتبراً أن هؤلاء الشباب المشاغبين يعتدون على رمز البلاد ويستحقون أقسى العقوبات. بعد عودته إلى دمشق، أمر العابد مكتبه الصحافي بإعداد بيان صحافي ليشرح للناس أسباب ما جرى في حلب.

معظم الجرائد صبت غضبها على الرئيس نفسه، من دون العلم أنه حاول منع اعتقال المتظاهرين، واتهمه البعض بأنه «نسخة معدلة عن الشيخ تاج»[٤٥]. هز العابد برأسه وقال: «أخشى بالفعل أن يكونوا حولوني فعلاً إلى نسخة أخرى منه! الرحلة إلى حلب لم تفعل شيئاً سوى أنها أهانت الحكومة وأهانتني أنا شخصياً وأدت إلى إغلاق المدارس وملء السجون!»[٤٦].

في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٥، توفي إبراهيم هنانو، عدو الرئيس العابد وأحد أبرز رجالات العهد الوطني. الكتلة الوطنية استثمرت الوفاة استثماراً مطلقاً، واستخدمت الحدث الجلل لتحريك الشارع السوري ضد فرنسا والرئيس العابد.

ودّعت حلب الزعيم هنانو بموكب مهيب، ترأسه هاشم الأتاسي نفسه، وخلال التشييع تعالت الأصوات المطالبة بخروج فرنسا واستقالة العابد، وأدت إلى اشتباكات بين الشبان والجيش اعتقل على أثرها ١٥٠ مواطناً

سورياً، على رأسهم زميل هنانو وخليفته سعد الله الجابري. صوبت الكتلة النار على محمد علي العابد مرة أخرى، متسائلة كيف لرئيس البلاد أن لا يتدخل لحماية مواطنيه ولا يشارك في تشييع رمز من رموز بلاده؟ بعد الجنازة، اقتحمت القوات الفرنسية منزل إبراهيم هنانو، وأهانوا أفراد أسرته قبل مصادرة جميع الوثائق والمراسلات. عند سماع الخبر، أوعزت الكتلة إى شبابها بالتظاهر مرة أخرى في مدن الشمال كافة، واعتقلت فرنسا ١٠٠ مواطن مجدداً.

أغلقت دمشق احتجاجاً على الاعتقالات، وسار ألفا شخص في أسواق حلب القديمة، مطالبين العابد بالاستقالة. الجيش الفرنسي أطلق النار على المتظاهرين من دون أي اعتبار لموقف رئيس الجمهورية، وقتل مواطنين اثنين من أهالي حلب. ثم أمرت حكومة الانتداب باعتقال زعيم دمشق ونائبها فخري البارودي، متهمة الرجل بتحريض الشارع السوري عليها. حاول العابد إطلاق سراحه مرة أخرى، ولكن من دون أي فائدة. وعلى العكس، ضرب الفرنسيون بشدة، واضعين ثلاثة من رجالات الكتلة تحت الإقامة الجبرية، هم شكري القوتلي ولطفي الحفار ونسيب البكري، ثم نفوا جميل مردم بك إلى قرية على الحدود السورية التركية لسلخه عن شارعه الدمشقي، وطردوا صديق الرئيس العابد وزميله في حكومة الاتحاد العلامة فارس الخوري من عمادة كلية الحقوق في الجامعة السورية.

وردت الكتلة على كل هذه الاستفزازات بإعلانها إضراباً مفتوحاً في أنحاء البلاد كافة لا ينتهي إلا عند خروج السجناء واعتراف الفرنسيين بالكتلة الوطنية ممثلاً شرعياً للشارع السوري وطموحاته الوطنية. طالبت الكتلة

برفع قانون الطوارئ وتحديد فترة زمنية لإنهاء الانتداب وباستقالة رئيس الجمهورية ورئيس حكومته على الفور لإجراء انتخابات جديدة ومبكرة.

استمر الإضراب ستين يوماً، وأدرك الجميع يومها أن أيام العابد في الحكم باتت معدودة. العابد نفسه وصل إلى قناعة بأنه بات أضعف من أي وقت مضى، وأصبح حساساً جداً لأي نقد يوجه إليه.

في إحدى جلسات عصبة الأمم، وصفه أحد الدبلوماسيين الفرنسيين بـ«الصناعة الفرنسية»، ما جرح كبرياء الرئيس، كذلك فإنه انزعج للغاية عند وصول مندوب جديد لفرنسا يدعى هنري دو مارتيل استدعى هاشم الأتاسي إلى بيروت لمناقشة وقف الإضراب مقابل إطلاق سراح السجناء من دون رجوع أيّ منهما إلى رئيس الجمهورية السورية أو دعوته لحضور الاجتماع. وصل الأتاسي إلى اتفاق على إنهاء الإضراب وفتح الأسواق مقابل إطلاق سراح جميع المعتقلين وسفر وفد من الكتلة إلى باريس للتفاوض باسم الشعب السوري على استقلال البلاد مع الحكومة الفرنسية.

بعدها نزل هاشم الأتاسي إلى الأسواق وقصّ شريطاً أخصر وُضع على أبواب سوق الحميدية، لتفتح المتاجر من بعدها على الفور، في خطوة عالية الرمزية تدلّ على أن الكتلة وحدها قادرة على إغلاق الأسواق وفتحها متى شاءت، وأن الكتلة وحدها تمثل الشارع السوري. هنا ظهر شعار الكتلة الوطنية الشهير: «الدين لله والطاعة للكتلة الوطنية!».

وتمهيداً للأجواء الجديدة، عزلت فرنسا الشيخ تاج وعيّنت صديق الرئيس العابد عطا بك الأيوبي، وهو سليل أسرة دمشقية عريقة، وزيراً للداخلية

في مطلع العشرينيات، قبل دخوله الحكم مرة ثانية أيام الاتحاد السوري الفيدرالي. وذهب اثنان من وزراء العابد إلى مفاوضات باريس ممثلين الحكومة، ضمن وفد كتلوي برئاسة هاشم الأتاسي وعضوية جميل مردم بك وسعد الله الجابري وفارس الخوري ورياض الصلح.

من هنا بدأت سيرة العابد تتسارع نحو الأفول والنهاية، وكان ختامها لا يليق برجل نبيل مثله. مكث وفد الكتلة في باريس ستة أشهر عاد بعدها إلى دمشق وفي جيبه اتفاق تاريخي مع الحكومة الفرنسية يعطي سورية استقلالها التدريجي على مدى خمسة وعشرين عاماً، مع المحافظة على بعض الحقوق العسكرية والثقافية لفرنسا في سورية.

استطاع هاشم الأتاسي أيضاً إدخال بند وحدة الأراضي السورية وعودة جبل العلويين وجبل الدروز إلى الوطن الأم، وهذا أمر فشل العابد في الحصول عليه في الاتفاق المقترح، الذي لم يرَ النور عام ١٩٣٤. عند عودة وفد الكتلة من باريس في أيلول ١٩٣٦، خرجت سورية بكل طوائفها وسكانها لاستقباله استقبالاً شعبياً لم تشهد البلاد مثيلاً له منذ دخول الجيوش العربية دمشق عام ١٩١٨.

ومن شرفة قصره، شاهد الرئيس العابد الاحتفالات الشعبية المرحّبة بعودة الكتلة إلى دمشق، وأدرك أن الوقت حان لهذا الفارس أن يترجل، وأن الأحداث قد تجاوزته بمراحل، فرفع كتاب استقالته إلى المجلس النيابي، فاسحاً المجال أمام إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في نهاية عام ١٩٣٦.

قبلت الاستقالة من دون تردد، ورشح الأتاسي نفسه من دون أي

منافسه من أحد، وفاز ليصبح ثاني رئيس للجمهورية في ٢١ كانون الأول عام ١٩٣٦. هنأ الرئيس العابد صديقه القديم وخصمه الحالي، وبعد تسليمه مقاليد الحكم، سافر في إجازة مفتوحة إلى مدينة نيس على الساحل الفرنسي الجنوبي، وبقي هناك حتى وافته المنية عن عمر ناهز ٧٢ سنة عام ١٩٣٩.

لم تبد الصحافة السورية أي اهتمام حقيقي برحيل أول رئيس للجمهورية، الذي نقل جثمانه بطائرة خاصة إلى دمشق، وشيع في جنازة رسمية مجللاً بالعلم السوري. قبل الدفن، أمرت فرنسا بوضع النعش المجلل بالعلم السوري على مدخل البرلمان، في تقليد معروف ومتبع في أوروبا، ولكنه غريب عن عادات السوريين، ليتمكن رجال الدولة والمواطنين من توديعه قبل الانتقال إلى مثواه الأخير.

رُفع جثمان الرئيس على أكتاف ضابطين شركسيين من الدرك السوري، وتكريماً له سُمي شارع البرلمان بشارع العابد، وهو لا يزال يحمل هذا الاسم حتى يومنا هذا. نُقل العابد على متن عربة مدفع إلى مدافن العائلة في الميدان، وشارك بالتشييع نجلا الرئيس مع مسؤولين فرنسيين يتقدم الجميع رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي ورئيس وزرائه نصوحي البخاري.

منذ ذلك اليوم، بدأت عائلة العابد تتلاشى في الحياة العامة السورية، وانقرضت تماماً مع مجيء حزب البعث الى السلطة عام ١٩٦٣. جميع من خلف الرئيس العابد في الحكم، عدا هاشم الأتاسي، عملوا على دفن سيرة الرجل وتجاهل دوره بشكل كامل.

لم يذكر في عيد الجلاء الأول عام ١٩٤٦ ولا في أي عيد منذ ذلك اليوم، وحُصرت ذكراه في شارع العابد وطابع بريدي يحمل رسمه أقرَّ رسمياً خلال وجود العابد نفسه في الحكم. لا يوجد أي ساحة أو تمثال للرئيس محمد علي العابد، ولا يأتي أيَّ من كتب التاريخ المدرسية السورية على ذكره، لكن العابد كان يستحق تكريماً يليق به، لكونه الرئيس الأول للجمهورية.

الهوامش

١ مركز وثائق الخارجية الفرنسية ٦٨٤-٤-٥٢٩، رسالة من السيد هول في دمشق إلى السيد سايمون في لندن (١٦ حزيران ١٩٣٢).

٢ فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية**، ٣٨.

٣ لقاء المؤلف مع زهير اليوسف حفيد عبد الرحمن باشا اليوسف (دمشق، ٤ آب ٢٠١٥).

٤ خير الدين الزركلي، **الأعلام**، ج٧، ١٩٧.

٥ فيليب خوري، **أعيان المدن**، ٤٠.

٦ لقاء المؤلف مع الدكتور برهان العابد (دمشق، ١٢ أيلول ٢٠١٢).

٧ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العجلاني (بيروت، ١٢ حزيران ١٩٩٨).

٨ **المضحك المبكي**، العدد ٣٣، ١٢ نيسان ١٩٣٠.

٩ **جريدة المقتبس** (١١ شباط ١٩١٨).

١٠ نفس المصدر

١١ محمد كرد علي، **مذكرات**، ج١، ٢٦٧-٢٦٨.

١٢ فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، ٣٣٧.

١٣ نفس المصدر.

١٤ نفس المصدر.

١٥ نفس المصدر.

١٦ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العجلاني (بيروت، ٩ ايلول ١٩٩٩).

١٧ نفس المصدر.

١٨ فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، ٣٣٨.

١٩ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٣٧١-٥٤٨٥، الملك فيصل في باريس، ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢.

٢٠ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٣٧١-٥٨٧٢، عدد ١٥٣٦٤، رسالة من بيروت إلى السيد همفري في بغداد، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٢.

٢١ **المضحك المبكي**، ١٢ نيسان ١٩٣١.

٢٢ **المضحك المبكي**، ١٩ تموز ١٩٣١.

٢٣ مركز وثائق الخارجية البريطانية، رسالة من محمد علي العابد للسيد بونسو، عدد ٤٦٩، ٣٠ أيار ١٩٣٠.

٢٤ نفس المصدر.

٢٥ ستيفان لونغرغ، **سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ٨٨.

٢٦ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٦٨٤-٤٣٦، السيد هول من دمشق إلى باريس، ٨ حزيران ١٩٣٢.

٢٧ **جريدة الأهرام** (١٢ حزيران ١٩٣٢).

٢٨ عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي**، ج١، ١٧٤.

٢٩ نفس المصدر.

٣٠ محمد كرد علي، **مذكرات**، ج١، ٢٦٩.

٣١ نفس المصدر.

٣٢ نفس المصدر.

٣٣ كينيث شتاين، **مسألة الأراضي في فلسطين ١٩١٧-١٩٣٩**، ٥٤-٥٩.

٣٤ مركز وثائق الخارجية البريطانية، ٦٨٤-٧-٢٥، السيد مكارثي في لندن إلى السيد سايمون في دمشق (٢٤ آذار ١٩٣٤).

٣٥ فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي**، ٤٤٥-٤٤٦.

٣٦ مركز وثائق الخارجية الفرنسية في نانت، **سورية ولبنان ١٩٣٠-١٩٤٠**، العدد ٤٨٨ (٦ نيسان ١٩٣٣).

٣٧ مركز وثائق الخارجية الفرنسية في نانت، **سورية ولبنان ١٩٣٠-١٩٤٠**، العدد ٤٩٠ (١٦ تموز ١٩٣٣).

٣٨ **جريدة الأيام** (١١ أيار ١٩٣٤).

٣٩ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العجلاني (بيروت، ٦ أيلول ١٩٩٩).

٤٠ **جريدة الأيام** (٢٥ تموز ١٩٣٥).

٤١ يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ٢٣٧.

٤٢ نفس المصدر.

٤٣ مركز وثائق الخارجية الفرنسية، العدد ٧٠٥، تقرير غرفة تجار دمشق لعام ١٩٣٤ (١٩ كانون الأول ١٩٣٤).

٤٤ **جريدة الشعب** (٢٠ آذار ١٩٣٥).

٤٥ **جريدة الأيام** (٢ نيسان ١٩٣٥).

٤٦ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العجلاني (بيروت، ١٦ ايلول ١٩٩٩).



هولو باشا العابد جد الرئيس محمد علي العابد



أحمد عزت باشا العابد، كبير مستشاري السلطان عبد الحميد الثاني



محمد علي العابد



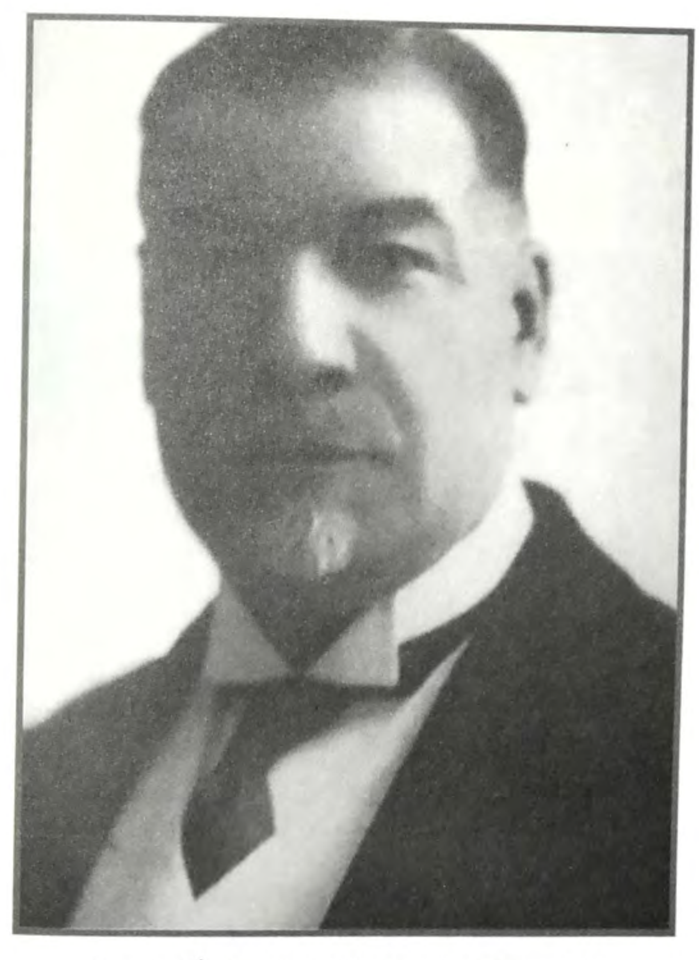
محمد علي العابد سفيراً للدولة العثمانية في واشنطن عام ١٩٠٨



عبد الرحمن باشا اليوسف أمير الحج الدمشقي وشقيق زوجة العابد



رجالات الحركة الوطنية في استقبال الاقتصادي المصري طلعت حرب باشا في دمشق عام ١٩٢٧ . من اليمين: الصناعي الدمشقي سعيد غراوي، الزعيم الوطني فخري البارودي، الرئيس جميل مردم بك، الرئيس حسني البرازي، الشيخ عبد القادر الكيلاني أحد مؤسسي الكتلة الوطنية في حماه، رئيس الكتلة هاشم الأتاسي، مؤسس بنك مصر الاقتصادي المصري طلعت باشا حرب، ضيف مصري، واضع الدستور السوري وأحد رجالات الكتلة فوزي الغزي، رئيس غرفة تجارة دمشق مسلم السيوفي، الرئيس محمد علي العابد، النائب والوزير فايز الخوري، غير معروف، نائب رئيس غرفة تجارة دمشق لطفي الحفار، النائب والوزير ميخائيل إليان.



الرئيس محمد علي العابد قبل انتخابه رئيساً للجمهورية



الرئيس العابد ووزير العدلية سعيد الغزي في دردشة مع مسؤولين فرنسيين عام ١٩٣٢



فخامة الرئيس العابد يوم انتخابه رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٢



الرئيس العابد محاطاً برؤساء الحكومة حسني البرازي وتاج الدين الحسني عام ١٩٣٤.



رجال الدولة السورية عام ١٩٣٥. من اليمين: دولة الرئيس عطا الأيوبي، فخامة الرئيس العابد، سفير بريطانيا في دمشق، دولة الرئيس تاج الدين الحسني.



الرئيس العابد ومعه وزير المعارف حسني البرازي ورئيس الحكومة الشيخ تاج الدين الحسني عام ١٩٣٥



جلسة انتخاب رئيس المجلس النيابي عام ١٩٣٢



القصر الجمهوري في حي المهاجرين بدمشق



الرئيس محمد علي العابد وابنائه

طابع تذكاري يحمل
رسم الرئيس محمد علي
العابد

مراجع الكتاب

الوثائق:

- مركز وثائق الحكومة الفرنسية في نانت
- مركز الوثائق الوطنية البريطانية في لندن
- مركز الوثائق التاريخية بدمشق
- مركز التاريخ الشفعي في الجامعة الأميركية في بيروت
- الصحف والمجلات:

الأيام (دمشق) - المقتبس (دمشق) - العاصمة (دمشق) - القبس (دمشق) - الشعب (حلب) - الأهرام (القاهرة) - جريدة ليز إيكو (دمشق) - مجلة المعهد الطبي (دمشق) - النهار (بيروت)

اللقاءات:

- دولة الرئيس مأمون الكزبري (بيروت، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٧)
- الأمير فاتح سعيد الجزائري (دمشق، ١١ آذار ٢٠١٥)
- الدكتور قتيبة الشهابي (دمشق، ٥ تشرين الأول ٢٠٠٥)

- الدكتور محمد عزيز شكري (دمشق، ١١ تشرين الثاني ٢٠١١)
- معالي الدكتور منير العجلاني (بيروت، ١٢ حزيران ١٩٩٨ - ١٦ أيلول ١٩٩٩)
- سعادة السفير سامي الخيمي (بيروت، ١١ تشرين الثاني ٢٠١٤)
- زهير اليوسف حفيد عبد الرحمن باشا اليوسف (دمشق، ٤ آب ٢٠١٥)
- الدكتور برهان العابد (دمشق، ١٢ أيلول ٢٠١٢)
- الدكتور نقولا أنسطاس شاهين (دمشق ٢ أيار ٢٠١٥)
- الأستاذ غازي سعيد الغزي (دمشق، ٩ آب ٢٠٠٥)

مراجع عربية:

- الأتاسي، رضوان. **هاشم الأتاسي: حياته وعصره** (دمشق ٢٠١٠)
- الأرمنازي، نجيب. **محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء** (معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٥٤)
- أرسلان، الأمير عادل. **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، (ثلاثة أجزاء، دارالتقدمية، بيروت ١٩٨٣)
- الأطرش، سلطان باشا. **أحداث الثورة السورية الكبرى** (دار طلاس، دمشق ٢٠٠٧)

- الياس، جوزيف. **تطور الصحافة السورية في العهد العثماني** (معهد الآداب الشرقية، بيروت ١٩٧٢)

- بابيل، نصوح. **صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين** (رياض الريس، لندن ١٩٨٧)

- البارودي، فخري. **أوراق ومذكرات** (جزآن، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٩)

- الباز، جرجي. **نازك العابد** (دار السلام، بيروت ١٩٢٧)

- البواب، سليمان. **موسوعة أعلام سورية في القرن العشرين** (خمسة أجزاء، دار المنارة بيروت ٢٠٠٠)

- البيطار، فوزي حسن. **مذكرات المجاهد الدمشقي** (دمشق ٢٠٠٧)

- تلاوي، سعيد. **كيف استقلت سورية** (دمشق ١٩٥١)

- تللو، عدنان حسني. **ذكريات قديمة** (دمشق ١٩٩٢)

- جروس، سعاد. **من الانتداب إلى الانقلاب: سورية زمان نجيب الريس** (منشورات رياض الريس، بيروت ٢٠١٥)

- الجزائري، الأميرة بديعة. **طائر في السماء: الشهيد الأمير عز الدين الجزائري** (دار الفكر، دمشق ٢٠٠٧)

- جمال باشا. **اضاحات ديوان الحرب العرفي في عاليه** (دمشق ١٩١٦)

- جمال باشا. **مذكرات جمال باشا** (بيروت ٢٠١٣)

- الحصري، ساطع. **يوم ميسلون** (مكتبة الكشاف، بيروت ١٩٤٧)

- الحفار، لطفي. **ذكريات** (جزآن، دار ابن زيدون، دمشق ١٩٥٤)

- الحفار الكزبري، سلمى. **لطفي الحفار: حياته وعصره** (رياض الريس، لندن ١٩٩٧)

- الحفار، وجيه. **الدستور والحكم**(دار الإنشاء، دمشق ١٩٤٨)

- الحكومة، مطبعة. **الحكومة السورية في ثلاث سنين ١٩٢٨-١٩٣١** (مطبعة الحكومة، دمشق ١٩٣١)

- الحكيم، حسن. **مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث** (جزآن، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٥)

- الحكيم، حسن. **الوثائق المتعلقة بالقضية السورية** (دار صادر، بيروت ١٩٧٤)

- الحكيم، حسن. **عبد الرحمن الشهبندر: حياته وجهاده** (دار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٥)

- الحكيم، حسن. **مراسلات من الدكتور الشهبندر** (أوراق غير منشورة، القاهرة ١٩٢٦-١٩٣٨)

- الحكيم، يوسف. **سورية والعهد العثماني** (المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦)

- الحكيم، يوسف. **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان** (دار النهار، بيروت ١٩٩١)

- الحكيم، يوسف. **سورية والعهد الفيصلي** (دار النهار، بيروت ١٩٦٦)

- الحكيم، يوسف. **سورية والانتداب الفرنسي** (دار النهار، بيروت ١٩٨٣)

- الحلاق، أحمد بديري. **حوادث دمشق اليومية** (دار سعد الدين، دمشق ٢٠٠٨)

- الحلاق، عبد الله يوركي. **الثورات السورية الكبرى في ربع قرن ١٩١٨-١٩٤٥** (دار طلاس، دمشق ١٩٩٥)

- حنا، عبد الله. **عبد الرحمن الشهبندر** (دار الأهالي، دمشق ١٩٨٩)

- الخاني، عبد الله. **جهاد شكري القوتلي** (دار النفائس، بيروت ٢٠٠٣)

- خباز، حنا وحداد، فؤاد. **فارس الخوري**(دار صادر، بيروت ١٩٥٢)

- الخلوصي، إحسان. **فخري البارودي** (دار البشائر، دمشق ١٩٩٩)

- خوري، فيليب. **اعيان المدن والقومية العربية** (بيروت ١٩٩٧)

- خوري، كوليت. **العيد الذهبي للجلاء** (دار طلاس، دمشق ١٩٩٧)

- الخير، هاني. **مقتطفات من تاريخ دمشق: حكايات وطرائف وصور** (مطبعة الصباغ، دمشق ١٩٩٠)

- الخير، هاني. **صور وطرائف من تاريخ الشام** (مؤسسة الدوري، دمشق ١٩٨٩)

- الدهان، سامي. **محمد كرد علي: حياته وأثره** (مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٥٥)

- رافق، عبد الكريم. **تاريخ الجامعة السورية** (دمشق ٢٠٠٤)

- رضا، علي. **قصة الكفاح الوطني في سورية** (المطبعة الحديثة، حلب ١٩٧٩)

- الرفاعي، شمس الدين. **تاريخ الصحافة السورية** (جزآن، دار ملف العالم العربي، القاهرة ١٩٦٩)

- ريان، محمد رجائي. **قضية استقلال سورية في الحرب العالمية الثانية** (دار نور الدين، إربد ٢٠٠٣)

- الريحاني، أمين. **فيصل الأول** (بيروت ١٩٣٤)

- الريحاوي، عبد القادر. **دمشق ومعالمها التاريخية** (دار البشائر، دمشق ١٩٩٦)

- الريس، منير. **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي** (دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧-١٩٧٧)

- الريس، نجيب. **نضال** (منشورات رياض الريس، بيروت ٢٠٠٨)

- الريماوي، سهيلة. **الحكم الحزبي في سورية أيام العهد الفيصل** (دار مجدلاني، عمان ١٩٩٨)

- الزركلي، خير الدين. **الأعلام** (دار العلم للملايين، بيروت ٢٠٠٢)

- السباعي، فاضل. **الزعيم إبراهيم هنانو** (القاهرة ١٩٦١)

- سعيد، أمين. **الثورة العربية الكبرى** (ثلاثة اجزاء، مكتبة مدبولي، القاهرة)

- السفرجلاني، محيي الدين. **فاجعة ميسلون** (دار البشائر، دمشق ٢٠٠٨)

- سلطان، علي. **تاريخ سورية: نهاية الحكم التركي** (دمشق ١٩٩٦)

- سلطان، علي. **تاريخ سورية: حكم فيصل بن الحسين** (دمشق ١٩٩٦)

- السياف، أحمد نهاد. **شعاع قبل الفجر: مذكرات أحمد نهاد السياف** (دمشق ٢٠٠٥)

- سيل، باتريك. **الصراع على سورية** (دار طلاس، دمشق ٢٠١١)

- شلاح، بدر الدين. **للتاريخ والذكرى** (دمشق ١٩٩٠)

- شلاح، بدر الدين. **المسيرة التجارية** (مطبعة ألف باء الأديب، دمشق ١٩٩٢)

- الشلق، زهير. من أوراق الانتداب: **تاريخ ما أهمله التاريخ** (دار النفائس، بيروت ١٩٨٩)

- الشهابي، قتيبة. **دمشق تاريخ وصور** (دار النوري، دمشق ١٩٩٤)

- الشهبندر، عبد الرحمن. **بيان تأسيس حزب الشعب في دار الأوبيرا** (مطبعة دمشق ١٩٢٥)

- االشهبندر، عبد الرحمن. **ثورة سورية كبرى** (دار الجزيرة، عمان ١٩٣٥)

- الشهبندر، عبد الرحمن. **رسائل عبد الرحمن الشهبندر** (وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠٢)

- الشهبندر، عبد الرحمن. **مقالات** (وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٣)

- الشهبندر، عبد الرحمن. **مذكرات وخطب** (وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٣)

- شيلشر، ليندا. **دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** (دمشق ١٩٩٨)

- صدقي، نهال. **فخري البارودي في شعره ونثره** (دار القدس، بيروت ١٩٧٤)

- طلاس، مصطفى. **الثورة العربية الكبرى** (دمشق ١٩٧٨)

- الطنطاوي، علي. **الجامع الأموي في دمشق** (دار الفكر، دمشق ١٩٦١)

- الطنطاوي، علي. **قصص من الحياة** (دار الدعوة، دمشق ١٩٥٨)

- الطنطاوي، علي. **مع الناس** (المكتبة الأموية، دمشق ١٩٦٠)

- الطنطاوي، علي. **صور وخواطر** (مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٧٢)

- عبد الله بن الحسين، الملك. **مذكرات الملك عبد الله** (المطبعة الهاشمية، عمان ١٩٧٠)

- عثمان، هاشم. **المحاكمات السياسية في سورية** (منشورات رياض الريس، بيروت ٢٠٠٤)

- عثمان، هاشم. **الصحافة السورية: ماضيها وحاضرها** (وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٧)

- عثمان، هاشم. **تاريخ سورية الحديث** (منشورات رياض الريس، بيروت ٢٠١٢)

- عثمان، هاشم. **الأحزاب السياسية في سورية: السرية والعلنية** (منشورات رياض الريس، بيروت ٢٠٠١)

- العجيلي، عبد السلام. **ذكريات أيام السياسة** (جزآن، منشورات رياض الريس، بيروت ٢٠٠٠-٢٠٠٢)

- العش، محمد بسام. **دمشق بين الماضي والحاضر** (مكتبة دمشق، دمشق ٢٠٠٥)

- العطار، عدنان إبراهيم. **ثورة الحرية في المنطقة السادسة بدمشق ١٩٢٥-١٩٣٦** (دار سعد الدين، دمشق ١٩٩١)

- العطري، عبد الغني. **أدبنا الضاحك** (دار النهار، بيروت ١٩٧٠)

- العطري، عبد الغني. **عبقريات شامية** (المطبعة الهندية، دمشق ١٩٨٦)

- العطري، عبد الغني. **عبقريات من بلادي** (دارالبشائر، دمشق ١٩٩٥)

- العطري، عبد الغني. **عبقريات وأعلام** (دار البشائر، دمشق ١٩٩٦)

- العطري، عبد الغني. **عبقريات** (دار البشائر، دمشق ١٩٩٧)

- العطري، عبد الغني. **اعترافات شامي عتيق** (دار البشائر، دمشق ١٩٩٨)

- العطري، عبد الغني. **أعلام ومبدعون** (دار البشائر، دمشق ١٩٩٩)

- العطري، عبد الغني. **حديث العبقريات** (دار البشائر، دمشق ٢٠٠٠)

- العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم** (ثلاثة أجزاء، دار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٢)

- العظمة، عبد العزيز. مرآة الشام: **تاريخ دمشق وأهلها** (منشورات رياض الريس، لندن ١٩٨٧)

- العظم، عبد القادر. **مذكرات** (دمشق ---)

- العظمة، بشير. **جيل الهزيمة** (منشورات رياض الريس، لندن ١٩٩١)

- علاف، أحمد فهمي. **دمشق في مطلع القرن العشرين** (وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٦)

- العلبي، أكرم حسن. **خالد العظم** (دار شهرزاد، دمشق ٢٠٠٥)

- العمري، صبحي. **ميسلون: نهاية عهد «أوراق الثورة العربية ثلاثة أجزاء»** (منشورات رياض الريس، لندن ١٩٩١)

- العمري، صبحي. **المعارك الأولى: الطريق إلى دمشق «أوراق الثورة العربية ثلاثة أجزاء»** (منشورات رياض الريس، لندن ١٩٩١)

- العمري، صبحي. **لورنس: الحقيقة والأكذوبة «أوراق الثورة العربية ثلاثة أجزاء»** (منشورات رياض الريس، لندن ١٩٩١)

- عوض، عبد العزيز محمد. **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤** (دار المعارف، ١٩٦٩)

- العياشي، محمد غالب. **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي** (أشقر إخوان، بيروت ١٩٥٥)

- فارس، جورج. **من هم في العالم العربي** (مكتب الدراسات السورية، دمشق ١٩٥٨)

- الفرحاني، محمد. **فارس الخوري وأيام لا تنسى** (دار الغد، بيروت ١٩٦٥)

- فرزت، محمد حرب. **الحياة الحزبية في سورية** (دار الرواد، دمشق ١٩٥٥)

- القاسمي، ظافر. **مكتب عنبر: صور وذكريات** (المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٤)

- قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠** (القاهرة ١٩٧١)

- قدري، أحمد. **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٣)

- قرقوط، ذوقان. **تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠-١٩٣٩** (دار الطليعة، بيروت ١٩٧٥)

- قصاب حسن، نجاة. **صانعو الجلاء في سورية** (شركة المطبوعات، بيروت ١٩٩٩)

- قصاب حسن، نجاة. **جيل الشجاعة حتى عام ١٩٤٥** (مطبوعات ألف باء، دمشق ١٩٩٤)

- القلعجي، قدري. **الثورة العربية الكبرى** (بيروت ١٩٩٨)

- القوتلي، شكري. **شكري القوتلي يخاطب أمته** (مركز الوثائق المعاصرة، بيروت ١٩٧٠)

- كرد علي، محمد. **خطط الشام** (ستة أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٩-١٩٧١)

- كرد علي، محمد. **المذكرات** (أربعة اجزاء، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٤٨-١٩٥١)

- كلاس، غسان. **يوسف العظمة** (دار البشائر، دمشق ٢٠٠٧)

- كيالي، نزار. **دراسة في تاريخ سورية المعاصر** (دار طلاس، دمشق ١٩٩٧)

- الكيلاني، عبد الرحمن. **رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي الفرنسي** (دار العلمية، حلب ١٩٣٣)

- مالك، حنا. **مذكرات** (مخطوط غير منشور)

- المدني، محمد نمر. **وثائق جمال باشا** (دار الكوثر، دمشق ١٩٩٦)

- مردم بك، سلمى. **أوراق جميل مردم بك** (شركة المطبوعات، بيروت ١٩٩٤)

- مريدن، عزة. **الأستاذ الدكتور أحمد منيف العائدي** (مطبعة ألف باء الأديب، دمشق ١٩٩٦)

- المعلم، وليد. **سورية ١٩١٨-١٩٥٨: التحدي والمواجهة** (دار عكرمة، دمشق ١٩٨٥)

- المعلم، وليد. **سورية ١٩١٦-١٩٤٦: الطريق إلى الحرية** (دار طلاس، دمشق ١٩٨٨)

- المللوحي، عدنان. **أيام الشام** (دمشق ١٩٩٤)

- المللوحي، عدنان. **الطريق إلى دمشق: مذكرات** (دار الشمال، دمشق ١٩٩٢)

- المللوحي، عدنان. **بين مدينتين: من حمص إلى الشام** (منشورات رياض الريس، لندن ١٩٩٠)

- موسى، سليمان. **المراسلات التاريخية: ١٩١٤-١٩١٨** (عمان ١٩٧٣)

- موسى، سليمان. **الثورة العربية الكبرى** (دار الثقافة والفنون، عمان ١٩٦٦)

- موسى، سليمان. **الثورة العربية الكبرى: مذكرات الأمير زيد** (مطبعة القوات المسلحة، عمان ١٩٧٦)

- الميداني، محيي الدين. **الثورة العربية على الدولة العثمانية** (دار راصد، بيروت ١٩٣٣)

- نعيسة، يوسف. **مجتمع مدينة دمشق** (جزآن، دار طلاس، دمشق ١٩٩٤)

- نعيسة، يوسف. **يهود دمشق** (دار المعرفة، دمشق ١٩٩٤)

- هاشم، نعمت كاظم. **الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال** (دار العربية، بيروت ١٩٨٨)

- يونس، عبد اللطيف. **شكري القوتلي: تاريخ أمة في حياة رجل** (دار المعارف، القاهرة ١٩٥٩)

- يونس، عبد اللطيف. **مذكرات الدكتور عبد اللطيف يونس** (دار العلم، دمشق ١٩٩٢)

مراجع أجنبية:

- Hall, Clement. **The history of Syria** 1900-2012, Charles River Edition 2012.

- Himadeh, Said. **Monetary and banking system Syria**, American Press 1953.

- Hitti, Philip. **History of Syria: Includes Lebanon and Palestine,** Macmillan Company 1951.

- Hopwood, Derek. **The Russian Presence in Syria and Palestine 1843-1914: Church and Politics in the Near East**, Counterpoint 1969.

- Hopwood, Derek. **Syria 1945-1986: Politics and Society**, Unwin Hyman 1988.

- Hopwood, Derek. **Tales of Empire: The British and the Middle East 1880-1952**, IB Tauris 1989.

- Hourani, Albert. **Great Britain and the Arab World**, J. Murray 1945.
- Hourani, Albert. **Minorities in the Arab World**, Oxford University Press 1947.
- Hourani, Albert. **Syria and Lebanon: a political essay**, Lebanese Bookshop 1968.
- Hourani, Albert. **Europe and the Middle East**, Macmillan 1980.
- Hourani, Albert. **Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939**, Cambridge University Press 1983.
- Hourani, Albert. **A History of the Arab People**, Belknap Press 2010.
- Hudson, Leila. **Transforming Damascus: Space and Modernity in an Islamic City**, Tauris Academic Studies, 2008
- Imady, Elaine Rippley. **Road to Damascus**, MSI Press, 2009
- Ismael, Tareq Y. **The communist movement in Syria and Lebanon**, University Press of Florida 1998.
- Jenner, Michael. **Syria in View: Text and Photographs**, Longman 1986.
- Joubin, Rebecca. **The Politics of Love: Sexuality, Gender, and Marriage in Syrian Television Drama**, Lexington Books, 2013.

- Karsh, Efraim. **The Soviet Union and Syria**, Royal Institute of International Affairs 1988.
- Keenan, Brigid. **Damascus: Hidden Treasures of the Old City**, Thames and Hudson, 2000
- Kessler, Martha Neff. Syria: **Fragile Mosaic of Power**, National Defense University Press 1987.
- Khalek, Nnacy. **Damascus after the Muslim Conquest**, Oxford University Press, 2011.
- Kheirallah, Ibrahim Asad. **The law of in the republics of Syria and Lebanon**, American Press 1941.
- Khoury, Philip. **Syria and the French Mandate: The politics of Arab nationalism 1920-1945**, Princeton University Press 2014.
- Kelman, John. **From Damascus to Palmyra**, A&C Black, 1908.
- Kenney, Ellen V. **Power and Patronage in medieval Syria**, Middle East Documentation Center 2009.
- Lawrence, TE. **The Seven Pillars of Wisdom**, J. Cape 1942.
- Lawrence, TE. **The Diary Kept by TE Lawrence**, Garnet Publishing, 1993.

- Leeuwen, Richard Van. **Waqfs and Urban Structures: the case of Ottoman Damascus**, Brill, 1999.
- Lewis, Peter. Syria: **Land of Contrast**, Namara Publications 1980.
- Longrigg, Stephen Hemsley. **Syria and Lebanon under the French Mandate**, Oxford University Press, 1953
- Lorey, Eustache de. Les **mosaiques de la mosques des Omayyades a Damas**, Librairie orientaliste P. Geuthner, 1931
- Maoz, Moshe. **Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861,** Oxford University Press 1968.
- Maoz, Moshe. **Asad: The Sphinx of Damascus**, Weidenfeld & Nicolson, 1988.
- Maoz, Moshe. **Syria and Israel: From war to peacemaking,** Clarendon Press 1995.
- Maoz, Moshe. **Modern Syria: from Ottoman rule to pivotal role in the Middle East**, Sussex 1999.
- Maoz, Moshe. **Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks**, Routledge 2013.
- Mardam Bey, Salma. **Syria's Quest for Independence 1939-1945,** Ithaca Press 1997.

- Marino, Brigitte. **La Faubourg du Midan a Damas a l'epoque Ottomane: espace urbain, societe et habitat (1742-1830)**, Institut francais de Damas, 1997.

- McGlivery, Margaret. **The dawn of a new era in Syria**, Fleming H. Revell 1920.

- Migliorino, Nicolas. **Reconstructing Armenia in Lebanon and Syria: ethno-cultural diversity and the state in the aftermath of the refugee crisis**, Berhahn Books 2008.

- Napier, Sir Charles. **The War in Syria**, JW Parker 1842.

- Neep, Daniel. **Occupying Syria under the French Mandate**, Cambridge University Press, 2012.

- Olson, Robert. **The Ba'th and Syria 1947-1982: The evolution of ideology, party, and state from French Mandate to the era of Hafez al-Assad**, Kingston Press 1982.

- Osoegawa, Taku. **Syria and Lebanon: international relations and diplomacy in the Middle East**, IB Tauris, 2013.

- Perthes, Volker. **The Political Economy of Syria under Asad**, IB Tauris 1995.

- Petran, Tabitha. **Syria: A Modern History**, Ernest Benn 1972.
- Qattan, Najwa. **Dhimmis in the Muslim Court: Documenting Justice in Ottoman Damascus 1775-1860**, Ann Arbor, 1996.
- Rabinovich, Itamar. **Syria under the Ba'th 1963-1966**, Transaction Publishers 1972.
- Rabinovich, Itamar. **Israel and the Middle east: Documents and readings on society, politics and foreign relations pre-1948 to present**, Brandeis 2007.
- Rabinovich, Itamar. **The View from Damascus: State, Political Community, and Foreign Relations in Twentieth Century Syria**, Valentine Mitchell, 2008
- Reilly, James. **Origins of Peripheral Capitalism in the Damascus Region 1830-1914**, Ann Arbor, 2008.
- Rihan, Mohammad. **The Politics and Culture of an Umayyad Tribe**, IB Tauris, 2014.
- Roujon, Yves. **Le Midan: actualite d'un faubourg ancient de Damas, Institut francais de Damas**, 1997.
- Saba, Elias Shukri. **The Foreign Exchange system of Lebanon and Syria 1939-1957,** AUB 1961.

- Sajda, Dana. **The Barber of Damascus: Nouveau Literacy in the Eighteenth Century Ottoman Levant**, Stanford University Press, 2013.
- Salamandra, Christa. **A new old Damascus: Authenticity and Distinction in Urban Syria**, Indiana University Press, 2004.
- Salhi, Mohammad. **Palestine in the evolution of Syrian nationalism 1918-1920**, Middle East Documentation Center, 2008.
- Salibi, Kamal. **Syria under Islam 634-1097**, Caravan Books, 1977.
- Sauvaget, Jean. **La citadelle de Damas**, Geuthner, 1930.
- Sauvaget, Jean. **Les monuments historiques de Damas**, Impr. catholique, 1932.
- Scharrahs, Anke. **Damascene Ajami Rooms: Forgotten Treasures of Interior Design**, Archetype Publications, 2013.
- Seale, Patrick. **Asad: Struggle for the Middle East**, University of California Press, 1990.
- Seale, Patrick. **The Struggle for Arab Independence: Riad el-Solh and the Makers of Modern Lebanon**, Cambridge University Press 2010.

- Seikaly, Samir. **Abdul Rahman Shahbandar: the beginning of a nationalist career**, AUB 1986.
- Shambrook, Peter. **French Imperialism in Syria**, Ithaca Press 1999.
- Shorrock, William. **France in Syria and Lebanon 1901-1914: Pre-war origins of the Mandate**, Ann Arbor 1997.
- Shlaim, Avi. **The Politics of Partition: King Abdullah, the British, and the Zionists and Palestine 1921-1951**, Oxford University Press 1999.
- Talhami, Ghada Hashem. **Syria and the Palestinians: the clash of nationalism**, University Press of Florida 2001.
- Tergman, Siham. **Daughter of Damascus**, University of Texas, 1994.
- Thomas Pitard. **Wayne. Ancient Damascus: A historical study of the Syrian city-state from earliest times**, Eisenbrauns, 1987.
- Thomas White, Benjamin. **The emergency of minorities in the Middle East: The politics of community in French Mandate Syria**, Edinburgh University Press 2011.
- Thompson, Elizabeth. **Colonial Citizens: Republican Rights, Paternal Privileges, and Gender in French Syria and Lebanon**, Columbia University Press 2000.

- Thompson, Elizabeth. **Justice Interrupted**, Harvard University Press, 2013.

- Tibawi, Abdul Latif. **American interests in Syria 1800-1901: A study of education**, literacy, and religious work, Counterpoint 1966.

- Tomeh, Ramez George. **Landownership and Political Power in Damascus 1858-1958**, AUB, 1977.

- Totah, Faedah. **Preserving the Old City of Damascus**, Syracuse University Press, 2014

- Tressa, Rene. **L'irrigation dans la Ghauta de Damas**, Geuthner, 1929.

كلمة شكر

لم يكن لهذا الكتاب أن يرى النور لولا مساعدة كريمة من بعض الأصدقاء والزملاء. أبدأ بالصديقة الكاتبة الفلسطينية ريم رفعت النمر، التي عرفتني مشكورة إلى الأستاذ الكبير رياض نجيب الريس، وكان له الدور الأبرز في طباعة هذه الدراسات. إضافةً إلى مجموعة من الأصدقاء قاموا بقراءة النصوص وتكرموا عليّ بعلمهم ووقتهم خلال مراحل الكتابة، أذكر منهم معالي الدكتور محمد إياد الشطي، وسعادة السفير الدكتور سامي الخيمي، والأستاذ الدكتور نقولا شاهين، والأمير جعفر الجزائري، والأستاذ فادي إسبر والأستاذ قاسم شاغوري والأستاذ هيثم العابد والأستاذ سحبان عبد ربه والأستاذ جميل مراد والأستاذ عبد السلام هيكل. أودّ أيضاً شكر صديقتي ومساعدتي السيدة عبير سهيل جمل التي قامت بتحرير النصوص وتدقيقها لتقديمها بشكلها الحالي، وأستاذي الفاضل العلّامة تاج الدين العم علي وكريمته السيدة هزار العم علي، اللذين لولاهما لما كان لهذا الكتاب أن يكون.

المؤلف

كاتب ومؤرخ، مؤسس ورئيس مجلس أمناء «مؤسسة تاريخ دمشق»، المعنية بالحفاظ على إرث العاصمة السورية المهدّد بالاندثار إما بسبب الحرب أو الإهمال، وتشجيع البحث العلمي والتوثيق المتعلق بتاريخ المدينة وتدريب جيل جديد من المؤرخين الشباب في اختصاصات مختلفة من تاريخ دمشق.

- ٢٠٠٠-٢٠٠١: باحث في مركز الوثائق العربية في الجامعة الأميركية في بيروت.
- ٢٠٠٥- ٢٠١٦: عضو هيئة تدريسية في كلية العلاقات الدولية وعضو مجلس أمناء جامعة القلمون في مدينة ديرعطية.
- ٢٠٠٦ – ٢٠١٦: زميل باحث في جامعة سانت أنروز الإسكتلندية وأحد مؤسسي مركز الدراسات السورية فيها.
- ٢٠٠٦-٢٠١١: رئيس تحرير مجلة «فورورد» السورية الناطقة بالإنكليزية.
- ٢٠١٢-٢٠١٣: باحث وخبير في الشؤون السورية في مركز كارنيغي لدراسات السلام الدولي.
- ٢٠١٥-٢٠١٦: نائب رئيس جمعية أصدقاء دمشق.
- ٢٠١٥- ٢٠١٦: كبير مستشاري مؤسسة الأمير عبد القادر الجزائري للثقافة والتراث.

- ٢٠١٢- ٢٠١٦: مستشار دولي في الشؤون السورية.
- يكتب في صحيفة السفير اللبنانية والهافنغتون بوست الأميركية والغولف نيوز الإماراتية، وكان قبل سنوات من كتّاب جريدة واشنطن بوست العالمية (٢٠٠٥-٢٠٠٩).
- درس في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة إكستر البريطانية، حيث يحمل شهادة الدكتوراه في التاريخ عن أطروحته «سورية مطلع عهد الاستقلال».

صدر له:

- «سورية بين الديمقراطية والديكتاتورية» (الولايات المتحدة، ٢٠٠٠).
- «**فولاذ وحرير**: نساء ورجال صنعوا تاريخ سورية الحديث» (الولايات المتحدة، ٢٠٠٥).
- «سورية والولايات المتحدة: من ويلسون الى أيزنهاور» (لندن، ٢٠١٢).
- «تحت الرايات السود» (لندن، ٢٠١٥).

فهرس الأعلام

أ

ح

خ

ش

ص

ط

ع

غ

ف

ق

ك

م

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ل

م

ن

و





سامي مروان مبيّض

تاريخ دمشق المنسي

أربع حكايات ١٩١٦-١٩٣٦

يضمّ هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التاريخية تتناول مراحل مختلفة ومنسيّة من تاريخ مدينة دمشق المعاصر. تبدو في الظاهر قصصاً متفرقة حدثت ذات يوم في أقدم مدينة مأهولة في العالم، ولكنها في الحقيقة متصلة جداً، وفي طيّاتها دروس وعبر علّها تكون مرجعاً لأجيال قادمة من السوريين عموماً والدمشقيين بالتحديد، الذين شهدوا انهيار سورية في السنوات الخمس الماضية، وسيشهدون ولادتها من جديد عند انتهاء هذه الحرب القاسية التي عصفت بالبلاد والعباد منذ عام ٢٠١١ . جميع هذه الدراسات، أو «القصص الدمشقية»، ذات صلة مباشرة بما يحدث في سورية اليوم، وهي دراسات معاصِرة في معناها الحقيقي وتاريخية في زمانها وأحداثها فقط.




ISBN 978-9953-21-637-9